

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/347440556>

مطبوعة مقياس السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي

Book · September 2020

CITATIONS

0

1 author:



Ahmed Necir

El-Oued University

19 PUBLICATIONS 0 CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:



Analytical Review of the Renewable Energies financing framework in Algeria -National funds and financial schemes [View project](#)



The Impact of Foreign Trade on Economic Growth in Algeria Model for Di [View project](#)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة حمه لخضر بالوادي
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر
مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر علوم إقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الدكتور: أحمد نصير

السنة الجامعية: 2020/2019

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ
وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً غَدِيرًا مِثْقَالَ
ذَرَّةٍ لِيُحْيِيَ بِهِ
الْبَشَرِ الْمَيِّتَ وَهُوَ
عَلِيمٌ ذَكِيٌّ
الَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ
الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ
مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي
الْبَشَرِ الْمَيِّتَ وَهُوَ
عَلِيمٌ ذَكِيٌّ

SAHILAMAHJAZA
المسجد من المذكار لتقوية القرآن



SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمنتجات التخرج في الجزائر

تقديم



تأتي هذه المطبوعة التي بين أيدينا الموسومة بـ "محاضرات في مقياس السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي" لتسهيل تناول الدروس لطلبة العلوم الاقتصادية عمومًا، وطلبة السنة الأولى إقتصادي نقدي وبنكي خصوصًا، كونها تحوي أهم المواضيع التي يحتاجون إليها في هذا المستوى، وقد قسمت إلى خمسة محاور.

فالمحور الأول بعنوان الخلفية النظرية السياسة الاقتصادية والسياسات النقدية، السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، مع التطرق الى السياسة النقدية، أهدافها وأدواتها، وأساليب الانتقال والقنوات الفاعلة، والعلاقة والتعارض بين السياسة المالية والنقدية.

والمحور الثاني بعنوان: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي وأثار تغيرات المعاصرة وتحدياتها، بحيث تناولت أهم النظريات الاقتصادية التي تمس السياسة النقدية، مع الاطلاع على أهم التغيرات المعاصرة وأثرها على السياسة النقدية والتحديات التي تواجهها.

في المحور الثالث بعنوان الخلفية النظرية للاستقرار الاقتصادي الكلي، مع ضرورة التفرقة بين التوازن والاستقرار الاقتصادي، كما حاولت التطرق على التاريخ الاقتصادي للاستقرار الاقتصادي من خلال النظرية الاقتصادية، وتحليل العلاقة بين الاستقرار الداخلي والخارجي، وأهم المؤشرات الخاصة به، كيف يعالج من منظور الدول المتقدمة والنامية.

أما في المحور الرابع بعنوان السياسة النقدية واليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطرقنا فيها الى معرفة البنك المركزي الذي يعتبر الأداة الفعالة وصاحبة القرار في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع الاشارة الى أن السياسة النقدية هي الية لتحقيق الاستقرار النقدي والحد من ارتفاع مستوى العام للأسعار، ولهذا سنحاول الى مؤشر السياسة النقدية (معدلات التضخم) من خلال قياسه، وأساليب معالجته، وأثار السياسة النقدية.

في المحور الخامس تحت عنوان، تطرقنا فيه الى تطور الجهاز المصرفي وأهم إصلاحته في الاقتصاد الجزائري، وتطرق الى أهم تطورات السياسة النقدية والتحديات والأفاق التي تواجهها، مع تقديم اتجاهاتها وأهم المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية.

وعلى الله قصد السبيل وبه نستعين. أستاذ المقياس: د/ أحمد نصير



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	فهرس المحتويات
أ	تقديم
01	المحور الأول : الأطر النظرية لسياسات النقدية
02	أولا: السياسات الاقتصادية الكلية: مقومات النجاح ، تصنيفها وتقييمها
02	1- مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية
03	2- مقومات نجاح السياسات الاقتصادية الكلية
04	3- تصنيفات السياسات الاقتصادية الكلية وتقييمها
08	ثانيا : السياسة النقدية : الماهية و مراحل تطورها، الأهداف والأدوات
08	1- مفهوم السياسة النقدية وأهدافها
09	2- مراحل تطور السياسة النقدية
11	3- أهداف السياسة النقدية
12	4- أدوات السياسة النقدية
16	ثالثا: توجهات إدارة السياسة النقدية وشروط نجاحها واثارها
16	1- إدارة السياسة النقدية
16	2- شروط نجاح السياسة النقدية
17	3- الآثار التي تخلفها السياسة النقدية
17	4- قنوات انتقال أثر السياسة النقدية
22	رابعا :التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
22	1- التعارض الموجود بين السياستين المالية والنقدية
24	2- شروط التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
24	3- العلاقة بين السياستين النقدية والمالية
25	4- علاقة السياستين النقدية والمالية مع السياسة الاقتصادية الكلية
26	أسئلة للمناقشة
27	المحور الثاني : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي وأثار تغيرات المعاصرة وتحدياتها
28	أولا : السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي (نظرية كمية النقود)
28	1- معادلة التبادل – طريقة المعاملات – لفشير
29	2- معادلة بيجو <i>Pigou's Equation</i>
30	3- معادلة روبرتسون <i>Robertson's Equation</i>
30	ثانيا: السياسة النقدية في الفكر الكينزي
32	1- التوازن الكينزي
33	2- انتقادات النظرية الكينزية
33	3- منهج الكينزيين الجدد " التجديدات "

33	1-3- تجديد بومول (WaliumJ.Baumol)
34	2-3- تجديد توبن (James – Tobin)
35	ثالثا: السياسة النقدية في الفكر النقدي (المدرسة النقدية)
35	1- إعتقادات أصحاب المدرسة النقدية
36	2- الاختلافات بين النظرية الكينزية والنظرية الكمية الحديثة
37	رابعا: السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة <i>Monetary Policy in Rational Expectation Framework</i>
38	خامسا: السياسة النقدية في اقتصاديات جانب العرض
39	سادسا : السياسة النقدية وفق النموذج الموحد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي
39	سابعا: التغييرات المعاصرة والسياسة النقدية والتحديات التي تواجهها
39	1- الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات
40	2- عولمة وتحرير أسواق رؤوس الأموال
41	3- تحرير تجارة الخدمات
43	4- إتساع نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية
44	5- إنتشار البنوك الإسلامية
46	6- تحديات السياسة النقدية
47	أسئلة للمناقشة
48	المحور الثالث : الخلفية النظرية لاستقرار الاقتصادي الكلي
49	أولا : الإستقرار: المفهوم وضرورة التفرقة بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي
49	1. مفهوم الإستقرار
49	2. ضرورة التفرقة بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي
50	3- ضرورة التفرقة بين الإستقرار المالي والنقدي الإستقرار الاقتصادي
50	ثانيا :الاستقرار الاقتصادي في النظرية الاقتصادية
50	1-قبل الفكر الكينزي
52	2-المدرسة الكينزية والاستقرار الاقتصادي
53	3-المدرسة النقدية والاستقرار الاقتصادي
53	4- المدارس الاقتصادية الأخرى والاستقرار الاقتصادي
55	ثالثا: الاستقرار الاقتصادي الكلي: المفاهيم ، وأنواعه ومؤشراته
55	1-مفاهيم عامة للاستقرار الاقتصادي الكلي
56	2- أنواع الاستقرار الاقتصادي
57	3-مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي
59	4- مؤشرات أخرى للاستقرار الاقتصادي الكلي
59	5-علاقة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالمشاكل الاقتصادية للمجتمع
60	6-السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي
60	رابعا: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي والعلاقة بينهما
60	1-اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي
61	2-العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي
62	خامسا: الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة وفي الدول النامية

62	1-الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة
62	2- الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية
65	أسئلة للمناقشة
67	المحور الرابع : السياسة النقدية واليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي
68	1. تعريف ونشأة البنوك
69	2. طبيعة المصارف المركزية وتطورها
70	3. وظائف المصارف المركزية
72	4. البنك المركزي و السياسة النقدية
76	ثانيا :عوامل نجاح السياسة النقدية
76	1-استقلالية البنك المركزي
77	2- تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة
78	3- تخفيض الدعم
79	ثالثا : السياسة النقدية آلية لتحقيق استقرار أسعار الصرف والتوازن الخارجي
79	1-المفاهيم الخاصة بسعر الصرف
80	2-دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف
80	3- سعر الفائدة كأداة لتحقيق التوازن الخارجي
81	4- التحكم في المعروض النقدي الوسيلة الوحيدة لتحقيق سياسة نقدية ناجحة
82	رابعا:الشروط الأساسية لسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي
82	1. المحافظة على استقرار الأسعار
82	2. الحفاظ على الاستقرار النسبي
82	3. إحداث تأثير في أسعار الفائدة المحلية
82	4.تطوير السوقين النقدية و المالية
83	5.توجيه السياسة الائتمانية
83	6.زيادة فعالية عمل و سياسات البنك المركزي
83	خامسا : التضخم (مؤشر السياسة النقدية) : مفاهيم ، أشكاله وقياسه
83	1. مفاهيم عامة حول التضخم
83	2. أشكال ومعايير ظاهرة التضخم
90	سادسا : بعض نظريات ظاهرة التضخم
90	1-النظرية النقدية
91	2-نظرية ميزان المدفوعات
92	سابعا : آثار التضخم (مؤشر السياسة النقدية) أسبابه وسبل معالجته
92	1-الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
92	2-أسباب التضخم
94	ثامنا : فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي (مستوى العام الأسعار والحد من التضخم)
94	1-الطريقة الأولى
95	2- تحقيق الاستقرار النقدي في الدول النامية
96	3-الإجراءات ذات الطبيعة الطويلة

98	أسئلة للمناقشة
99	المحور الخامس : السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري
100	أولا: مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري
100	1- إصلاحات النظام المصرفي في فترة السبعينات
101	2- إصلاحات فترة الثمانينات
103	3-مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري بعد التسعينات
108	ثانيا : تطور السياسة النقدية في الجزائر 1962-2017
108	1- تطور السياسة النقدية من 1962 إلى 1970
109	2- تطور السياسة النقدية من 1970 إلى 1989
110	3- تطور السياسة النقدية 1990 –2000
113	4- إتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2009
115	5- إتجاهات السياسة النقدية في الفترة 2010-2017
116	6-آفاق السياسة النقدية في الجزائر (رؤية مستقبلية 2030)
117	ثالثا: السياسة النقدية و أهم المؤشرات الاستقرار الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي في الجزائر
117	1. السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية في الجزائر
123	2. السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية في الجزائر
126	أسئلة للمناقشة
128	خاتمة
130	قائمة المراجع المعتمدة

المحور الأول



المحور الأول: الخلفية النظرية لسياسة الاقتصادية والسياسة النقدية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر



المحور الأول : الأطر النظرية لسياسات النقدية

يعد تأثير السياسات الاقتصادية الكلية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائماً حولها، في حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية إن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية، كما نجد أن مؤيدي المدرسة الكينزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في حين يرى مؤيدو سياسة التجارة الخارجية هدفها تحقيق التوازن الخارجي من خلال الحساب الجاري فالإجراءات التي تتخذها الدولة* للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، أهمها رفع معدلات النمو والوصول إلى التوظيف الكامل وإستقرار الأسعار، ويمكننا تلخيص هذه الإجراءات بما يعرف بالسياسة الاقتصادية، ولهذا إرتأينا في بداية هذا العنصر إلى مفهوم وأهداف وأنواع السياسات الاقتصادية الكلية ، وأهم مضامينه ومقوماتها لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

أولاً: السياسات الاقتصادية الكلية: مقومات النجاح ، تصنيفها وتقييمها

يمكن القول أنه بعد ظهور وبلورة النظرية الاقتصادية الكلية على يد المدرسة الكينزية والنيوكينزية وما بعدهما، أصبحت الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها، وهي أنه ليس هناك إقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة إقتصادية كلية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف.

1- مفهوم السياسة الاقتصادية الكلية: يقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية كل ما يتعلق بإتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف، كما يعرفها البعض بأنها الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية، وتعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالانتاج، التبادل والاستهلاك وتكوين رأس المال، كما أن السياسة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف بإستعمال جملة من الوسائل، وبالتالي فهي مجموعة القرارات المرتبطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة بإستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الإقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل، يقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق التدخل المباشر من جانب السلطات العامة في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الإقتصادية الأساسية في الإقتصاد الوطني مثل: الإنتاج، الإستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي.

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند إستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر إستخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف، لكن هذه الكفاءة تتوقف على أمرين:

* إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره أحد أهم الشروط الواجب توفرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هنا فإن الأداة التي تستعملها الدولة هي السياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها .

❖ تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي.

❖ زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار.

2- مقومات نجاح السياسات الاقتصادية الكلية: إن رسم السياسة الاقتصادية الكلية يتطلب جهداً غير

عادي، إذ على مهندسي هذه السياسة تحديد الأهداف العامة، ومواجهة الإختلالات والعوائق، وتحديد الأدوات

الكفيلة بتنفيذ هذه السياسة على أكمل وجه، إلا أن مقومات نجاح أية سياسة اقتصادية مهما كان هدفها

تندرج تحت بنود عامة وخاصة يجب الأخذ بها.

1-2- المقومات العامة: إن من أهم المقومات العامة هي:

1-1-2- إستقرار النظام السياسي: إن الشرط الأول لنجاح السياسة الاقتصادية هو إستقرار النظام السياسي، وهذا

الأمر يتطلب توافقاً بين السلطات العامة على حد أدنى من العمل المشترك، فتغير الحكومات بسرعة، وتأجج

الخلافات بين السلطات الثلاثة (القضائية، التشريعية والتنفيذية)، يعملان على شل الإدارة، ويخلفان مناخاً من

اللاستقرار ولا يمكن أن يخدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

2-1-2- تثبيت سياسة القانون: هذا الشرط هو الضامن للمستثمرين والمنتجين والعمال، للقيام بنشاطاتهم دون

خوف وللاقدام على تنفيذ مشاريع جديدة، فالقانون يردع والقانون يحفز وهاتان السمتان ضروريتان لنجاح

السياسة العامة للدولة.

3-1-2- إصلاح المنظومة الحكومية: فحتى ولو كانت السياسة الاقتصادية الموضوعية مثالية من حيث الأهداف

والخطط والإجراءات، إلا أن تنفيذها مرتبط إرتباطاً عضوياً بالجهة المنفذة أي بالإدارة الحكومية، فالصعوبة لا تكمن

في تحديد الحلول ورسم السياسات بقدر ما تكمن في إمكانية التطبيق، فغاية الإصلاح الإداري هي تقليل البيروقراطية

المتفشية وتسهيل معاملات المواطنين وخدمتهم وتحسين أجور عمال وموظفي الإدارة الحكومية.

2-2- المقومات الخاصة: لكي تكون السياسة الاقتصادية الكلية مقبولة وفعالة يجب أن تتوفر عدة مقومات خاصة

وهي:

1-2-2- الشمولية الكلية: أي يجب أن تنتشر إلى عموم فروع الاقتصاد ومفاصل الاقتصاد الوطني بدرجات متباينة

حسب جدية وفاعلية تلك السياسات وأدواتها من ناحية ودرجة مقاومة القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى.

2-2-2- الدقة: تتصف السياسات الكلية بالدقة وعلى القائمين بالاختبار توخي الدقة والحذر الشديد والشعور بعظم

المسؤولية الاجتماعية* والاقتصادية وجسامة المهمة والدقة وهذا يقتضي أن يكون القائمين على الاختبار من ذوي

الخبرة والاختصاص الدقيق والممارسة الميدانية والوعي الشمولي بالقوانين الاقتصادية.

2-2-3- الواقعية: إن من أهم شروط نجاح السياسات الاقتصادية الكلية هو أن تكون متلائمة مع الواقع الاقتصادي

والاجتماعي ومتلائمة مع شروط المحيط الوطني والدولي.

* وهي مجموع إلتزاماتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومنشأً للالتزامات العلاقة المتبادلة بينها وبين المجتمع وكيفية تلبية حاجاته وتحقيق أهدافه، ولهذا فإن مفهوم دقيق للمسؤولية الاجتماعية يعد أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد فالبرغم من ذلك البعد الاجتماعي والمرادفات والتي تكون بمجملها دالة للتغيير والتعديل المستمر، ناهيك عن إختلاف في المجتمعات والدول والحكومات والفئات السياسية من أحزاب ومنظمات وغيرها، أنظر المرجع:

4-2-2- القاعدة المادية: السياسات الاقتصادية تستدعي تحشيد موارد اقتصادية حقيقية كبيرة تستلزم جهوداً استثنائية وتحتاج إلى إمكانات قسم منها منظور وآخر كما من ستفجره تطورات الوضع الاقتصادي والاجتماعي اللاحق مما يتطلب أن نحسب الموارد والمستلزمات بدقة وواقعية.

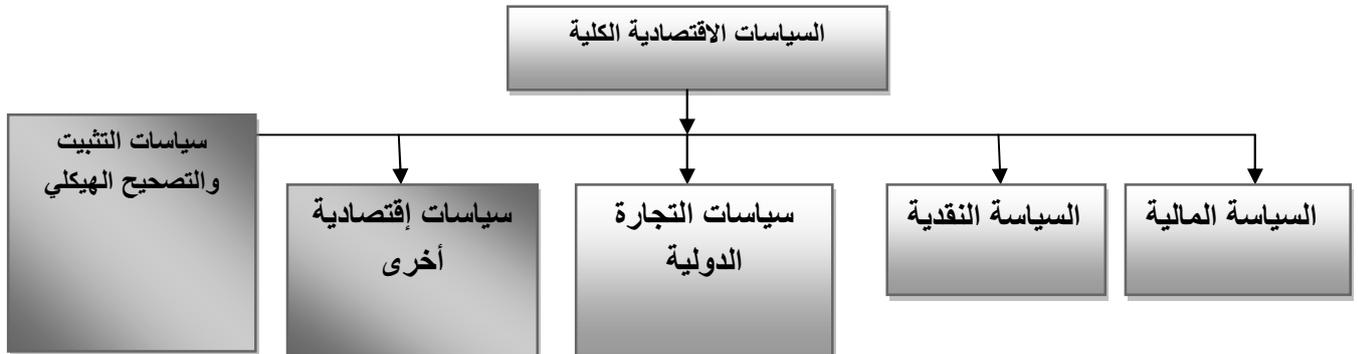
5-2-2- التناسب والاتساق: يجب أن تتصف السياسات الكلية بالتناسب والاتساق فيما بينها بحيث يعضد عمل أحدهما عمل الآخر ولا يتعارض أو يتقاطع معها.

6-2-2- حسن التوقيت: إن حسن التوقيت في زج بعض أدوات السياسات الاقتصادية أو تحييد و عزل بعضها الآخر أو ادخال أدوات جديدة وتاجيل أخرى بنسب وتوقيتات مدروسة تعتبر قضية مهمة في ادارة الأزمات الاقتصادية ومحاولة تكييف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط والطويل .

7-2-2- الابتعاد عن التجريبية: ان واحد من أهم ماتستلزمه السياسات الاقتصادية الكلية هو الابتعاد عن التجريبية والصبر عن النتائج وعدم التسرع مثل السياسات الآنية،تحتاج إلى وقت طويل وكذلك سياسات إعادة توزيع الدخل مما يستدعي الأخذ بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والهدف منها معرفة الأداء الداخلي والأداء الخارجي من خلال مؤشرات ومعاييرها التي تحكم على الوضعية الاقتصادية لدولة، والتي تأخذها لصناعة القرارات المستقبلية.

3- أدوات السياسات الاقتصادية الكلية: تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن إعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي لا بد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الإقتصادي على إتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة، وتنطوي أدوات السياسة الإقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية و نوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ والإعتبارات تقوم عليها السياسة الإقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف المرجوة وعدد الأدوات المتاحة، ويجب على واضع السياسة الإقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الإقتصادية من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن معالجة هذا التعارض من خلال عدم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية دفعة واحدة، ويتضمن هيكل السياسة الإقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الإقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الإقتصادية وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): هيكل السياسة الاقتصادية



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص:76.

مع ملاحظة أن فهم كل سياسة اقتصادية كلية يتطلب التعرف على أهدافها وأدواتها أو وسائلها، إلا أن هذا الفهم لن يكون كاملاً حتى تدرس معها السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى المرتبطة بها، ومدى تعارضها ونشير إلى ذلك للدلالة على أننا سنقوم بتحليل كل سياسة اقتصادية كلية في المبحثين الباقين من الفصل لإدراك مدى الترابط الذي يجب أن يكون بين هيكل السياسات الاقتصادية الكلية.

3- تصنيفات السياسات الاقتصادية الكلية وتقييمها: في ظل التطورات والتغيرات الراهنة التي طرأت على السياسات الاقتصادية الكلية بحيث لا تقتصر على السياسة المالية والنقدية، بل أضيف إليها تصنيفاً وأنواع أخرى كسياسة التجارة الدولية وسياسة التثبيت الهيكلي...إلخ.

3-1- تصنيفات السياسات الاقتصادية الكلية: يمكننا التمييز بين عدة أنواع للسياسات الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل، وعموماً يمكننا تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول (2-1): مقارنة بين السياسة الظرفية والسياسة الهيكلية

البيان	السياسة الهيكلية	السياسة الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكيف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

Source: Jaque Muller, *économie manuel d application*, Duond, paris, 2002, p:188.

3-1-1- السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل

القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

- سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية إنكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية)، وحسب صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 2012، قد وضع سياسة كفيلا تدعم سياسة الإستقرار، فمع ميل ميزان المخاطر بشدة نحو الجانب السلبي، واجه صناعات السياسات قرب نهاية السنة المالية 2012، موقفاً مليئاً بالتحديات، ففي الاقتصادات المتقدمة، كان يتعين على الحكومات معالجة المخاطر المحيطة بالمالية العامة والعمل على وضع الدين العام على مسار هبوطي محكم دون التسبب في القضاء على النمو في الأجل القريب. وبات من الضروري تصحيح أوضاع المالية العامة بدقة في الأجل القريب، على أن يقترن ذلك بخطط قوية لضبط الأوضاع في الأجل المتوسط تتضمن إصلاحات لنظام الاستحقاقات، وأصبح يتعين على هذه الاقتصادات تنفيذ إصلاحات هيكلية في أسواق العمل والمنتجات لتخفيض معدلات البطالة وزيادة النمو. وأدى ضعف الضغوط التضخمية والمخاطر المحيطة بالنمو إلى ظهور الحاجة لمواصلة تطبيق السياسات

النقدية التسييرية، وأصبح لزاما في إقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية التوصل إلى التوازن الملائم في السياسات الاقتصادية الكلية التي تتصدى إلى مخاطر التطورات السلبية العالمية.

- سياسة الإنعاش: وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي*، ولتحقيق هذه السياسة يجب إدراج الدخل وتدريب العاطلين ضمن الإصلاحات للمساعدة في زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة مشاركة العمالة في سوق العمل، ومن العوامل المساعدة أيضا التدابير التي تعمل على تشجيع الإقراض المصرفي إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، وتؤدي معدلات البطالة المزمنة والطويلة الأجل إلى إعاقة نمو الأجور ونمو الطلب الإستهلاكي على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال تساهم زيادة معدلات العجز عن الوفاء بالتزامات سداد أقساط الديون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن تزامن البطالة المزمنة مع إستمرار حالة الهشاشة المالية لدى الإقتصاديات المتقدمة يؤدي إلى الطلب على الإستثمار وإنخفاض في ثقة قطاع الأعمال الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التأخر في الإنعاش الإقتصادي.
- سياسة الإنكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليل من إرتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه إلى التقليل من النشاط الإقتصادي، ولتحقيق هذه السياسة هو تحقيق نمو إقتصادي مستقر.
- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتعبر عن سياسة إقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تقليل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الإقتصادي والتشغيل، وتسعى الدول النامية عادة إلى إحداث تنمية مستدامة من خلال تنفيذ سياسات صناعية تنطوي في أساسيتها على حماية الصناعات الناشئة وتحقيق التحول الهيكلي من إقتصاد أولي بدائي إلى إقتصاد صناعي متطور يسمح بإستدامة الرفاهية للسكان.
- سياسة التوقف ثم الذهاب: وهي سياسة تم إعتماها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الإنكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، والشكل التالي يمثل مخطط لهذه السياسة وهو كالتالي:

الشكل رقم (2-1): مخطط سياسة التوقف ثم الذهاب



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 79.

* نقصد بالفكر الكينزي إسهام " جون برينارد كينز" (1883-1946)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936، ومجموعة من الإقتصاديين الذين عاصروه أو جاءوا من بعده وإعتمدوا في تحاليلهم وتفسيرهم للمتغيرات الإقتصادية على تحليل "كينز".

3-1-2-1-2-1-3- السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع وإحداث تغييرات عميقة فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وأنشطتها، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل، والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، مداها الزمني طويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجياً بشكل يسمح بتحسين الفعالية والأداء الدائم للجهاز الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي، وتهدف السياسات الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد

الوطني مع تغييرات المحيط الدولي، يكون تدخل الدولة قبلياً من خلال تأطير آلية السوق، الخصوصية* وإعادة هيكلة القطاع العام، سيادة قانون المنافسة، دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه أهم محاور السياسات الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي أغلبيتها أبرمت برنامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية والدولية.

3-2-3- تقييم السياسة الاقتصادية الكلية: لعل من الضروري الإشارة إلى أنه لتقييم السياسة الاقتصادية الكلية التي قد تتخذها الدولة أو صانعوها السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني، فإنه يتعين على هؤلاء (وغيرهم) عند رسم السياسة الاقتصادية الكلية ومراجعتها للتوصل إلى اقتناع تام بالنقاط التالية:

- ❖ أن الأهداف متوافقة مع بعضها البعض.
- ❖ أن الأدوات المتوفرة تكفي للعمل على تحقيق الأهداف.
- ❖ أن كل الأهداف، وكل الأدوات، محددة بوضوح لا يدع مجالاً للخلط بينهما.
- ❖ أن السياسة الاقتصادية الكلية المزمع إتباعها متناسقة.

4- الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية الكلية: إذا كانت السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرفات السلطات العمومية في المجال الاقتصادي بشكل واع وهادف، فإن هذا لا يعني أن التدابير المتخذة تتم من قبل جهة واحدة، ولهذا نميز بين عدد من السلطات الاقتصادية وهي:

4-1- الحكومة المركزية: تعبر الحكومة عن أنواع فريدة من الكيانات القانونية تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، والوظائف الرئيسية للحكومة إذا نظر إليها كوحدات مؤسسية هي أن تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع وتمويل توفيرها من الضرائب أو الإيرادات الأخرى، وإعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التحويل، والإشغال بالإنتاج غير السوقي .

4-2- البنك المركزي: وهو سلطة نقدية تتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف قوتها ودرجة إنفراجه بإتخاذ القرار تبعاً لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها، ولأهمية ذلك يتحتم على مدير البنك المركزي في بعض البلدان الخضوع لمسألة السلطة التشريعية لتوضيح سياسة البنك المركزي فيما يتعلق بنسبة نمو النقود.

4-3- المجموعات الجهوية والمحلية: ولها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لامركزية السلطة، ففي ألمانيا مثلاً: تتضمن البلديات و lander 45% من النفقات العمومية.

* إن مصطلح الخصخصة (Privitization) ظهر لأول مرة في كتابات عالم الإدارة المعروف (peter drucker) في سنة 1968، وهو واحد من عدة مصطلحات حفلت بها أدبيات الاقتصاد السياسي خلال السنوات الأخيرة في خضم الدعاوي والممارسات المتعلقة بتحويل القطاع العام إلى خاص.

4-4- الجهات المهنية المنظمة: وتتكون في العادة من نقابات أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية، تكون دائما قادرة على إتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاص.

ثانيا : السياسة النقدية : الماهية و مراحل تطورها، الأهداف والأدوات

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الإقتصادية، حيث يتم إستخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال إستخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الإقتصادية، ويمكن حصر أهداف السياسة النقدية في الدول النامية خصوصا من خلال التعرف على الأغراض المنصوص عليها في التشريعات وتشمل (تحقيق إستقرار نقدي، المحافظة على قيمة العملة، تشجيع النمو الإقتصادي، تطوير الأسواق المالية والنقدية، إستقرار الأسعار، تحقيق التوازن الداخلي والخارجي)* .

1- مفهوم السياسة النقدية وأهدافها: إن مفهوم السياسة النقدية ليس محل إتفاق بين الإقتصاديين، بسبب تباين في مستويات تطور النظم الإقتصادية والإجتماعية وإختلاف التشريعات النقدية للمجتمعات، كما أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية تحقيق النمو الإقتصادي بأسعار مستقرة، ويعني ذلك تحقيق ناتج محلي إجمالي حقيق أكبر، ومعدل تضخم منخفض ومستقر، وبمأن البنك المركزي لا يستطيع التحكم في الناتج المحلي الإجمالي أو في المستوى العام للأسعار بطريقة مباشرة، فإنه يتحكم في عرض النقود الذي يؤثر بدوره في الناتج والمستوى العام للأسعار.

1-1- مفهوم السياسة النقدية: تنوعت إختلفت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى، إلا أنها تلتقي كلها في العناصر المكونة للسياسة، وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لهذه الإجراءات والأهداف المرجو تحقيقها، وتعرف على أنها "التدخل المباشر" المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الإقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الإئتمان بإستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للمصارف التجارية، كما تعرف على أنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الإقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.

وقد عرفت أيضاً على أنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، ويقصد بها أيضاً مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد الائتماني لإحداث تأثيرات في كمية النقود، أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الإقتصادية المحيطة والهدف من التأثير إما إمتصاص السيولة الزائدة أو حق الإقتصاد بتيار نقدي جديد، كما يمكن أن تكون تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي.

* مع ملاحظة وجود أولويات للأهداف المعلنة فمثلاً نجد الولايات المتحدة الأمريكية تركز على إستقرار الأسعار وفي بريطانيا فإن البنك المركزي حدد الهدف الرئيسي هو المحافظة على إستقرار قيمة العملة والمحافظة على إستقرار النظام المالي محلياً ودولياً، أما في ألمانيا فإن هدف السياسة النقدية ينصب على تحقيق إستقرار الأسعار.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة النقدية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والتي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة، كما أنها تركز على تحديد المعروض النقدي الضروري بما يتناسب وتمويل النمو في الناتج الوطني، ويحافظ في نفس الوقت على إستقرار الأسعار والهدف من وراء ذلك التأكيد من أن التوسع النقدي لا يقل ولا يزيد عن المستوى الضروري للتمويل.

2- مراحل تطور السياسة النقدية: يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية في ما يلي :

- المرحلة الأولى: تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أنفه من النقود كما قال جون باتيست ساي* (Say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل .

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم اثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة .

- المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين. وهكذا بدأ كينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دورا أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين

* هو مفكر وعالم اقتصاد ولد في ليون في 5 يناير 1767 وتوفي في باريس في 14 نوفمبر 1832. يعتبر ساي من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن التاسع عشر، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية، وكان متفانلا في آراءه على عكس أنصار هذا المذهب في إنكلترا، من أمثال مالتوس، وريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث، وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا، وهو من أوائل الاقتصاديين الذين بحثوا في القضايا الاقتصادية على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية.

العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكينزية عن علاج الاختلالات .

• المرحلة الثالثة: إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعماء ملتون فريد مان، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء .

عندما انتخبت تاتشر رئيسة بريطانيا سنة 1979 وريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد بطالة، على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.

• المرحلة الرابعة: احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فاصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فهناك عودة في التسعينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام .

ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدعي عليهم النقديون وما زالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكتملة للسياسة المالية، ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية .

بينما النقديون صبوا جم هجوههم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعماء الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام أحدها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما أصل ولا تقل

أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها .

3- أهداف السياسة النقدية: تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة والتي تنقسم إلى أهداف وسيطة وأهداف نهائية ، سنوردها في التالي:

1-3- الأهداف الوسيطة: الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، تتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية وسعر الفائدة وأسعار الصرف:

1-1-3-مجموعات الإحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، والإحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة).

3-1-2-ظروف سوق النقد: يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة وصعوبة أسواق الإئتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر الفائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين البنوك³.

3-1-3-أسعار الفائدة: تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام رأس المال الناتج عن تضحية (إدخارية) حقيقية والقابلة للإقراض⁴، وترجع أهميتها في النشاط الإقتصادي إلى قرون غابرة، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند إنتهاء الحرب العالمية الثانية⁵، أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، ويتوجب على السلطات النقدية أن تراقب وتحدد مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبياً وحول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، إلا أن الأزمات المالية العالمية في الدول المتقدمة لها أثر كبير في تحديد سعر الفائدة.

3-1-4-سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف النقد مؤشراً لمعرفة الأوضاع الإقتصادية لبلد ما وذلك بالحفاظ على إستقراره عند مستوى قريب من مستوى تكافؤ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر

* و تباطؤ في معدل الزيادة في التضخم على مستوى الأسعار العام للسلع والخدمات في الناتج القومي الإجمالي للبلد مع مرور الوقت. ويحدث التضخم عندما تتباطأ الزيادة في مستوى أسعار المستهلك عن الفترة السابقة عندما كانت الأسعار في ارتفاع.

صرف النقد تجاه العملات الأخرى يكون عاملاً لتخفيض التضخم ، فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الإستيراد، ويرفع من القدرة الشرائية للعملة وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

3-1-5- العرض النقدي: يشترط في إستخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة تحديده إحصائياً، أي أن يستطيع القائمون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها أو العملة أو النقود.

إن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءاً من الثمانينات ولم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق، وذلك بسبب تغير سرعة تداول النقد نتيجة لحركات الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة، أما في الواقع فإن العرض النقدي إنخفض بشدة نتيجة للأزمة المالية العالمية والتي أثرت على الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي بتصنيفها في المجموعة الأولى وفق تقرير الإقتصادي العربي 2010.

3-2- الأهداف النهائية: إن الأدوات المساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتتمحور هذه الأهداف حسبما تقدمه الكتب الأكاديمية وتتمثل في أربعة أهداف يتوقع أن تعمل السلطات النقدية على تحقيقها، (الاستخدام التام، استقرار الأسعار، معدل نمو مرتفع، توازن ميزان المدفوعات).

ولقد كان الهدف النهائي للسياسة النقدية بداية من التسعينيات القرن الماضي يتمثل في الحفاظ على شروط النمو الاقتصادي الأمثل (تضخم منخفض ، إستخدام كامل) إنطلاقاً من عجز النظرية الكينزية في تحليلها لحدوث التضخم والبطالة جنباً إلى جنب التي شهدها النظام الرأسمالي بداية من سبعينيات القرن الماضي ، غير أنه في وقتنا الحاضر يتركز هدف السياسة النقدية على الاستقرار في مستوى الأسعار بمعنى أن السلطة النقدية هي التي تسعى إلى تحقيق إستقرار الأسعار بتحقيق التوازن بين الكتلة النقدية (إجمالي السيولة المحلية) ، وبين ما يعرضه الجهاز الإنتاجي والحكومة في مختلف قطاعاتها من سلع وخدمات .

3-3- الأهداف في البلدان العربية : عموماً نجد الأهداف في البلدان العربية تدور حول العناصر التالية :

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية .
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة .
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

3-4- الأهداف في البلدان المتقدمة : هناك إتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقتراب على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في إستقرار الأسعار، أي إستهداف التضخم وذلك بوضع معدلات محددة ، حيث يستخدم البنك المركزي الأدوات التي تمكنه من الوصول إلى هذه المعدلات .

ولقد إختارت معظم الدول المتقدمة أهدافاً للتضخم ما بين 1% و 3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو ولما تؤدي إليه من زيادة في تكاليف الرفاهية.

4- أدوات السياسة النقدية:تقوم السياسة النقدية على مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها ، ولكي يتم ذلك لابد من إستخدام الأدوات المناسبة ولذلك بإختلاف أنواعها، وتتخصص آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم

الائتمان الممنوح، ويوجد نوعان من الأدوات منها ما هو غير مباشر وآخر مباشر، إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد بكامله.

1-4-1- الأدوات غير المباشرة: ومن التعارف عليه أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للأدوات غير المباشرة وهي:

1-4-1-1- سياسة إعادة الخصم: تعتبر سياسة إعادة الخصم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي وذلك للتأثير على عرض النقد، وتعرف على أنها الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير قيامه بخصم الأوراق المالية والتجارية للمصارف التجارية وذلك مقابل حصولها على تمويل جديد.

1-4-2- سياسات عمليات السوق المفتوحة: تستخدم البنوك المركزية هذه الوسيلة للتأثير على حجم الائتمان وهي ماتعرف بعمليات السوق الحرة أو السوق المفتوحة، إذ يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تقليص أو زيادة الكتلة النقدية عن طريق شراء وبيع الأوراق المالية والتجارية، إذ تعتبر هذه الأداة من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة.

1-4-3- سياسة الاحتياطي الإلزامي: تتمثل سياسة الاحتياطي الإلزامي (الإجباري)، بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كإحتياطات وبدون مقابل، وأن يلتزم كل مصرف تجاري بالاحتفاظ بجزء أو بنسبة معينة*، من الأصول النقدية والودائع في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي.

1-4-2- الأدوات المباشرة: ومن الأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية، ومن المعروف أن هناك العديد من هذه الأدوات إلى أنه سوف يتم الإقتصار على الأدوات التالية:

1-4-2-1- تأطير القروض: هو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بوضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسبة محددة خلال العام كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة.

1-4-2-2- سياسة أسعار الفائدة: يسعى الجهاز المصرفي من خلال التوسع في إئتمانه إلى تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها عند إدارته لهذه القروض وخاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل الإقراض.

1-4-2-3- التوجيه الانتقائي للقروض: ينطوي الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الإقتصاد على تمويل إنتقائي بحيث يمكن إستخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الإقتصاد، إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية وتمتلك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها التنفيذية العديد من الوسائل للتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لاينفي أحدهما الآخر بل يمكن أن تستعمل مجتمعة وفي نفس الوقت من أجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية.

1-4-3- الأدوات الحديثة للسياسة النقدية: قد تستخدم السلطات النقدية أدوات أخرى غير الأدوات التي مرت وذلك حسب ماتفضيه أوضاع وظروف كل بلد، ويمكن تصنيفها تحت إسم أدوات حديثة للسياسة النقدية كما يتوقف مدى إستخدامها على مدى إستجابة المتعاملين الاقتصاديين لقبول هذه الإجراءات ومن أهمها مايلي:

* يجب التفرقة بين هذه النسبة ونسبة السيولة الفعلية التي يحتفظ بها المصرف التجاري.

4-3-1- الإقناع الأدبي: يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة بتوجيه إرشادات للبنوك التجارية وإغرائها بالتضامن معه لتنفيذ سياسة إئتمانية معينة، أو التوسع في الإئتمان، هذا التوجيه الأدبي يأخذ أشكالاً متعددة نذكرها في:

✓ أسلوب التعليمات الصريحة: وهنا يقوم البنك المركزي بإصدار القرارات الملزمة والأوامر المباشرة للبنوك التجارية حيث تكون ملزمة بمتابعة هذه التعليمات وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يخول القانون البنك المركزي بفرضها وتتخذ مثل هذه التعليمات صوراً متنوعة حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

✓ قيام البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر: على عمليات البنوك التجارية بصفة دورية كلما إقتضى الأمر ذلك لمعرفة مدى تطبيق البنوك التجارية للتعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي.

✓ قيام البنك المركزي بالتشاور مع البنوك التجارية خصوصاً: إذا ماتعلق الأمر بصياغة الخطة الإئتمانية للبنوك التجارية وذلك بإستدعاء مسؤولي البنوك التجارية لحضور إجتماعات البنك المركزي كلما إقتضى الأمر ذلك.

4-4- أدوات السياسة النقدية وفق الاقتصاد المفتوح: عندما تكون أسعار الصرف ثابتة، فإنه من غير الممكن التحكم في عرض النقود من طرف السلطات و لذلك فإن السياسة النقدية يجب أن تهدف إلى التحكم في توسيع القرض. أما الرقابة المباشرة فتتقترح على أساس أن الأعوان الاقتصادية التي تقتض النقود إنما تفعل ذلك لتمويل الإنفاق. وعندما يتم التحكم في القروض فإنه يمكن، بالتالي التحكم في الطلب الكلي. غير أن التحكم في القرض ليس مثل التحكم في عرض النقود. فإذا كانت البنوك تمتلك احتياطات أعلى أو أدنى من تلك المطلوبة لاحترام نسبة الودائع إلى الأصول المفروضة عليها فإنها ستحاول توسيع ودائعها، حتى لو فرضت السلطات رقابة على حجم الودائع (و بالتالي على عرض النقود) عن طريق شراء السندات. وهو ما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. و أي زيادة في عرض النقود عما هو مطلوب عند مستويات الدخل و الفائدة السائدة يؤدي إلى اختلال في سوق النقود. ويمكن استرجاع التوازن عندما يتم التخلص من تلك الأرصدة الفائضة من خلال شراء السندات، الإيداع الإضافي لدى مؤسسات الوساطة المالية أو زيادة الإقراض من خلال القنوات غير المراقبة. كل هذه الآثار تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة و إلى زيادة الطلب الكلي. و لذلك فإن هذا التحليل يقترح أن التحكم في وفرة القرض ليس هو الهدف الملائم للسياسة النقدية. كما أن النقديين يكرهون الرقابة على الإقراض لأنها تعتبر تدخلا في عمل آلية السوق و أنها تؤدي إلى سوء تخصيص للموارد و بالتالي إلى عدم الفعالية. و يعتبر أسلوب اختيار الهدف الوسيط الركيزة الأساسية لأي سياسة نقدية، و تنبع أهمية ذلك الاختيار من أن التعامل يتم في عالم يتميز بعدم اليقين. و في عالم يتميز باليقين فإن الهدف الوسيط يكون منعدم الأهمية، لأن السلطات النقدية تكون على يقين تام بقنوات و حجم أثر أدوات السياسة النقدية على المتغيرات الوسيطة و الهدف النهائي. و على المستوى الاقتصادي الكلي يمكن استخدام نموذج *IS-LM* لاقتصاد مغلق لتوضيح طبيعة اختيار الهدف الملائم للسياسة الاقتصادية.

إن الاختيار بين التحكم إما في عرض النقود أو مستوى أسعار الفائدة يتوقف على الأهمية النسبية للاضطرابات العشوائية التي تأتي إما في الجانب النقدي أو الجانب الحقيقي للاقتصاد.

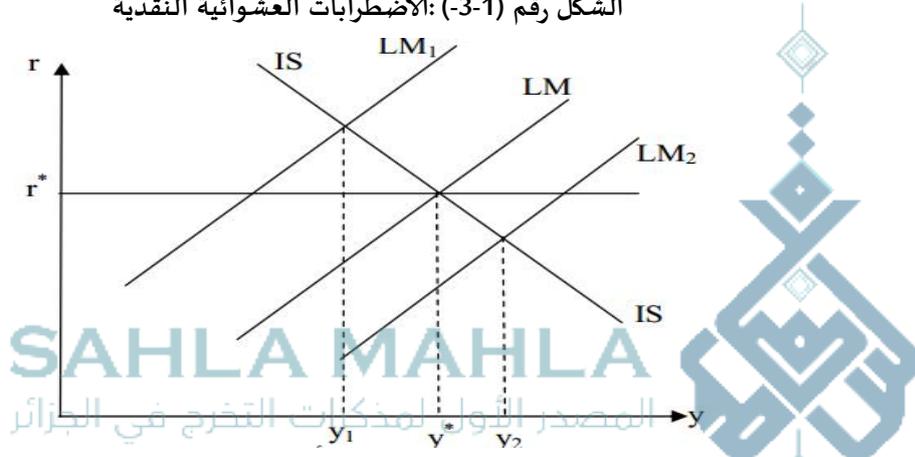
قد بين POOLE أنه إذا كان الجانب الحقيقي للاقتصاد هو الأكثر اضطرابا فإن هدف مخزون النقود هو الأفضل، بينما إذا كان الجانب النقدي هو الأكثر اضطرابا فإن سعر الفائدة هو الأفضل كهدف ، يمكن الاستعانة بالشكلين () و

(3.1) لتوضيح التحليل الذي أدى إلى هذه النتائج، وحيث يفترض أن هدف السياسة النقدية هو تصغير تباين مستوى الدخل عن مستواه المبتغى y^* .

4-4-1- الاضطرابات العشوائية النقدية : يفترض في هذا التحليل أن عرض النقود ثابت. لكي تكون الانسحابات العشوائية التي تحدث في المنحنى LM ترجع كلية إلى تغيرات غير متوقعة (أو غير منتظرة) في الطلب على النقود. أي أن دالة الطلب على النقود يفترض أن تكون غير مستقرة و يفترض كذلك أن وضعية منحنى IS ثابتة لأن العلاقات السلوكية المميزة (دالتي الاستهلاك والاستثمار) افترض أنها مستقرة تماما. فمثلا إذا زاد الطلب على النقود بصفة غير متوقعة فإن منحنى LM ينتقل إلى الأعلى و نحو اليسار (إلى LM_1) بحيث أنه إذا تم الاحتفاظ بالمخزون النقدي ثابتا، فإن سعر الفائدة سيرتفع نتيجة لانخفاض الدخل من y^* إلى y_1 .

والشكل الموالي يوضح ذلك الاضطرابات العشوائية النقدية

الشكل رقم (1-3-): الاضطرابات العشوائية النقدية



والعكس، إذا انخفض الطلب على النقود. فإن منحنى LM ينتقل إلى الأسفل نحو اليمين إلى LM_2 . بحيث أن الدخل سيرتفع إلى y_2 . شرط أن يبقى المخزون النقدي ثابتا.

إذا في حالة الاضطرابات العشوائية النقدية فإن الدخل يتقلب بين y_1 و y_2 ، إذا احتفظ بالمخزون النقدي ثابتا. و العكس إذا اتبعت السلطات النقدية سياسة تحاول تثبيت سعر الفائدة عند r^* ، فإن الدخل يتم تثبيته عند المستوى المرغوب فيه عند y^* .

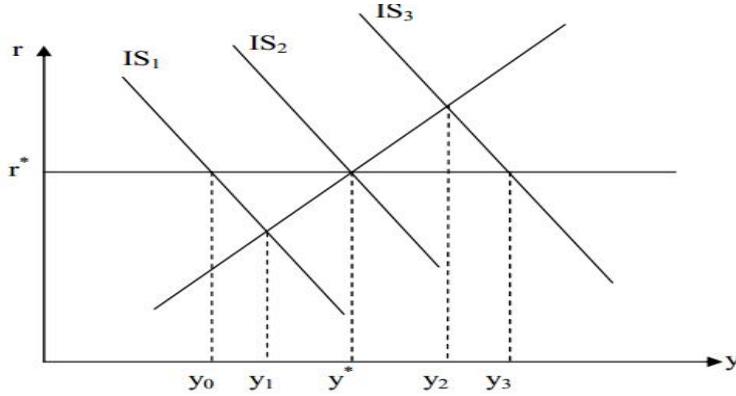
رغم أن وضعية IS في الشكل أعلاه افترض أنها ثابتة، إلا أن نفس النتيجة العامة (أي سعر الفائدة كهدف أفضل من عرض النقود) ستتحقق إذا كان كلا المنحنيين IS و LM عرضة لاضطرابات عشوائية، شرط أن تكون دالة الإنفاق أقل اضطرابا من دالة الطلب على النقود.

4-4-2- الاضطرابات العشوائية الحقيقية: على عكس التحليل السابق، أن دالة الطلب على النقود مستقرة (قابلة للتنبؤ) بينما IS خاضع لاضطرابات عشوائية غير معروفة. وتبدو هذه الاضطرابات العشوائية بالانسحابات العشوائية في IS_0 إلى IS_1 وإلى IS_2 .

و يجب أن يلاحظ كذلك أن نفس التحليل صحيح في حالة كون كلا المنحنيين ينتقلان، شرط أن تكون دالة الطلب على النقود أقل اضطرابا من دالة الإنفاق.

إذا احتفظ بكمية النقود ثابتة فإن التأثير الاستقراري لحركات أسعار الفائدة سيحدد أو يحصر تقلبات الدخل إلى ما بين y_1 و y_2 . والعكس إذا ثبت سعر الفائدة عند r^* فإن الدخل سيتقلب إلى حد أكبر أي y_0 و y_3 .

الشكل رقم (4-1): الاضطرابات العشوائية الحقيقية



النتيجة الأخيرة من خلال الشكل السابق ، تتحقق لأنه، في مواجهة تقلبات الدخل فإن محاولات السلطات لتثبيت سعر الفائدة عند r^* ستقود إلى ردود فعل عكسية في عرض النقود.

ثالثاً: توجهات إدارة السياسة النقدية وشروط نجاحها وانثارها

1- إدارة السياسة النقدية: تمارس البنوك المركزية مهامها كسلطة نقدية على مستوى مايلي:

1-1- تحديد توجهات السياسة النقدية: ذلك أن تدخل البنوك المركزية يختلف بحسب درجة استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وهذا ما يجعل المهام تختلف بحسب هذه الإستقلالية.

2-1- إختيار الوسائل الملائمة النقدية: ذلك أن هذه الوسائل ممكن أن تتعدد وفقاً للهيكل المالي والوضع الإقتصادي للبلاد، ومنها وسيلة معدلات الفائدة التي شاع إستعمالها لكونها تعتمد على آليات السوق من جهة ونظراً لتحرير حركة رؤوس الأموال من جهة أخرى، وهذا على حساب وسائل أخرى.

3-1- تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: تبعاً للتطور الظرفية الاقتصادية وهي عملية دقيقة جداً، وتجعل السلطة النقدية أحياناً في مواجهة السلطة التنفيذية.

2- شروط نجاح السياسة النقدية: لنجاح السياسة النقدية يجب توفر شروط لنجاح نوردها في التالي :

- ✓ توفر نظام معلوماتي فعال حول وضع مختلف القطاعات الاقتصادية ؛
- ✓ تحديد الأهداف بدقة ، لأنه أحياناً قد تتعارض هذه الأهداف ؛
- ✓ هيكل النشاط الاقتصادي ومكانة القطاع الخاص فيه؛
- ✓ نظام سعر الصرف ، لأنها تنجح في نظام سعر الصرف المرن ولاتنجح في نظام سعر الصرف الثابت ؛
- ✓ توفر أسواق مالية منظمة ومتطورة؛
- ✓ إستقلالية كبيرة وواسعة للبنك المركزي؛

وبصفة عامة فإنه يمكن القول أن السياسة النقدية لايمكن التعميل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية نتيجة لما قد يحدث من تعارض بين الأهداف ، فضلاً عن خصوصيات الدول النامية ذات الجهاز

الإنتاجي غير المرن ، لذلك فالواجب هو القيام بإصلاحات إقتصادية وندية فعالة ، إضافة إلى تدخل الحكومة بدعم هذه السياسة بسياسة مالية دون إقصاء لدور البنك المركزي.

3- الأثار التي تخلفها السياسة النقدية: إن تأثير السياسة النقدية في الإقتصاد بأكمله يمكن ملاحظته من خلال سعر الفائدة الذي يعد أحد محددات الطلب الكلي، وإن تأثير سعر الفائدة ينشأ من الحقيقة القائلة بأن المستثمرين يرغبون بزيادة الإقتراض من أجل صفقات الشراء، فضلاً عن ذلك يكون المستهلكون أكثر رغبة في شراء بضائع ثمينة وبالنسبة للشخص الذي يدفع نقداً فإن تأثير نسب الفائدة المنخفضة يكون بصورة غير مباشرة، ولذلك يضيي المشترون بمررد أقل للفائدة عندما يأخذون النقود من المدخرات لشراء شئ ما، وإن خسارة عرض النقود أو إنخفاض الودائع المصرفية أو معدلات الخصم يسمح للبنوك أن تقترض أكثر، وهناك من القروض مايمكن إقتراضها فقط إذا كانت ذات نسب فائدة منخفضة بالنسبة للمقترضين العاديين، وإن إنخفاض معدل الفائدة يتسبب بإرتفاع منحى الطلب الكلي كنتيجة للزيادات الحاصلة في الإستثمار والإستهلاك المتأثر في أسعار الفائدة، ويمكن القول إن علماء الإقتصاد لايتفقون على تأثير السياسة النقدية لاسيما في المدى الطويل وهناك من يشكك من بين علماء الإقتصاد بقدرة البنك المركزي على تغيير النتائج الإقتصادية قصيرة الأمد ويزداد الشك في قدرة البنك على زيادة الإنتاج، وذلك تبعاً للزيادات المستمرة في عرض النقود سوف يتم من قبل المستثمرين الذين يتوقعون بأن التضخم المستمر سوف ينتج عن هذه السياسة، على الرغم من إعتبار السبب الذي عدده البنك المركزي منطقياً، مما يؤدي إلى نمو سريع طويل الأمد بصورة مستمرة، إذ لايعتقد العديد من علماء الإقتصاد بأن البنك المركزي يمتلك هذه القدرة. ونظراً لطول وتغيرات مدة تباطؤ في أثر السياسة النقدية إقترح Friedman أن يكون للسلطات النقدية أثر كبير في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، لو أنها إتبعت قاعدة بسيطة تستند إلى جعل الزيادة في عرض النقود تنمو بنسبة تتساوي مع معدل نمو الناتج القومي الصافي دون إستخدام السياسات المبينة على التوسع والإنكماش، لأن ربط زيادة بعرض النقود بنمي الناتج القومي الصافي الذي يعمل على تحقيق التوظيف الكامل، ويجنب المجتمع التعرض للتقلبات الإقتصادية.

4- قنوات انتقال أثر السياسة النقدية : ويتجه عدد من الاقتصاديين إلى التمييز بين مقاربتين للانتقال أي السياسة النقدية هما :

1-4- المقاربة النقدية : هذه المقاربة عبارة عن وجهة النظر التقليدية لآلية انتقال أثار السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي والتي تركز على نموذج $(IS/LM)^*$ الذي يوضح أن الانخفاض في عرض النقود سوف يترتب عليه حدوث زيادة في سعر الفائدة الحقيقي ، ومن ثمة فإن السياسة النقدية وفق هذه المقاربة تعمل بصفة أساسية من خلال أثرها على سعر الفائدة الحقيقي .

وبما أن السلطات النقدية تتحكم في عرض النقود من جهة وأنها تستطيع التأثير على أسعار الأصول المالية الأخرى (مثل السندات ، القروض البنكية) من جهة أخرى ، فإن يمكن النظر إلى النقود باعتبارها المتغير المالي الأساسي الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي الحقيقي في عملية الانتقال النقدي .

* على مستوى نموذج (IS / LM) يمكن توضيح أن الأصول المالية تتمثل في النقود التي تؤدي وظيفتها كوسيط التبادل و السندات التي يفترض أن تغطي كل في الأصول المالية الأخرى أو أنها تمثل سوق رأس المال إجمالاً .

وتنقسم قنوات انتقال أثر السياسة النقدية التي تدعم المقاربة النقدية إلى فرعين :

4-1-1- قنوات أساسية : تتمثل القنوات الأساسية في قناة سعر الفائدة ، وقناة سعر الصرف.

4-2-1- قنوات ثانوية : تتمثل القنوات الثانوية في قناة أسعار الأسهم ، قناة نظرية *Tobin* -الاستثمار وقناة آثار الثروة على الاستهلاك وقناة أسعار الأراضي والعقارات.

4-2-2- المقاربة الائتمانية : تعبر هذه المقاربة عن وجهة نظر الائتمان لألية الانتقال النقدي وتقوم على منح عدم كمال الأسواق المالية وأهمية الدور الذي يلعبه الوسطاء الماليين في نقل آثار السياسة النقدية إلى الناتج والتضخم.

وتتمثل قنوات آلية انتقال آثار السياسة النقدية التي تدعم المقاربة الائتمانية في قناة الإقراض المصرفي وقناة الميزانية العمومية التي تتكون من ثلاث قنوات فرعية وهي :

- قناة التدفق النقدي ؛

- قناة مستوى السعر غير المتوقع ؛

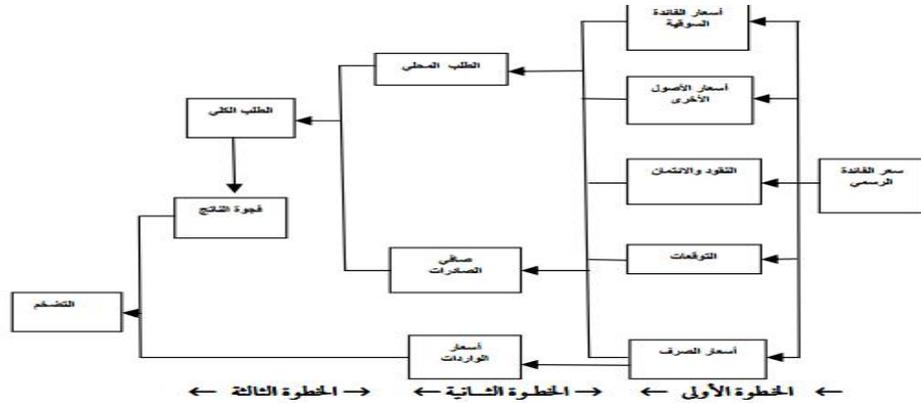
- قناة السيولة لدى قطاع العائلات؛

وقد أضيفت قناة جديدة تسمى بقناة التوقعات .

4-3- مراحل انتقال آثار السياسة النقدية : إن انتقال السياسة النقدية يمر بثلاث خطوات رئيسية وهي :

- الخطوة الأولى : تتمثل في أن التغير في سعر الفائدة الرسمي سوف ينعكس في التغيرات في كل من أسعار الفائدة السوقية وأسعار الأصول الأخرى والنقود والائتمان والتوقعات وأسعار الصرف.
- الخطوة الثانية : تتمثل في هذه المتغيرات تؤثر بدورها على قرارات الاستهلاك والاستثمار سواء كان استثمار للأفراد أو استثمار المشروعات ، مما يؤثر على الطلب المحلي أو الداخلي ويؤثر على صافي الطلب الخارجي أو ما يعرف بصافي الصادرات ، وهذا ما يؤثر على الطلب الكلي.
- الخطوة الثالثة : تتمثل في انتقال التغيرات في الطلب الكلي إلى التغيرات في الناتج والتضخم ويتوقف أثر التغيرات في الطلب الكلي على الناتج على مقدار جحود كل من الأجور والأسعار ويمكن توضيح الخطوات السابقة في الشكل الموالي :

الشكل رقم (5-1): يوضح مراحل انتقال آثار السياسة النقدية



المصدر: مجدي الشوريجي ، آثار السياسات الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2013 ، ص:55.

والملاحظ من خلال الشكل أعلاه نسجل بعض الملاحظات نوردتها في التالي :

- في حالة عدم جحود الأسعار والأجور فإن التغيرات في الطلب سوف يترتب عليها حدوث تغيرات في الأسعار بشكل فوري ، مع حدوث تغيرات في الناتج.
- في الأجل القصير عندما يكون هناك جمود في كل من الأجور والأسعار فإن التغيرات في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى حدوث تغيرات في الناتج الكلي فقط.
- يتوقف أثر التغيرات في الطلب الكلي على الناتج والتضخم جزئيا على مستوى فجوة الناتج* ، على سبيل المثال إذا كان الناتج المحلي الاجمالي الفعلي أكبر من الناتج المحلي الاجمالي الممكن، فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية مع زيادة حادة في المستوى العام للأسعار المحلية .

4-4-قنوات إنتقال السياسة النقدية: تتمثل السياسة النقدية إلى الاقتصاد عبر عدة قنوات بهدف التأثير فيه وتوجيه مساره إلى هدف المراد الوصول إليه ، وأهم هذه القنوات نوردتها في التالي :

- 4-4-1-قناة معدل الفائدة : يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان ، وبالتالي في حجم العرض النقدي ، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه ، وكذا دورها في مواجهة مشكلة التضخم والانكماش ، ويتأثر سعر الفائدة بشكل يزيد عن المعدل السنوي للرقم الأعلى للأسعار بنسبة 2% إلى 3% حيث يتفاوت سعر الفائدة بين مختلف الدول وذلك يرجع إلى إختلاف معدلات التضخم ، معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة ووضع ميزان المدفوعات.
- وعادة ما يتم دراسة أثر تغير أسعار الفائدة الرئيسية في إطار تحليلي للتصرفات الاستهلاكية للعملاء (عائلات ، مؤسسات ، دولة) ، إذ يمكن على المدى القصير وبإفترض إنخفاض غير متوقع لأسعار الفائدة أن نتوقع حصول ثلاث تغيرات في التصرفات الاستهلاكية للعائلات وهي :

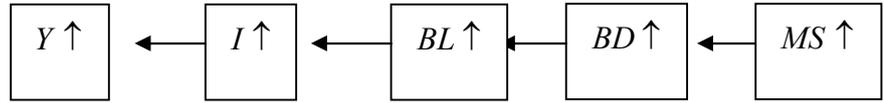
- أثر الاستبدال : تدفع تغيرات سعر الفائدة بالعائلات إلى إعادة النظر في مفاضلتهم بين الاستهلاك الحالي أو الادخار ، فانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستهلاك المستقبلي وهو ما يدفع إلى ارتفاع الاستهلاك الحالي بما أن الادخار أصبح أكبر جاذبية والائتمان أقل تكلفة .
- أثر الدخل : يؤدي إنخفاض أسعار الفائدة إلى ارتفاع قيمة النفقات الاستهلاكية الموجهة لفترات مستقبلية ، إذ تدفع الزيادة في قيمة النفقات المستقبلية للعائلات إلى تفضيل الادخار على الاستهلاك الحالي لمواجهة الحالة.
- أثر الثروة : يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى ارتفاع قيم الدخل المستقبلية للعائلات، ويخص هذا الارتفاع كل من رأس المال البشري، رأس المال المادي ورأس المال المالي.
- يفضل العملاء في هذه الحالة بيع جزء من محفظتهم المالية من أجل الحصول على كمية أكبر من السلع والخدمات و استهلاكها، أما فيما يتعلق بالأثر على الاستثمارات فإن انخفاض أسعار الفائدة سيؤدي إلى انخفاض تكلفه رأس المال ما سيزيد من الإنتاج وبالتالي من السلع المعروضة.

4-4-2-قناة الائتمان : تتضمن قناة الائتمان قناتين فرعيتين هما:

*الناتج الجمالي الفعلي مطروحا منه الناتج الاجمالي الممكن.

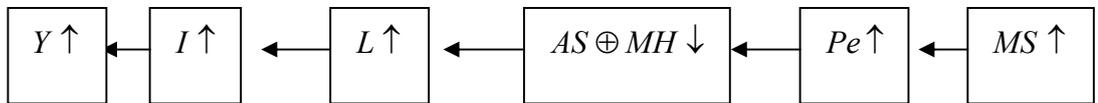
- قناة الإقراض المصرفي*: يؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية ($MS \uparrow$) إلى زيادة حجم الودائع و الاحتياطات لدى البنوك التجارية ($BD \uparrow$) وبالتالي زيادة الائتمان البنكي ($BL \uparrow$) أي هناك علاقة طردية بين زيادة الائتمان البنكي وزيادة الاستثمارات ($I \uparrow$) وفي النهاية زيادة الناتج الإجمالي ($Y \uparrow$)، الشكل الموالي يوضح قناة الإقراض المصرفي

الشكل رقم (6-1): يوضح قناة الإقراض المصرفي



- قناة الميزانية العمومية**: تقوم هذه القناة على توضيح العلاقة بين الصدمات النقدية وقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات من خلال تأثير هذه الصدمات في الوضع المالي للشركة، ومضمون هذه القناة أن علاقة التمويل الخارجي التي يتحملها المقترض تعتمد في الأساس على وضعه المالي، أيوضع المؤسسة المقترضة، والذي يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة أصول الشركات إل تزايد مخاطر مشكلة تماثل المعلومات (مخاطر الاختيار السيئ) أي سوء النية، مما يؤثر على حجم الائتمان الممنوح لتلك الشركات، وبالتالي انخفاض الاستثمار والناتج هذا في حالة الانكماش، أما عند إتباع سياسة نقدية توسعية ($MS \uparrow$) إلى تحسين المركز المالي أي صافي ثروات كل من شركات قطاع الأعمال و القطاع العائلي، وهذا بسبب انخفاض أسعار الفائدة التي يقابلها ازدياد التدفقات النقدية للشركات و العائلات، وهذه السياسة تؤدي إلى حدوث إرتفاع في أسعار الأسهم ($Pe \uparrow$) مما يؤدي إلى زيادة صافي الثروة للشركات و يترتب عن هذه الزيادة إنخفاض أو نقص مشاكل كل من الاختيار المعاكس (السيئ) ($AS \downarrow$) والخطر المعنوي (سوء النية) ($MH \downarrow$) وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإقراض لهذه الشركات ($L \uparrow$) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري ($I \uparrow$) ومن ثمة زيادة الدخل ($Y \uparrow$)، والشكل الموالي يوضح قناة الميزانية العمومية:

الشكل رقم (7-1): يوضح قناة الميزانية العمومية



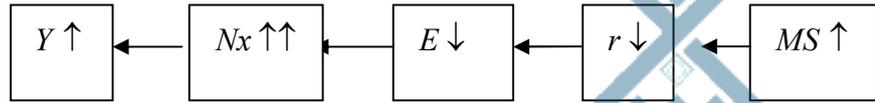
- قناة سعر الصرف*: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن إستقرار سعر صرف عملتها، وتستخدم هذه القناة كوسيلة لتنشيط الصادرات، حيث تعود الأهمية

* تعرف بقناة الائتمان بالمفهوم الضيق

** وتتضمن هذه القناة ثلاث قنوات فرعية وهي: قناة التدفق النقدي، قناة السعر الغير المتوقع، قناة السيولة لدى قطاع العائلات
 *تسمى هذه القناة بقناة العرض الكلي و الطلب الكلي وهي تخلق ما يسمى بأثر الانتشار غير المباشر حيث لا يؤثر سعر الصرف على التضخم بصورة مباشرة وإنما يؤثر أولاً على الطلب و العرض الكليين.

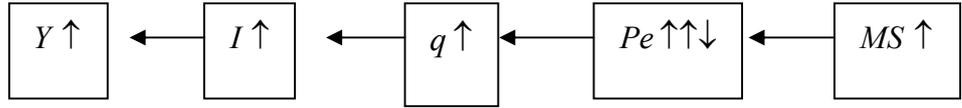
إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الإقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيره على الإستثمار الخارجي تتدفق رأس المال. وتعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، حيث أن إنخفاض سعر الفائدة الحقيقي دال البلد يقلل من إستقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، وهذه العملية تتم من خلال إنخفاض العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية وبالتالي إرتفاع الصادرات ومنه الناتج المحلي. وتشتمل قناة سعر الصرف على أثر أسعار الفائدة الحقيقية فالسياسة النقدية التوسعية ($MS \uparrow$) تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ($r \downarrow$) مما يجعل الودائع بالعملة المحلية أقل جاذبية مقارنة بالودائع بالعملات الأجنبية مما يترتب عنه إنخفاض مقدار الودائع بالعملة المحلية مقارنة بمقدار الودائع بالعملات الأجنبية هذا ما يتسبب في إنخفاض قيمة العملة المحلية ($E \downarrow$) وينتج عن ذلك إنخفاض قيمة العملة المحلية حدوث زيادة في أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة صافي الصادرات ($Nx \uparrow$)، وبالتالي حدوث زيادة في الناتج الكلي ($Y \uparrow$)، والشكل الموالي يوضح ذلك انتقال آثار السياسة النقدية من خلال سعر الصرف.

الشكل رقم (8-1): يوضح قناة سعر الصرف



- قناة أسعار الأصول (الأسهم) :تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية(الأسهم والسندات). وقناة أسعار الأصول الحقيقية(العقارات)، وأن هتين القناتين تشتملان قناة توبين للإستثمار وقناة أثر الثروة على الإستهلاك.
 - قناة توبين للإستثمار:هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين(q) ، الذي يعرف على أنه نسبة القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها، يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و تقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الإستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور، فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي بإنخفاض أسعارها فينخفض (q) وبالتالي ينخفض حجم الإستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الإجمالي.
- ووفقا لهذه النظرية فإن السياسة نقدية توسعية ($MS \uparrow$) تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وهذا ما يرفع من القيمة الحالية للعوائد المتوقعة للشركات وإنخفاض جاذبية السندات مقارنة بالأسهم ، ولهذا فإن الطلب على أسهم الشركات سوف يرتفع ، الأمر الذي يرفع من أسعارها وينتج عن هذا الارتفاع زيادة في أسعار أسهم الشركات ($Pe \uparrow$) حدوث زيادة في القيمة السوقية لأسهم الشركات مقارنة بتكلفة إحلال رأس المال الحقيقي ($q \downarrow$)، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة ، وزيادة الإنفاق الاستثماري ($I \uparrow$) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي ($Y \uparrow$)، والشكل الموالي يوضح قناة نظرية Tobin للاستثمار.

الشكل رقم (8-1): يوضح قناة نظرية Tobin للاستثمار.



- قناة آثار الثروة على الاستهلاك* مضمون هذه القناة أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المال المادي والثروات المالية ، فعندما ترتفع قيمة أسعار الأوراق المالية فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الاجمالية للمستهلكين ترتفع ومنه يرتفع الاستهلاك ، وعليه في حالة السياسة نقدية توسعية ($MS \uparrow$) تؤدي إلى إنخفاض الأسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة في أسعار أسهم الشركات ($Pe \uparrow$) ويترتب عنه زيادة في الثروة المالية ($W \uparrow$) ، مما يؤدي إلى زيادة موارد المستهلكين على مراحل حياتهم المتاحة للاستهلاك الأمر الذي يرفع من الإنفاق الاستهلاكي ($C \uparrow$) ومن ثمة حدوث إرتفاع في الناتج الكلي ($Y \uparrow$) ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم (8-1): يوضح قناة آثار الثروة على الاستهلاك



- قناة الإعلام ، المعلومة : بدأت البنوك المركزية تعتمد على هذه القناة مع بداية تسعينيات القرن الماضي ، فهي تقوم بغية إيصال أثر سياستها النقدية بطرح معلومات معينة لفائدة العملاء كالاستهلاك المستقبلي ، إمكانيات الإنتاج المستقبلية ، المداخل المستقبلية... إلخ .
- وتستعمل البنوك المركزية هذه الإعلانات لإيصال نواياها إلى العملاء الماليين وخاصة غير الماليين ، فهي تهدف من وراء ذلك إلى التأثير في تصرفاتهم ، ويسمح هذا الاجراء للبنوك المركزية بجعل تدخلاتها أكثر مصداقية وقوة .

رابعا: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

إن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، والتنسيق بينهما أصبح ضرورة حتمية، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فللعمليات المالية الحكومية مداوات نقدية مباشرة، كتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد، وكذلك عمليات الحكومة في أذونات الخزينة والتي لها أثر في سعر الفائدة وفي سوق السندات.

1- التعارض الموجود بين السياستين المالية والنقدية: إن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، والتنسيق بينهما أصبح ضرورة حتمية، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فللعمليات المالية الحكومية مداوات نقدية مباشرة، كتمويل العجز في الميزانية عن طريق

* وفق نظرية "دورة الحياة" للاقتصادي *Modigliani*، فإن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بموارد الأفراد الاستهلاكية طيلة حياتهم والتي تتكون من ثلاث عناصر هي: رأس المال البشري ، رأس المال الحقيقي ، الثروة المالية

الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد، وكذلك عمليات الحكومة في أدونات الخزينة والتي لها أثر في سعر الفائدة وفي سوق السندات.

كما أن الاختلاف الموجود بين السياسيتين المالية والنقدية زاد أهمية التنسيق بينهما ويمكن حصر أوجه الاختلاف في :
1-1- إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال التغيرات في السياسة الضريبية والانفاقية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان وكلفته ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.

1-2- تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقتاً أقل. وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية وسن تشريعات حكومية جديدة على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان سن التشريعات وإجراءات التغيير الدستوري عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية، وأن المهم في هذا الشأن ليس الفرق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين وإنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين نتائج هذا التدخل نقدياً أو مالياً، ويمكن حصر هذا الفارق إلى ثلاث أنواع وهي:

- النوع الأول: يعرف بفارق الإدراك ويتمثل في الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل وإدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير سواء نقدية أو مالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من التدخل يتوقف على مدى توفر المعلومات والتنبؤات المستقبلية نسبياً، كما يتوقف على مدى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.
- النوع الثاني: فيعرف بالفارق الإداري المتمثل في الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل وبين تنفيذ التدخل فعلياً.
- النوع الثالث: من هذه الفوارق الزمنية فيعرف بالفارق العلمي ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

1-3- السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومية، أما السياسة النقدية تتمثل في سياسة البنك المركزي.

1-4- الإجراءات المالية لها القدرة على تشجيع التوسع الاقتصادي وتقل هذه القدرة عند إيقاف التضخم، أما العمليات النقدية فلها أثر ضئيل في تشجيع التوسع، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الإتجاهات التضخمية ونظراً للتداخل والاختلاف بين الإجراءات المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمراً ضرورياً ولا يمكن للسلطات أن تتغاضى عنه، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق ما تنشده من أهداف اقتصادية متمثلة في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة و تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها هذه السلطة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارج.

2- شروط التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: إن الضرورة في الواقع تدعو في الواقع إلى التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الأوقات والحالات، بحيث يجب أن تطبق السياسة النقدية في نفس الطريق الذي تطبق فيه السياسة المالية حتى لا يكون تضارب، ويعتبر التركيز على سياسة واحدة على أنها فعالة والأخرى عديمة الفعالية أمر غير منطقي ذلك لأن كلتا السياستين ضروريتين حتى تدعم إحداهما الأخرى، لكن هذا التنسيق لا يتحقق إلا إذا توفرت بعض الشروط نوجزها فيما يلي:

1-2- كفاءة وقوة السياستين النقدية والمالية: يتم التنسيق بين السياستين إذا كانت كل واحدة موضوعة ومضبوطة بدقة وبدون غموض على أساس أن ضعف سياسة ما يصعب عمل السياسة الأخرى، ولا تتحقق النتائج المرغوبة، إضافة إلى التنسيق الكفاء والتزيه يتطلب قوة السياستين وهو شرط أساسي لتحقيق الأهداف المسطرة بما لا يسمح بوجود أي تعارض يؤثر على الإقتصاد ككل سلباً، لأن أي خلاف ينشأ بينهما ينتج عنه عدم اليقين لدى المؤسسات الإقتصادية وتفقد السياسات الإقتصادية الكلية مصداقيتها.

2-2- التكامل في وضع وإدارة السياسات: كذلك يستوجب التنسيق أن تكمل كل سياسة الأخرى، سواء عند وضع السياسات المختلفة أو في حالة إدارتها وتنفيذها والرقابة على تأثيرهما، وأن تتفق السياسات على رد الفعل المناسب في إطار صياغة واحدة مما يضمن نجاح السياسة الموضوعية، وخاصة في الدول النامية التي أكدت بعض الدراسات على وجود مثل هذا التنسيق نسبياً، بغرض إستقرار الأسعار وإدارة الدين العام وتحقيق مستوى مرتفع من النمو الإقتصادي والحفاظ على مسار هذا النمو، والتخفيف من العجز المالي وغيرها من الجوانب المالية والنقدية الأخرى.

3- العلاقة بين السياستين النقدية والمالية: عندما يقوم البنك المركزي بتبع في تنفيذ السياسة النقدية يؤثر على دور السياسة المالية، وكذلك تؤثر السياسة المالية في السياسة النقدية. فإذا افترضنا أن البنك المركزي يتبع سياسة من شأنها رفع أسعار الفائدة. فإن ذلك سيؤدي إلى رفع تكلفة الفوائد على الدين العام مما يزيد في الأنفاق الحكومي. وكذلك فإن السياسة المالية التي تعمل على إيجاد عجوزات كبيرة في الموازنة ستسهم في رفع أسعار الفائدة والذي يتطلب سياسة نقدية توسعية. كما إن الإعتماد المتبادل بين السياستين مهم لوضعي السياسات ولرجال العمال وغيرهم ممن يرغب في فهم التطورات الإقتصادية الحالية.

1-3- قيد الموازنة الحكومية: يوضح قيد الموازنة الحكومية العلاقة بين السياستين النقدية والمالية، والذي تبينه المعادلة التالية:

$$\text{الإنفاق الحكومي} = \text{إيرادات الضرائب} + \text{الإقتراض الحكومي} + \text{التغير في القاعدة النقدية}$$

ويمكن كتابة العلاقة أعلاه وفق الترميز التالي:

$$G = T + B + \text{Change in } M \dots\dots\dots(1)$$

هذا القيد صحيح دائما حيث أنه توجد ثلاث طرق فقط تستطيع الحكومة بواسطتها تمويل الإنفاق وهي: فرض

الضرائب، الإقتراض، أو خلق النقود. ويمكن كتابة المعادلة رقم (1) كما يلي:

$$\text{Change in } M = (G - T) - B \dots\dots\dots(2).$$

ويعني ذلك أن التغير في النقود التي تصدرها الحكومة تساوي العجز المالي في الميزانية ناقصا الإقتراض . وهي معادلة صحيحة دائما. فالحكومة التي تستطيع الإقتراض بتكلفة معقولة لا يوجد لديها حافز لأن تخلق نموا سريعا في النقود وما يتبع ذلك من تضخم الذي ينشأ لتمويل عجز الموازنة.

3-2-1-الإصلاحات النقدية: في العديد من الدول وخصوصا النامية منها، تتحكم في جهة واحدة من السياستين المالية والنقدية، حيث تكون السياسة النقدية امتدادا للسياسة المالية. وقد تفرض السياسة المالية عبء التضخم على السياسة النقدية. إن خلق النقود لتمويل عجز الموازنة أوجد نسب تضخم مرتفعة جدا في بعض الدول. وترتبط السياسة النقدية بالمالية بواسطة قيد الموازنة العامة كما أسلفنا ، على الرغم من أن خلق النقود ليس سببا هاما للتمويل بواسطة العجز في البلدان النامية، فإنه يبقى مصدرا مهما للإيرادات في تلك الدول التي قد لا يوجد فيها نظام متطور للضرائب، وكذلك الإقتراض لتمويل الإنفاق.

4-علاقة السياستين النقدية والمالية مع السياسة الإقتصادية الكلية: يكمن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والسياسة الإقتصادية الكلية في الإرتباط بين النشاط النقدي والمالي والنشاط الإقتصادي، من خلال تشابك الأهداف، ويظهر واضحا من إرتباط المشاكل الإقتصادية الخاصة بالبطالة وإنخفاض العملة...إلخ، بالحلول المالية والنقدية.

كما أن الترابط في تضامن السياستين النقدية والمالية مع السياسة الإقتصادية الكلية يمكن أن يحقق نوع كمن الإستقرار الداخلي والخارجي، فالسياسة النقدية قد تستخدم إحدى أدواتها لإمتصاص فائض القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق إسقاط هذا الفائض في صورة أوعية إدخارية مغرية، وأيضا تستطيع السياسة النقدية التأثير على سعر العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.

إن السياستين النقدية والمالية من أهم أدوات السياسة الإقتصادية الكلية التي تركز عليها من أجل بعث الإنتعاش للإقتصاد ودفعه للنمو، إلا أن هاتين السياستين تحتاجان إلى معايير وشروط من أجل تحقيق فعاليتها من بلد إلى آخر، ومن نظام إلى آخر، ففي النظام المركزي تحتاج إلى معايير وشروط تتماشى مع هذا النظام، وفي التغيرات التي تشهدها معظم الدول النامية من خلال محاولتها الإنتقال من نظام مركزي إلى نظام حر يعتمد على قوة السوق إستوجب عليها أن توفر بعض الشروط والمعايير التي يركز عليها إقتصاد السوق.

أسئلة للمناقشة

قدم إجابات دقيقة عن الأسئلة النظرية التالية :

1. ماهي أهم مقترحات أطروحة إختلاف الإنتاجية *loi de Baumol* في تفسير توسع الدولة؟.
2. تهدف السياسة الاقتصادية الزرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الزرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف ، أذكرها ، وماهو الهدف من كل سياسة ؟
3. ماهو الفرق الجوهرى بين سياسة التجارة الدولية والتجارة الخارجية ؟.
4. هل يمكن عزل السياسة النقدية عن السياسة المالية ، علل إجابتك؟.
5. ماهو الفرق الجوهرى بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي والتوازن العام مبينا ذلك بأمثلة واقعية وفق الظروف الاقتصادية ؟.
6. لقد إنقسم الاقتصاديون بين مؤيدين ومعارضين لتدخل الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ماهي حجج كل طرف ؟.
7. تم اعتماد سياسة التوقف ثم الذهاب في بريطانيا ، اشرح آلية تماشها مبينا ذلك بمخطط ؟.
8. أدرس العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم وفق سام ويلسون -سولو؟.
9. ماهو العلاقة في رأيك الموجودة بين السياستين النقدية والسياسة المالية ؟.
10. شرح وحلل نموذج سانت لويز (ST. Louise) لقياس فعالية السياسة النقدية؟.



المحور الثاني



السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي وأثار
SAHLA MAHILA
المصدر الأول للمذكرات التحري في الحائز
تغيرات المعاصرة وتحدياتها

المحور الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي وأثار تغيرات المعاصرة وتحدياتها

أولاً: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي (نظرية كمية النقود)

تعتبر نظرية كمية النقود من أولى النظريات التي قامت بشرح العلاقة بين المستوى العام للأسعار و الناتج ، تطورت هذه النظرية من مجرد أفكار إلى نظرية قائمة بحد ذاتها ، ظهرت في المرحلة الأولى باسم نظرية المعاملات ليفيشر وتطورت فيما بعد إلى ما يعرف بنظرية الأرصدة والمعروفة باسم صيغة الأرصدة النقدية لمدرسة كامبردج . ولقد اهتم التجاريون بالنقود ، و اعتبر هؤلاء الكتاب ثروة الدولة تكمن فيما تملكه من معادن نفيسة فقد عرفت أوروبا في زمانهم تدفقات كبيرة جدا للذهب و الفضة من البلدان التي اكتشفت في القارة الأمريكية ، وقد صاحب هذا التدفق ارتفاع شديد في الأسعار عرفت بثورة الأسعار ، مما دفع بالاقتصادي الشهير جان بودان إلى معالجة أسباب ارتفاع الأسعار.

ثم أخذ هذا الاهتمام بهذه النظرية بتزايد ، لاسيما خلال حروب نابليون و انكلترا ذلك أن الحكومة في تلك الأثناء أصدرت نقودا ورقية لتمويل حروبها ، و أوقفت تحويل تلك النقود إلى ذهب بعد أن حددت سعرها إضافة إلى الأفكار السابقة فقد رافق التيار الفكري الذي تضمن عناصر النظرية الكمية تيار آخر يناقضه و إن كان أضعف منه وهو تيار رواد الفكر النقدي الكينزي ومن أنصاره ريتشارد لوك فريدريك فايزر و أفثاليون ، فريتشارد لوك كتب في عام 1844 مؤكدا أن أسعار السلع لا تعتمد على كمية النقود بل على العكس من ذلك فكمية النقود المتداولة هي التي تعتمد على الأسعار ، أما المستوى العام للأسعار فيتحدد بين الطلب الكلي و العرض الكلي لسلع الاستهلاك ، أما فريدريك فايزر فقد رأى أن العامل الفعال الذي يؤدي بتغيراته إلى إحداث تغيرات في قيمة النقود ، أما هو الدخل النقدي و تبقى كمية السلع ثابتة حيث ترتفع الأسعار وتنخفض قيمة النقود ، حين ينقص الدخل النقدي مع ثبات كمية السلع المعروضة تنخفض الأسعار وترتفع قيمة النقود .

1- معادلة التبادل – طريقة المعاملات – ليفيشر: عرض الاقتصادي الأمريكي إرفنج فيشر في كتابه " القوة الشرائية للنقود " وذلك في سنة 1911 الصورة المنقحة لنظرية كمية النقود ، حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود (العرض النقدي M) و الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات (PT) وقد استخدم فيشر معادلة التبادل لشرح ميكانيكية العلاقة السببية التي يتحدد عن طريقها المستوى العام للأسعار فوضع الصيغة التالي : $MV = PT$

M : الكمية الكلية المعروضة من النقود

V : سرعة دوران النقود ، أي متوسط عدد المرات التي تنفق فيها وحدة النقود لشراء السلع و الخدمات خلال فترة معينة .

P : المستوى العام للأسعار .

T : كمية السلع و الخدمات خلال فترة من الزمن .

1-2- صيغة الأرصدة النقدية "صيغة مدرسة كامبردج" يرى مارشال أن معادلة التبادل لا تكشف عن العوامل الأصلية التي تحكم سرعة الدوران ، و أن بيان هذه العوامل يستدعي البحث في الأسباب التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بنسبة من مواردهم في صورة نقدية سائلة فالواقع أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار لا يحدث بطريقة

كمية مباشرة مثلما افترض فيشر ، إذ أن تأثير كمية النقود على المستوى للأسعار إنما يتم عن طريق التأثير في النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم في صورة نقد سائل .
تقترب صيغة كامبردج للطلب على النقود من سلوك الاختبار الاقتصادي الذي يتسم به التعامل مع كل السلع و الخدمات و الأصول الاقتصادية ، فالأفراد يتسلمون دخولهم النقدية في بداية كل شهر ثم يبدؤون بالإنفاق و أداء مدفوعاتهم خلال الشهر في شكل تيار إنفاق مستمر على السلع و الخدمات النهائية ، التي يقومون بشراءها و إذا تماثل الأفراد في تصرفاتهم الانفاقية فإن الطلب على النقود (لغرض المعاملات) سيمثل نسبة (K) من إجمالي الدخل النقدي و تعرف باسم التفضيل النقدي في الاقتصاد أي أن :

$$Md = KP$$

Md: الطلب على النقود K: نسبة التفضيل النقدي

P: متوسط أسعار السلع النهائية Y: الدخل الحقيقي

و بمقارنة الصيغة الأخيرة (الداخلية) بصيغة المبادلات لفيشر نجد أن نسبة التفضيل النقدي باعتبارها مقلوب سرعة الدوران النقدية على اعتبار أن كل من النسبتين تعبر عن العلاقة بين التغير في كمية النقود و التغير في مستوى الأسعار و من ناحية أخرى يمكن النظر إلى الصيغة الداخلية على اعتبار أن نسبة التفضيل النقدي دالة في مجموعة من العوامل التي تحدد السلوك الاقتصادي ن في صيغة كامبردج تطلب النقود لغرض أداء المعاملات و لغرض .

2- معادلة بيجو Pigou's Equation: قام البروفيسور بيجو Pigou بتطوير طريقة الأرصدة النقدية الخاصة بـ

(مارشال) ، فقد قام بعرض الفكرة عن طريق وضع المعادلة من جديد:

$$P = KR / M = \text{القوة الشرائية للنقود}$$

الدخل الكلي الحقيقي X نسبة الدخل الحقيقي الذي يحفظ على شكل نقود سائلة

الرصيد النقدي

حيث :

(P) تعبر عن القوة الشرائية للنقود وهي مقلوب P بمعنى المستوى العام للأسعار.

(R) الدخل الكلي الحقيقي معبر عنه بسلعه معينة يرغبها المجتمع .

(K) نسبة الدخل الحقيقي (R) الذي يحتفظ بها المجتمع على شكل نقود "أرصدة نقدية" تمثل اقتطاع و سيطرة على

قد من الموارد الحقيقية .

(M) تعبر عن عدد الوحدات من النقود القانونية "الرصيد الكلي من النقود - الأرصدة النقدية"

$$P = KR / M c + h(1-c)$$

وفي هذه الحالة فإن :

(c) نسبة النقود الحاضرة التي تحتفظ بها الأفراد على صورة نقود

(1-c) نسبة الأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد لدى البنوك .

(h) نسبة النقود "بصورتها النقدية" التي يحتفظ بها الأفراد إلى الودائع المصرفية لهم لدى البنك

وبذلك وحسب هذه المعادلة فإن العلاقة بين (P) القوة الشرائية للنقود ، وبين كل من (K,R) تتغير طرديا و عكسيا بين القوة الشرائية P وبين M ، أما إذا استخدمنا (P) للتعبير عن المستوى العام للأسعار كما هو المعادلات ، فإن معادلة بيجو تصبح :

$$P = M / KR$$

ويجب ملاحظة أن بيجو قد أعطى أهمية لـ (K) عن (M) وذلك لشرح التغيرات في قيمة النقود ، ويعني ذلك أن قيمة النقود إنما تتوقف على الطلب على النقود وللاحتفاظ بالأرصدة النقدية .

وفي حالة ثبات R,K في المعادلة المطولة (h) (c) فإن المعادلة تتمثل بمنحنى يعرف رياضياً بـ Rectangular Hyperbola ويعني هذا أن مرونة الطلب على النقود عند كل النقاط على طول المنحنى إنما تساوي الوحدة ، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية بمقدار النصف إنما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود بمقدار الضعف و العكس صحيحاً ، ويمكن أن نلخص إلى ما يلي في حالة ثبات R,K بأن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى انخفاض مناسب في قيمة النقود وبالتالي قيمة النقود ما هي إلا دالة في كمية النقود ، وكمية النقود دالة فيما يرغب الأفراد الاحتفاظ به منها بالإضافة لحجم الأرصدة لنقدية لدى المؤسسات و أن المجتمع في حال ارتفاع التضخم يرغب في زيادة الاحتفاظ بالنقود ، وهذا يختلف من قطاع لآخر ومن عمل لآخر مما يضل متخذي القرارات بعرض النقد ومن ثم الطلب عليه.

3. معادلة روبرتسون *Robertson's Equation* لم يغير روبرتسون الكثير عن المعادلة Pigou لكنه اعتمد على

مستوى الأسعار فيما اعتمد Pigou على القيمة الشرائية للنقود وقد صاغ روبرتسون معادلته كما يلي :

عرض النقود

مستوى الأسعار =

الحجم السنوي للمعاملات X نسبة من T التي يُحتفظ بها على شكل نقود

$$M = KT^x P$$

$$P = M / KT$$

والمعادلة تقضي بان عرض النقد يؤثر بصورة طردية على P مستوى الأسعار و يتأثر الحجم السنوي للمعاملات وكذلك نسبة النقود التي هي جزء من T بصورة عكسية .

وبذلك فهنا وفي هذا الجانب نجد بأن روبرتسون أكثر قرباً من فيشر (معادلة المعاملات النقدية)

$$P = MV / T , P = M / KT$$

ففي كلا المعادلتين فإن P ، M ، T لها نفس المعنى أما (V) فهي مقلوب Reciprocal

$$V = 1 / K$$

طبعاً من الأخذ بعين الاعتبار أن معادلة فيشر تعني بالإفناق بينما روبرتسون بالاحتفاظ .

ثانياً: السياسة النقدية في الفكر الكينزي

لقد انتقد كينز في كتابه الشهير " النظرية العامة للفائدة و التوظيف و النقود " الذي صدر عام 1936 وجهة النظر الكلاسيكية القائلة بأن سرعة دوران النقود ثابتة و طور نظرية الطلب على النقود ، حيث ركز فيها على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة - وهي الإضافة التي قدمها مدخل كامبردج- ، كما ركز على أن هذا الطلب يتأثر بالعائد الذي يمكن تحقيقه على الأصول الأخرى البديلة التي يمكن حيازتها بدلا من النقود. وحيث أن كينز اعتبر سعر الفائدة على السندات على أنه مؤشر ينوب عن العائد على تلك الأصول الأخرى ، فإن كينز ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود .

لقد سميت نظرية كينز في الطلب على النقود بـ "نظرية تفضيل السيولة" وذلك لأن النقود تتميز عن الأصول الأخرى بأنها أصل كامل السيولة ، و الأفراد عندما يطلبون النقود فإنهم يفضلونها لسيولتها وقد افترض ثلاث دوافع تقف خلف الطلب على النقود .

وهي دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة لقد طرح كينز المعادلات التي تعبر في وقتنا الحاضر أساس المحاسبة الوطنية :

$$Y = C+I \text{ الإنتاج} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار أي}$$

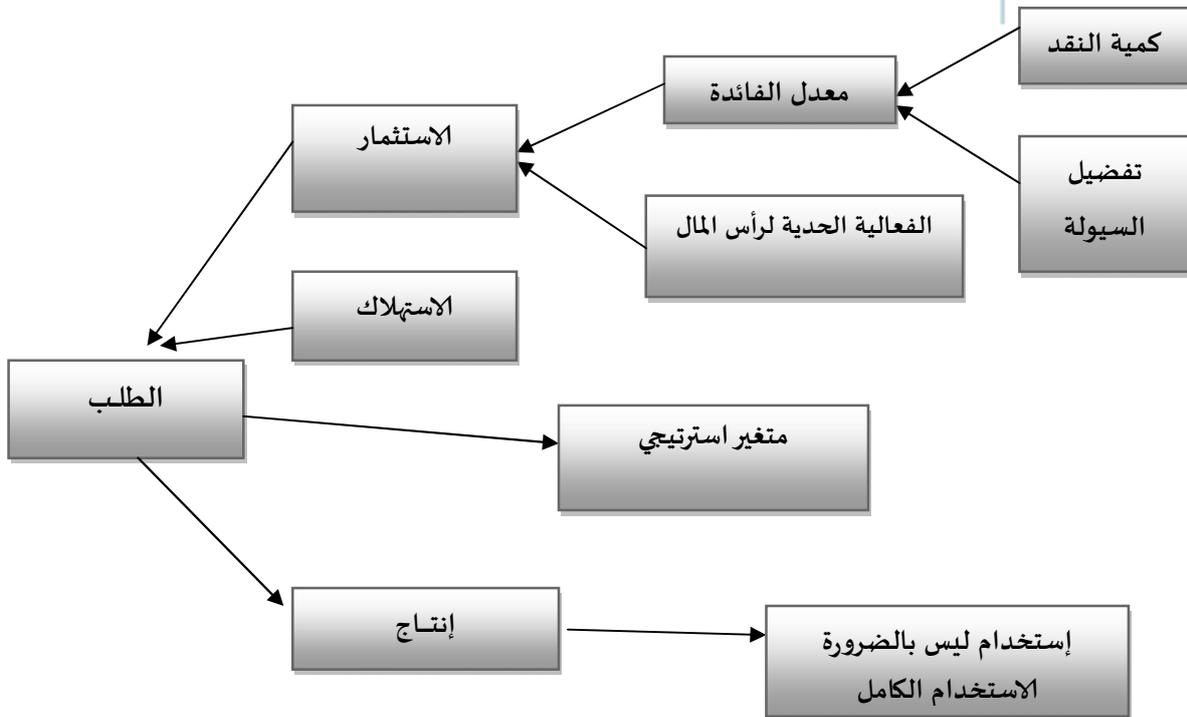
$$R = C+E \text{ الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار أي}$$

فإذا كان الادخار أعلى من الاستثمار فإن الاستخدام الكامل لن يتحقق ، فما هو المحدد للادخار إذن ؟

ففي النظرية الكمية للنقود العنصر المحدد للادخار هو معدل الفائدة. أما بالنسبة لكينز فإن الادخار الإجمالي لا يتأثر أبدا بمعدل الفائدة بل يرتبط بمستوى الدخل ، وكلما ارتفع الدخل كلما انخفض الميل للادخار ، و حيث أن معدل الفائدة يلعب دورا رئيسيا ليس في تحديد حجم الادخار بل في توزيع هذا الادخار بين أوراق مالية منتجة لفائدة تتغير تبعا لشروط السوق و بين نقد لا ينتج فائدة ، وبذلك يجعل *Keynes* من معدل الفائدة المتغير الذي يتحكم في السياسة النقدية وذلك للأسباب التالية :

- أن النقد يمكن أن يكون مرغوبا لكونه نقدا، وهناك طلب على النقد بسبب تفضيل السيولة الذي تبرره الحاجات لإتمام الصفقات و الحاجات لمواجهة المجهول ودافع المضاربة .
- ارتفاع أو انخفاض كمية النقد يؤثر في معدلات الفائدة بالزيادة أو بالنقصان (صعود و هبوط). هذا التطور يؤثر على الاستثمار لأن المشروعات تقارن بين معدل الفائدة و الفعالية الحدية لرأس المال و تصبح مشجعة على الاستثمار إذا انخفض معدل الفائدة ، وبذلك فإن النقد يؤثر على النشاط الاقتصادي عبرة دورة معدل الفائدة و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (1-2) : دورة معدل الفائدة عند كينز

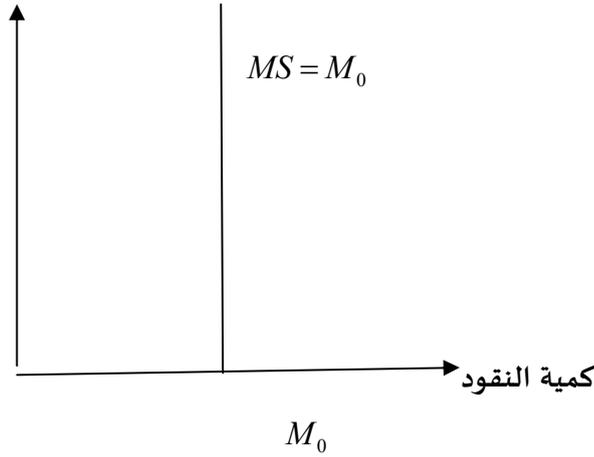


المصدر: وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية ، دار المنهل اللبناني بيروت ، 2000 ، ص:182.

هذا ويعتبر الطلب على النقود بدافع المضاربة هو الذي يعطي الأهمية للنظرية النقدية و السياسة النقدية. أما عرض النقود عند كينز فتحدد بقرار من السلطات النقدية ومن ثم فالمعروض النقدي يعامل دائما على أنه متغيرة خارجية أي لا يحدد في إطار السوق النقدي، ولهذا فإن منحى العرض النقدي يرسم كخط مستقيم عمودي على المحور الأفقي ليوضح أن العرض النقدي ثابت .

مهما تغير سعر الفائدة كما يظهر في الشكل التالي :

الشكل(2-2): منحى عرض النقود عند كينز



نلاحظ من الشكل السابق انه مهما تغير سعر الفائدة لن يكون له أي أثر على المعروض النقدي.

نلاحظ من هذا الشكل وجود علاقة عكسية بين دالة الطلب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة ويمكن كتابة ذلك رياضيا $ds = f(i)$ حيث ds هي الطلب على النقود.

نلاحظ أنه عند مستوى i_1 يتجه الأفراد و المشروعات إلى استثمار كل الأموال التي بحوزتهم في شراء السندات ، ومن ثم يكون الطلب على النقود لدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الرأسي أما عند المستوى i_2 أي معدل الفائدة منخفضا جدا عندها يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة ، فيكون الطلب على النقود حينئذ مرنا مرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائدة فيكون منحى دافع المضاربة خط موازي للمحور الأفقي ، و يبين هذا الخط أنه لا يجد الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدهم السائلة في شراء سندات وهي الحالة التي أشار إليها كينز بمصيدة (فخ السيولة) والتي يستند إليها عادة في تفسير عدم نجاعة و فعالية السياسة النقدية في فترة الكساد من خلال ما تقدم نقول أن تغير كمية النقود المعروضة يترتب عليه تغير في قيم المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة و الاستثمار الدخل. لذلك فإن النقود لا تعتبر حيادية في النموذج الكينزي ، بل لها أثر على النشاط الاقتصادي .

1-التوازن الكينزي: يتحدد سعر الفائدة التوازني من خلال التحليل الكينزي عند نقطة تقاطع منحى الطلب الكلي على النقود (منحى تفضيل السيولة).

إن التوازن الكلي عند كينز هو توازن نقدي و عيني ، فالتوازن في سوق النقد هو تعادل الطلب النقدي مع العرض أما التوازن في سوق السلع فهو تساوي الادخار مع الاستثمار.

هذا يعني أن التوازن النقدي يتحقق بتبادل عرض الأرصدة النقدية الحقيقية (M) مع الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (L) خلال فترة زمنية .

2-انتقادات النظرية الكينزية: وجهت للنظرية الكينزية مجموعة من الانتقادات أهمها :

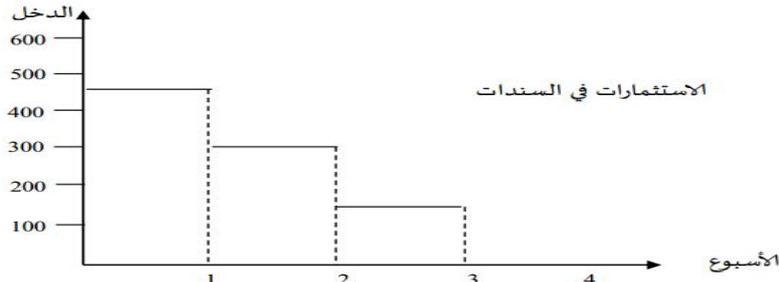
- افترض كينز وصول الاقتصاد إلى حالة فح السيولة وهي حالة نظرية و خاصة وقد لا يصل الاقتصاد إليها نهائيا كما أنه لم يحدد سعر الفائدة الذي يكون فيه الطلب على النقد مطلق في هذه الحالة .
- بنى كينز تحليله على حالة الكساد الاقتصادي ولكنه في نفس الوقت لم يستطيع تفسير حالة الكساد التضخمي أو بالأحرى لم يؤمن بوجود تلك الحالة و التي يصل إليها الاقتصاد فقط في حال عدم تأثير زيادة عرض النقد على سعر الفائدة وبالتالي لن تغير الاستثمار ولن يعمل المضاعف .
- إن سعر الفائدة عند كينز يغطي فقط التفضيل الزمني (الطلب بدافع تفضيل السيولة) و الذي يتحدد بعوامل نقدية ولم يغطي العوامل الأخرى كالمخاطر أو مستويات الدخل و التي تؤثر أيضا في تحديد سعر الفائدة .
- اقتصر كينز تحليله على أن الموجودات هي نقد وسندات و أهمل الموجودات الأخرى وتأثيرها و افترض أن الأفراد سيحتفظون بأحدهما وليس بمزيج من الاثنين معا .
- كانت نظرة كينز للاقتصاد نظرة ساكنة و على المدى القصير ولم يأخذ بعين الاعتبار تغير الأنماط الاستهلاكية للأفراد وتأثره على العوامل المحددة لسعر الفائدة على المدى الطويل .

3-منهج الكينز الجدد " التجديدات " : رغم نجاح النظرية الكينزية وسيادتها لفترة من الوقت في تفسير دوافع الطلب على النقود عند الأفراد والعوامل المحددة لهذا الطلب ، إلا أن مجموعة من المفكرين الاقتصاديين وعلى رأسهم بومول وتوبن قدموا إضافات جوهرية على النظرية الكينزية من خلال توصلهم كل على حدا إلى دالة الطلب على النقود تبين أن إحتفاظ الأفراد بالأرصدة النقدية ولغايات المبادلات والاحتياط تتأثر بسعر الفائدة أيضا وليس كما افترض كينز بالدخل فقط.

3-1-تجديد بومول (*Walium.J.Baumol*): توصل بومول إلى دالته حول الطلب على النقود من نظرية المخزون (*Inventory Theory*) والتي تفترض أن الأفراد يحتفظون بجزء من أرصدهم على شكل نقود سائلة والجزء الأخرى على شكل ودائع جارية ، وأن هذين الشكلين للمخزون النقدي إلى أشكال أخرى اعتمادا على تغير سعر الفائدة أو على ارتفاع الدخل ، والذي ليس بضرورة حسب رأي بومول أن يرتفع معه حجم المبادلات التي يجريها الأفراد أو نسبة الأرصدة التي يحتفظون بها لغايات الاحتياط ، وهذا يعني أن بومول قد توصل إلى أن الطلب على النقد لأغراض المعاملات والاحتياط يمكن أن يكون حساسا بالنسبة لسعر الفائدة فإذا كان سعر الفائدة مرتفع بشكل جيد وكان دخل الفرد مرتفع أيضا عندها سيقوم الأفراد بالاحتفاظ بجزء من دخلهم لإجراء المبادلات وللاحتياط والجزء المتبقي سيتوجه إلى الاستثمار ، وأن فترة الاستثمار تتحدد بالنظر إلى الطريقة التي يستلم بها هؤلاء الأفراد دخلهم .

فعلى سبيل المثال إذا كان فرد يستلم راتب مقداره 600 دينار في الشهر فهو سيوزع هذا المبلغ على عدد أسابيع الشهر أي 150 أسبوعيا والمبلغ المتبقي 450 سيستثمره بالسندات وفي نهاية ا أسبوع الأول ، وبداية الأسبوع الثاني سيبقى السندات ويأخذ 150 دينار أخرى لمصرفه ويبقى 300 دينار مستثمرة وهكذا لبقية الشهر ، ويوضح الشكل التالي الألية التي يتم بها ذلك:

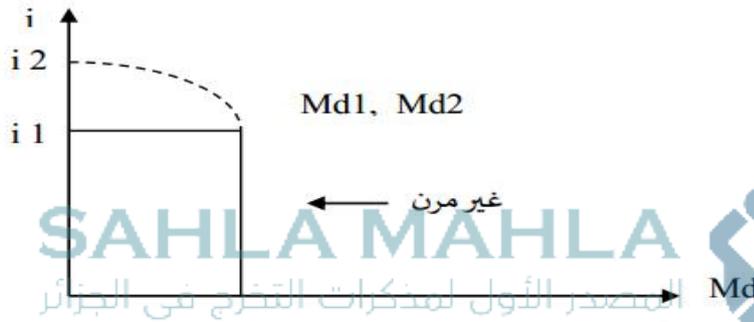
الشكل رقم (2-3): توزيع الدخل الشهري



8/

المصدر: أكرم حداد ومشهور هذلول ، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 ، ص:118. ورغم أن التطبيق العملي سيواجه بصعوبة كبيرة تختلف عن الإقتراس النظري إلا أن الدخل المرتفع وسعر الفائدة المرتفع سيدفع إلى التفكير بذلك.

الشكل رقم (2-4): توزيع الدخل الشهري



المصدر: أكرم حداد ومشهور هذلول ، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 ، ص:119. ويوضح الشكل منحنى الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط كما يراه بومول حيث يوضح الشكل مرونة هذا الطلب لسعر الفائدة إذا ارتفعت من i_1 إلى i_2 . وبناء على التحليل السابق يمكن تلخيص العوامل المؤثرة في العدد الأمثل للمعاملات في سوق الأوراق المالية ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، كالتالي :

- ✓ زيادة عمولة تنفيذ المعاملة في سوق الأوراق المالية: ويؤدي إلى رفع التكاليف الحدية وخفض العدد الأمثل للمعاملات على الأوراق المالية ؛
- ✓ إرتفاع سعر الفائدة: ينقل منحنى العائد الحدي لأعلى مما يزيد من العدد الأمثل للمعاملات على الأوراق المالية .

2-3- تجديد توبن (James-Tobin): لقد كانت مساهمة Tobin في النظرية الكينزية محاولة منه في ربط الاقتصاد النقدي بالاقتصاد الحقيقي وفي محاولة منه لسد بعض ثغرات الطلب على النقود في النظرية الكينزية، فحاول تفسير هذا الطلب على أساس إختلاف الموازنة بين العوائد والمخاطر بين المضاربين وتسمى نظريته بنظرية التوازن العام للمحفظة الاستثمارية (theory the general equilibrium portfolio).

حيث يتكون الطلب على النقود لغرض التحوط نتيجة لظهور عنصر عدم التأكد في شأن تمويل المعاملات الطارئة خلال فترة الدخل (الشهر في مثالنا) بالإضافة إلى ظهور عنصر المخاطرة في عائد وقيمة الأصول المالية ، مع مخاطر تدهور القوة الشرائية للنقود عند إستخدامها كمستودع مؤقت للقوة الشرائية ، وعادة مايميل سلوك الفرد إلى مساواة دخله مع إنفاقه في السنة وليس الشهر ، ففي بعض شهور السنة يظهر فائض رصيد نقدي عنده نتيجة لتجاوز دخله لإنفاقه الشهري ، وفي شهور أخرى يظهر عجز في الرصيد النقدي نتيجة لتجاوز الإنفاق للدخل الشهري ولكن عادة ما يتساوى دخل الفرد السنوي مع إنفاقه السنوي.

وقد جاءت إضافته ردا على افتراض كينز أن الأفراد إما أن يحتفظوا بنقد أو سندات فقط وبدلا من ذلك أوضح أن الأفراد قد يحتفظون بنقد أو سندات في ان معا كما أنهم قد يحتفظون بالسلع ، وأن الفرد لاهتم بالعائد فقط وإنما عليه أيضا أن يهتم بالمخاطر فهم يريدون العائد بالإضافة إلى تقليل المخاطر من خلال التنوع بين النقد والسندات والسلع ، فإذا كانت التضحية بالعوائد مقابل تخفيض المخاطر أكبر مما يرغب به الأفراد فسيزيد في هذه الحالة طلبه على السندات ويقل على النقود والعكس صحيح.

ثالثا: السياسة النقدية في الفكر النقدي (المدرسة النقدية)

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة ، حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية و التي يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة و التي بموجها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي .
و أصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في مجال الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما .

1-إعتقادات أصحاب المدرسة النقدية: ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بان للسياسة النقدية أثرا فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية ، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية ، وحسب اعتقادهم دائما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن ، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية ، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعا للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيرا وأكثر فعالية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام) .

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني للأسعار، وهذه الأسعار تختلف في المدى القصير عنه في المدى الطويل حيث يمارس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية ، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي :

- الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد ، وبالتالي تكون

هناك زيادة في الطلب الكلي ينجز عنه زيادة في الإنتاج و التشغيل ، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع ، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة ، و الحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار (ارتفاع المستوى العام للأسعار).

• أما الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليص كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع و الخدمات ، مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى ، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في السيولة فإنه يخفض من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل الوطني النقطة حيث تسترد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

كما افترض فريدمان أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصدة وليست كمية اسمية ، وقد عبر عن ذلك كله ب الصيغة التالية :

$$M/P = f(Rb, Re, I/P, dp/dt, w, U)$$

يطلق على هذه المعادلة دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (M/P)

ويرى فريدمان بخصوص هذه الدالة ما يلي :

- أنها صورة معدلة لمعادلة كامبريدج .
- أنها دالة مستقرة ، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها ، هذا الاستقرار يتطلب نظرة خاصة إلى طبيعة هذه الدالة .

كما افترض فريدمان أيضا أن ثروة الأفراد تأخذ أشكال متعددة بالإضافة إلى النقود وقسمها إلى ثلاث تصنيفات رئيسية هي الأسهم و السندات و السلع، و إن الحافز وراء امتلاك هذه الأموال هو العائد المتوقع منها مقارنة مع العائد المتوقع من النقود نفسها ، وكلما زاد هذا العائد كلما قل الطلب على النقود (علاقة سلبية).

ويتأثر الطلب على النقود أساسا بعاملين هو : الخدمات المقدمة من المصارف لمودعيها ، وسعر الفائدة على هذه الودائع ، فكلما زادت هذه العوامل كلما زاد الطلب على النقود وقل على الأصول الأخرى.

وقد تم التعبير عن قيمة السلع بمعدل التضخم وهو العائد المتوقع من بيع هذه الأصول بالمستقبل و تحقيق أرباح رأسمالية وهذه الأرباح تساوي معدل التضخم المتوقع.

أما (h) الثروة البشرية (وهي لا تلعب دورا أساسيا في تحديد نظرية الطلب على النقود عند فريدمان)، فهي تعني أن الدخل القادم إذا كان في معظمه من الخبرات البشرية فإن الأفراد سيرغبون بالاحتفاظ بالنقود بشكل سائل أكثر وذلك لأن هذا الدخل بطبيعته غير سائل وهنا تصبح العلاقة سلبية بين الدخل البشري و النقود.

2-الاختلافات بين النظرية الكينزية والنظرية الكمية الحديثة : هناك عدة اختلافات بين النظرية الكينزية ونظرية فريدمان يمكن تلخيصها كالتالي :

- أضاف فريدمان حزمة الأصول المالية شاملة السندات والأسهم والأصول الحقيقية والثروة البشرية كأصول بديلة أو مكاملة في دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية في شكل عائد كل أصل بالنسبة إلى عائد

النقود ، وإقتصرت دالة الطلب على النقود عند كينز على سعر الفائدة على السندات باعتباره ممثل جيد لأسعر الفائدة على الأصول البديلة للنقود.

- إفترض كينز ثبات سعر الفائدة على السندات ، بينما إفترض فريدمان تغير العائد المتوقع من النقود بسبب إرتباط حركة أسعار الفائدة على أشكال الائتمان المصرفي بربحية المصارف في نفس الاتجاه ، وذلك نظرا لوجود عالية من التنافس بين الوحدات المصرفية سواء في عملية جذب الودائع أو في عملية تقديم القروض والسلفيات والتسهيلات الائتمانية ، إن وجود سقف قانوني لأسعار الفائدة في هذه الصناعة لا يؤدي إلى الحد من شدة المنافسة ، نظرا لالتفاف البنوك حول هذا القيد بالتميز في تقديم الخدمات المصرفية لعملائها سواء بتأدية خدمات مصرفية جديدة أو بتوفير مستوى أعلى من الخدمة المصرفية القائمة .
- يتعامل فريدمان مع النقود والسلع باعتبارهما بدائل ، حيث يفاضل الأفراد بين الاحتفاظ بالنقود والاحتفاظ بالسلع ، وهذا يعني أن التغيرات في كمية النقود لها بالضرورة تأثير مباشر على الانفاق الكلي.
- تعتبر نظرية كينز أن أسعار الفائدة محدد هام للطلب على النقود ، بينما تفترض نظرية فريدمان أن التغيرات في أسعار الفائدة لها تأثير ضئيل على طلب النقود ، وبناء على ذلك أختصر فريدمان العوامل المؤثرة في طلب النقود لتقتصر على الدخل الدائم .
- يتسم طلب النقود عند كينز بكونه دالة غير مستقرة بسبب مكون الطلب على النقود لغرض المضاربة الذي يعتمد على عنصر التوقعات لأسعار الأوراق المالية (السندات) التي تتقلب بشكل غير منتظم يؤدي إلى وجود تغير غير محسوب لقيمة الحد المطلق في معادلة منحى الطلب على النقود. وهو ما يؤدي إلى تغير وضع المنحنى ، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بدقة بنتيجة تطبيق سياسة نقدية ، وهذا ما أدى إلى تهميش كينز للسياسة النقدية كأسلوب تدخل من جانب أحد فعاليات النظام الاقتصادي وهو البنك المركزي والتركيز على إستخدام أدوات السياسة المالية لتصحيح الانحراف في أداء الوحدات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة ، أو بالنسبة لفريدمان فدالة الطلب على النقود مستقرة في علاقتها بمتغير تفسيرها الرئيسي وهو الدخل الدائم ، وبالتالي يمكن تطبيق سياسة نقدية والحصول على نتائج محددة وموثوق في دقتها.

رابعا السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة *Monetary Policy in Rational Expectation Framework*

ويطلق عليها أحيانا اسم فرضية التوقعات الرشيدة (Rational Expectation Hypothesis)، ظهرت في مطلع الستينات من القرن الماضي كتحدٍ للنماذج التقليدية و الكينزية ، فكان أول من صاغها الاقتصادي (Muth) و أدخلت حيز الوجود في مطلع السبعينات من قبل (Sargent , Barro , Walas , Lucas) ، وملخص هذه الفرضية هي أن الوحدات الاقتصادية وخلال ما تتمكن الحصول عليه من معلومات للظواهر و المتغيرات الاقتصادية النقدية و المالية فإنه سيمكنها و يجعلها أن تكون قادرة على بناء توقعاتها المستقبلية، و أهم هذه التوقعات هي ما يمكن أن يتوقعه الأفراد بالنسبة للأسعار في المستقبل و نتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بناءً على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات .

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية يرى لوкас (Lucas) في التغيرات النقدية من خلال عرض النقد تؤدي إلى إحداث تقلبات دورية في الاقتصاد وينخفض نتيجة ذلك استجابة التغيرات في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للتغيرات في السياسة النقدية وبالتالي يقلل من فاعلية هذه السياسة وخصوصاً عندما يمر وقت كافي ويتعرف الناس على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة.

إن قدرة وتوقعات القطاع الخاص بشأن إجراءات السياسات وخصوصاً في المراحل الأولى للسياسة النقدية التي ترغب في اتخاذها لها دور كبير في تحليل السياسات و مستقبلها في تحقيق أهدافها، ولكي يتمكن الأفراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية وحتى تكون توقعاتهم عقلانية لابد أن تكون السياسات النقدية واضحة ومعلنة لفترات قادمة. وطبقاً لهذه النظرية، إن السياسة النقدية المرنة (Discretionary) لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصاً إذا ما كانت الأجور والأسعار مرنة، وإن افتراضها العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة في التأثير على الناتج الحقيقي سواء على المدى الطويل وبالتالي فإن الدور الأساسي للسياسة النقدية في استقرار الناتج سيكون محدوداً، خصوصاً وإن صانعي السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الناس.

واستناداً إلى آراء أنصار هذه الفرضية فإنه ينبغي عند التصرف و تعميم السياسة النقدية الأخذ بنظر الاعتبار التوقعات للتقليل من حالات عدم التأكد (Uncertainty) وهم يؤيدون سياسة عرض النقد بمعدل ثابت.

خامساً: السياسة النقدية في اقتصاديات جانب العرض :

ظهرت هذه المدرسة في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي حيث تؤكد على العمل والادخار وتقرح إجراء تخفيضات كبيرة في الضرائب، ومن مؤيدي هذا المنهج (آرثر لاف، بول كريج، نورمان تيور، كرسنول وانكسي...)، إذ أكدوا أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوافز إلى جانب العرض الإجمالي، ففي الوقت الذي ينصب اهتمام الكثرين على إدارة الطلب الإجمالي يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والادخار والمجازفة الرأس مالية، وبالتالي فإنهم يسعون على تجنب كل الأمور التي تعيق عمل الحوافز مثل ارتفاع الضرائب.

وفي نفس الوقت كانت لديهم رؤوس مشتركة مع النقوديين، إلا أن أنصار جانب العرض يأخذون عليهم تركيزهم على المعروض من النقد وإهمالهم الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي (جانب العرض)، إذ يؤكدون وبشكل خاص على مسألة الحوافز لزيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات في علاج مشكلات النظام الرأسمالي ومنها مشكلات الركود التضخمي

وعلى هذا الأساس يرى أنصار هذه المدرسة أن السياسة النقدية الواجب إتباعها هي سياسة النقود الرخيصة، بدلاً من السياسات النقدية والائتمانية الانكماشية التي تؤثر سلباً في إمكانية إنعاش جانب العرض، إذ أن الائتمان الميسر و ذا الكلفة المنخفضة (أسعار فإنه منخفضة)، من شأنه أن يقود إلى زيادة الحوافز الدافعة إلى الإنتاج والإنتاجية، بمعنى أن انخفاض تكلفة الائتمان سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار، وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة العرض الإجمالي، وهنا سوف ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال جانب العرض الإجمالي وليس الطلب الإجمالي، أي أن أساس السياسة النقدية هو الائتمان الميسر.

سادسا : السياسة النقدية وفق النموذج الموحد لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

يري كل من M.khan و P.Montiel و N.haque أن نموذج صندوق النموذج الدولي و نموذج البنك الدولي يمثلان مقاربتين متكاملتين.

الأولى قصيرة المدى لكنها تتضمن تحليل تحديد مستوى الأسعار ودور النقود بينما المقاربة الثانية هي أطول مدى وتصف تطور قدرة الإنتاج، لكنها لا تتضمن أي دور للنقود أو أي تحليل للمتغيرات الاسمية ثم يخطوا هؤلاء الكتاب بعد ذلك خطوة أخرى، بدمج المقاربتين في نموذج موحد، بحيث يفتحوا الطريق أمام البحث في عدة نقاط هامة أكثر مما يوفر إطارا شاملا لبرنامج تعديل موجه نحو النمو. والتعرض إلى هذه المحاولة، هنا لا يتجاوز حدود العرض والتركيز على الأسس التي ترسبها للبحث في المستقبل.

سابعا :التغيرات المعاصرة والسياسة النقدية والتحديات التي تواجهها

ومن أهم هذه التغيرات نوردتها في الآتي :

1-الثورة العلمية والتكنولوجية في مجال الاتصالات : أدى التقدم العلمي والتكنولوجي في النصف الثاني من القرن العشرين إلى حدوث تطورات متلاحقة وتداخل في التطبيقات التكنولوجية. فقد أدى التقدم في علوم الإلكترونيات وفي تكنولوجيا تصنيع الدوائر المدمجة والكمبيوتر وبرامجه والاتصالات إلى سرعة نقل البيانات وتبويبها وتحليلها حتى تغطي مجالات متعددة مثل الاقتصاد والبنوك والصناعة والدفاع والزراعة والطب والبيئة..... الخ.

وقد أدت التطورات التكنولوجية في الحاسبات الآلية والمعالج الدقيق والبرامج إلى تطورات في شبكات الاتصالات من جهة ، وإلى إمكانية تبادل المعلومات بين شبكات الكمبيوتر من جهة أخرى . ثم تطورت هذه الشبكات في السنوات الأخيرة لترتبط بين أجهزة الكمبيوتر على مستوى العالم بظهور شبكات الإنترنت والتي أمكن من خلالها نقل البيانات والرسومات والصور والصوت بصورة رقمية.

وقد صاحبت بدايات الثورة العلمية والتكنولوجية اكتشافات الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية للاتصالات. وقد استخدمت شبكات الإنترنت مع منظومة من شبكات الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات لتكوين ما يعرف باسم "الطريق فائق السرعة لنظم المعلومات *Information System Super High way*" وذلك لنقل المعلومات بسرعة فائقة وكثافة عالية.

وفي تطورات أخرى استخدمت مواد جديدة كالألياف البصرية لنقل الاتصالات في شبكات الاتصال الأرضية. وزاد استخدام شبكات الميكروويف لنقل الاتصالات بتكلفة أقل.

فعلى سبيل المثال استفادت المؤسسات المالية والبنوك والشركات الصناعية والتجارية من سرعة انتقال البيانات والمعلومات والمعرفة بصورة مكثفة بين أفرعها على مستوى العالم ، مما أدى إلى تحقيق عوائد اقتصادية كبيرة حيث :

- أمكن دعم اتخاذ القرارات الإدارية والمالية بالاستفادة من الإمكانيات المتاحة لربط الحاسبات الآلية ، وتبادل البرامج والبيانات والمعلومات والصور ، ونقلها بكميات كبيرة لحظياً إلى أماكن متعددة في وقت واحد .

- أمكن نقل المعلومات المالية المتغيرة لحظة بلحظة ، وتبادلها بين أسواق المال وأفرع البنوك ، وبين المساهمين والشركات مما يخدم حركة الاستثمار والتنمية المحلية والعالمية ويشجع المدخرات على التوجه للاستثمارات الأفضل مما يدعم حركة الاستثمار والتنمية.
- أمكن للشركات الصناعية والتجارية الإعلان عن نفسها ومنتجاتها في شبكات الإنترنت وتحول جزء كبير من التجارة إلى تجارة إلكترونية *E- Commerce* ، وقد أمكن توفير ملايين من الدولارات نتيجة نقل هذا الكم الهائل من المعلومات والإعلانات خلال شبكات الاتصال وهي أقل تكلفة. وقد وفر ذلك أموالاً أمكن استثمارها لتحقيق قدرة تنافسية فعالة كما قدمت خدمة عظيمة لمجتمع المستهلكين حيث وفرت وقتاً للبحث عن بدائل أقل تكلفة.

أمكن للخبراء والاستشاريين من الاقتصاديين والمهندسين والعلميين توسيع نطاق خدماتهم الاستشارية وقدراتهم على الإشراف من خلال اتصالاتهم اللحظية عبر شبكات الإنترنت والتليفون المحمول بشركائهم مما عظم من إمكانية الاستفادة من معلوماتهم ومعارفهم.

2-عولمة وتحرير أسواق رؤوس الأموال: لم يكن للعولمة المالية أن تنمو وتتسارع دون أن يتزام بتنامي الرأسمالية المالية، فقد نمت هذه الأخيرة من خلال نمو وتطور صناعة الخدمات المالية بتركيبها الهيكلية المصرفية و غير المصرفية، كالبنوك التجارية، وشركات التأمين وإعادة التأمين، وصناديق الاستثمار،... الخ. كما أصبحت الرأسمالية ذات طابع ريعي صرف، ويتجلى ذلك من خلال توظيفها لرؤوس الأموال لا استثمارها، كما تحقق ريعاً في الأوراق المالية أكثر من أن تحقق الأرباح في المشاريع الإنتاجية. وهو ما يعكس أن حركة رأس المال في الأسواق العالمية لم تعد مرتبطة بحركة التجارة العالمية، بل أصبح لها كيانها وآلياتها ودورها الخاصة بها.

ويمكن ربط تنامي الرأسمالية المالية بما تم تسميته بـ "الاقتصاد الرمزي" الذي تحركه مؤشرات البورصات العالمية، ويتأثر بالتغيرات التي تطرأ على معدلات الفائدة وأسعار الصرف، وموازن المدفوعات، والتغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، ومعدلات البطالة.

وتحرير أسواق رؤوس الأموال هو تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات وهو إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل على الحدود الوطنية .

وتحرير رأس المال يمكن أن يشمل على عدة نقاط نوردده في التالي :

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق رؤوس الأموال المالية ؛
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية ؛
- المعاملات الخاصة بالانتماء التجاري والمالي والضمانات والتسهيلات المالية ؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية ، وهي تشمل ودائع غير المقيمين وعلى إقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل) ، وعلى القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخارج) ؛
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون.

ويمكن لتحرير حساب رأس المال أن يتم بشكل واسع لكل هذه المعاملات ، كما أنه أن يكون جزئياً ليشتمل على بعض أنواع المعاملات السابقة ، أي يمكن للبلد أن يحرر بعض مكونات حساب رأس المال بميزان مدفوعاته بينما يحتفظ بقيود على بعضها الآخر.

3- تحرير تجارة الخدمات: يختلف تحرير التجارة في الخدمات عنه في حالة تحرير التجارة في السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة (عبور حدود) وتعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات. إن قيود تجارة الخدمات تأتي من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تسنها وتقرها الدولة ، وقد سعت اتفاقية الخدمات إلى إزالة القيود وتخفيفها بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات ، ومن المتوقع أن يتم التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدول خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ بدء إنفاذ اتفاقية الخدمات ، والمبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات:

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات تقوم على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيقها يمكن إيجازها فيما يلي:

- المبدأ الأول : مبدأ الدولة الأولي بالرعاية (*Most Favoured Nation*): نصت على هذا المبدأ المادة (2) من القسم الثاني من الاتفاقية ، ويقصد به عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل، وبحسب هذا الشرط يلتزم كل عضو أن يمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي عضو آخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لما يماثلها من الخدمات وموردي الخدمات من أي بلد آخر. وبالتالي فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي طرف تمتد تلقائياً لتشمل الأطراف الأخرى. وقد استتنت الاتفاقية من هذا الشرط الدولة العضو التي تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية شريطة ألا يتجاوز سريانها عشر سنوات ، ثم يطبق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الامتيازات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات من قبل مجلس التجارة في الخدمات.
 - المبدأ الثاني: مبدأ الشفافية: (*Transparency*) تلزم اتفاقية التجارة في الخدمات كل عضو أن ينشر جميع الإجراءات ذات الصلة وذات التطبيقات العامة التي تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تؤثر على تنفيذها، وذلك دون إبطاء في موعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الاتفاقية ، وينبغي أيضاً نشر جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات أو المؤثرة فيها والتي يكون العضو قد وقع عليها ، ويجوز لأي عضو الحق في إخطار مجلس التجارة في الخدمات بأي إجراءات يتخذها أي عضو آخر ويعتبرها العضو مؤثراً في تنفيذ بنود الاتفاقية.
- ومن جهة أخرى ليس في هذه الاتفاقية ما يفرض على أي عضو تقديم معلومات سرية يمكن أن يؤدي الإعلان عنها إلى إعاقة تنفيذ القوانين أو إلحاق الأذى بالمصلحة العامة أو إلى الإضرار بالمصالح التجارية لمشروع أو منشآت معينة، عامة كانت أم خاصة.

كما تلتزم الدول الأعضاء بإخطار مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية سنوياً على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات في القوانين السارية، حيث أشارت الاتفاقية إلى أنه يجوز للعضو أن يعدل جداول التزاماته أو سحبهام كاملة بعد مضي ثلاثة سنوات من تقديمها، وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية

بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر وعليه تعويض الأعضاء المتضررين.

- المبدأ الثالث: مبدأ التحرير التدريجي *Progressive Liberalization*: يعتبر التحرير التدريجي لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، حيث تنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية والمعنونة تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة" عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق من كفاءة الولوج للأسواق وبما يحقق منافع متوازنة لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.
- المبدأ الرابع: مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية: يمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدولة النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بتلك الدول، والتي تتعلق بالأمور التالية:
 - ✓ تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقاً للأسس التجارية؛
 - ✓ تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات؛
 - ✓ تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهتم تلك الدول.
- المبدأ الخامس: مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة: تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات، والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحد من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو قد يتم أيضاً بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية.

تتمثل الخدمات المصرفية التي تشملها اتفاقية الخدمات في الآتي:

 - قبول الودائع والأشكال الأخرى من الأموال الموجبة الرد إلى الجمهور؛
 - الإقراض بكافة أشكاله بما في ذلك قروض المستهلكين وتمويل العمليات التجارية؛
 - خدمات المدفوعات وتحويلات الأموال بما في ذلك الائتمان وكروت الائتمان والإقراض والشيكات السياحية والشيكات المصرفية؛
 - الضمانات والالتزامات؛
 - الاتجار لحساب البنك أو لحساب العملاء في: أدوات سوق المال والشيكات - الكمبيالات - شهادات الودائع والنقد الأجنبي والأوراق المالية؛
 - المشاركة في إصدار الأسهم وتقديم الخدمات المتعلقة بهذا الإصدار؛
 - سمسرة العملات؛
 - إدارة محفظة الأوراق المالية؛
 - الاحتفاظ بالأوراق المالية؛

• خدمات الائتمان؛

• خدمات الحفظ في الخزائن ؛

• أعمال السمسرة في النقل، خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية .

ويستبعد من ذلك الخدمات المالية التي تتم في إطار السلطات السيادية للحكومة وهي :

✓ أنشطة البنوك المركزية فيما يختص بتنفيذ السياسة النقدية وسعر الصرف؛

✓ الأنشطة التي تشكل جزءا هاما من نظام حكومي للضمان الاجتماعي أو المعاشات ، أو أنشطة ممارستها

مؤسسة عامة باستخدام موارد حكومية.

4-إتساع نطاق التكتلات الاقتصادية الإقليمية: إن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي المعاصر تتمثل في سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبا الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تتضائل فيها أهمية الاقتصاديات المنفردة، ليحل محلها الإقليم الاقتصادي في مجموعه، بهدف الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، خاصة وأن التطور التكنولوجي الهائل في قوى الإنتاج وتكنولوجيا الإنتاج السلمي الكبير والكثافة الرأسمالية العالية، أدى إلى تهميش الاقتصاديات ذات الأحجام الصغيرة وجعلها غير ذات شأن في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

وتعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في إطار العولمة الشاملة، وفي نفس الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، أو فعل من أفعال المقاومة ضد العولمة، أو كوسيلة تتبعها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع إليه العولمة.

تأتي أهمية التكتلات الاقتصادية كونها تشمل بكل صورها وأشكالها حوالي 75% من دول العالم و 80% من سكانه وتسيطر على 85% من التجارة العالمية، وهذا يعكس مدى الآثار التي تحملها التكتلات على الاقتصاد العالمي.

4-1-الاتحاد الأوروبي: هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة و آخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

فالإتحاد الأوروبي هو فاعل دولي له سمات فريدة ويشكل، من ثم، نظاما سياسيا وقانونيا يختلف عن كل أشكال النظم السياسية والقانونية المعروفة عن الفاعلين الدوليين.

فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلا في الدول الفدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية، عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات.

2-4- إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة *NAFTA* : وهي إتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تم التوقيع عليها سنة 1994 بين ثلاث دول متجاورة هي : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المكسيك. تضم هذه الدول 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17% من التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39% من إجمالي تجارتها مع العالم.

3-4- السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية *MERCOSUR* : أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان : الأرجنتين ، البرازيل ، الأوروغواي ، الباراغواي ، بوليفيا ، الشيلي ، وتضم هذه الدول 227 مليون نسمة ، وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية ، إذا تبلغ حوالي 3% ، بينما تمثل التجارة البينية لها 20% من تجارتها مع العالم.

4-4- تجمع بلدان جنوب شرق آسيا *ASEAN* : أنشئ سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة، تايلندا ، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من : بروناي ، فيتنام ، ميانمار، لاوس ، وأصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997 ، وهو يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حرثم اتحاد جمركي.

يضم هذا التجمع 1988 مليون نسمة ويسيطر على 25% من التجارة العالمية، وتبلغ تجارته البينية 36% من إجمالي تجارته مع العالم.

5-4- التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك *APEC* : أنشئ هذا الإتفاق سنة 1989 بمبادرة من أستراليا ويدعم من اليابان والولايات المتحدة ، ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات والاستثمارات إلى غاية 2010 (بالنسبة للبلدان المتقدمة) و 2020 (بالنسبة للبلدان النامية) ، وهو يضم 18 عضوا ، 6 أعضاء من تجمع ASEAN وهم : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلندا، بروناي، وأعضاء *NAFTA* الثلاثة إضافة إلى كل من : أستراليا ، نيوزلندا ، اليابان ، تايوان ، هونغ كونغ ، الصين ، الشيلي ، كوريا الجنوبية.

يضم هذا التجمع 40% من سكان العالم وتمثل تجارته 50% من تجارة العالم وتحقق بلدانه 60% من مجموع الناتج الداخلي الخام العالمي.

6-4- منطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين *AFTA* : تم التوقيع على هذه الإتفاقية سنة 1994 وهي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية وتهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة من أسكا إلى أرض النار وذلك في غضون عشر سنوات أي قبل عام 2005.

5- إنتشار البنوك الإسلامية : البنوك الإسلامية في ظل التطورات العلمية المتسارعة الجديدة أصبحت ضرورة اقتصادية ملحة لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة). ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية : يهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج ، ولا شك أن البنوك الإسلامية بهذه الصفة والميزة التي تميزها عن غيرها من البنوك الربوية تتعرض لمجموعة من التحديات التي تواجه سير طريقها وعملها ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان هذه التحديات؛ بغية الوصول إلى علاج ناجح ؛ للتغلب على هذه التحديات من خلال اقتراح عدد من الحلول الناجعة للتصدي ومواجهة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية.

1-5- نشأة البنوك الإسلامية : إتمدت البنوك منذ نشأتها علي التعامل بالفوائد أخذا وعطاء ، لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمون أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا).

و باجتهادات الكثير من العلماء و المفكرين المسلمين ظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بدور الوسيط المالي دون اللجوء إلى الفوائد أخذاً و عطاءً وانطلاقاً من الآية الكريمة {الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} البقرة 275 و بنيت فكرة البنوك الإسلامية علي مبدأ الغنم بالغرم والأخذ بمبدأ الخراج بالضمان وعلى مبدأ أن النقود لا تلد نقوداً وإنما تنمو بفعل استثمارها والمشاركة في تحمل المخاطر ربحاً وخسارة وأخيراً تقوم علي أن الربح وقاية لرأس المال .

إن الدراسات والنماذج المختلفة التي أظهرها الاقتصاديون الإسلاميون والتي كانت قد بدأت في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي تحولت إلي واقع بظهور أول بنك إسلامي على يد الدكتور أحمد نجار وهو بنك ميت غمر بمصر في عام 1963 و المبني على نظام الادخار الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

وبالرغم من عدم نجاح هذه التجربة بسبب عدم وجود الكوادر المؤهلة من العاملين، إلا أنها عكست رغبة المسلمين في إيجاد البديل للمؤسسات المصرفية الربوية التي كانت قائمة آنذاك، لذلك شهدت بداية السبعينات من القرن الماضي انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

في عقد السبعينات توالى ظهور البنوك الإسلامية للوجود فأنشأ المصرف الإسلامي للتنمية (كمصرف إسلامي دولي) في مدينة جدة بالسعودية سنة 1974، تلاه مصرف دبي سنة 1975 ليتأسس بعده مصرف فيصل الإسلامي بمصر سنة 1977، ثم توالى في الانتشار في باقي الدول العربية والإسلامية من أقصى شرق آسيا وأستراليا مروراً بإفريقيا وأوروبا وانتهاءً بأمريكا .

2-5- العوامل التي ساعدت على انتشار البنوك الإسلامية: هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت بالآتي:

- ✓ ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات ، وهذا راجع لطبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية (أي تقاسم المخاطر) وهو ما يجعلها أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛
- ✓ بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛
- ✓ أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛
- ✓ وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم؛
- ✓ زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات والحكومات.

6-تحديات السياسة النقدية : نظرا للتحويلات التي تعرفها بيئة السياسة النقدية ، فقد ظهرت مجموعة من التحديات تواجه السياسة النقدية، ومن أهم هذه التحديات إشكالية تعارض أهدافها إذ لا يمكن تحقيقها مجتمعة ، ناهيك عن التحديات التي أصبحت تواجه الجهاز المصرفي .

6-2-إشكالية تعارض أهداف السياسة النقدية : تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، لكن في الواقع لا يمكن تحقيق كل هذه الأهداف دفعة واحدة ، فهناك تعارض بين هذه الأهداف مما يضع السلطات النقدية في وضع صعب وهذا ماسيضح ممايلي :

✓ يوجد تعارض بين هدف الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وتحقيق النمو ، وهذه نقطة خلاف بين الاقتصاديين فهناك من يرى أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق إلا إذا كان هناك إستقرار في المستوى العام للأسعار ، وبالمقابل يوجد الرأي القائل إن إرتفاع المستوى العام للأسعار ضروري لتوسيع النشاط الاقتصادي .

✓ هناك تعارض بين هدف إستقرار الأسعار وتخفيض البطالة ، وسعي السلطات النقدية إلى تخفيض البطالة يتطلب منها إتباع سياسة نقدية توسعية ، فتتساهل في منح القروض ويزداد عرض النقدي وتنخفض أسعار الفائدة ، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب ، فترتفع الأسعار ويعم التضخم ، وبالتالي فإن تحقيق أحد الهدفين يتطلب التضحية بالآخر.

✓ قد يحدث تعارض بين تخفيض البطالة وتحقيق التوازن الخارجي ، فإتباع سياسة نقدية توسعية سيؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة ، وهذا ما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل مما يحدث خللا في ميزان المدفوعات ، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن إتباع السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى إرتفاع الدخل وزيادة الاستيراد الذي يؤثر سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

6-2-تحديات تواجه الجهاز المصرفي : ومن أهم التحديات التي تواجهه نوردتها في الآتي :

✓ إن تسارع عملية تحرير الخدمات المالية الدولية ، وفي ضوء عراقية الخبرة الدولية المصرفية لبعض البلدان وتواضعها في بلدان أخرى لاسيما النامية منها، يتطلب من مصارف هذه البلدان الاستفادة وبسرعة من تكنولوجيا الخدمات المالية ، سواء ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة في مجال العمليات المصرفية ، لسد الفجوة بينها وبين مصارف البلدان المتقدمة .

✓ إن تحصيل هذه التكنولوجيا والتكيف معها لا يعتبر كافيا إذ يجب على هذه المصارف أن تأخذ زمام المبادرة وتسعى إلى الابتكار والتحديث في مجال الأدوات المالية والاستثمارية الجديدة ، حتى تواكب وتنافس المصارف العالمية.

✓ حتى تتعاضد الفائدة من التكنولوجيا الحديثة وإدخال أدوات مالية جديدة يتعين تحقيق مزيد من التحرير للعمل المصرفي ، وإزالة كافة العوائق التي قد تحد من إنطلاقته المنشودة، كي يكون قادرا على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء.

أسئلة للمناقشة

أجب عن الأسئلة التالية:

- 1- هناك عدة أهداف رئيسية للسياسة النقدية إلا أنها تختلف من دولة إلى أخرى ، ذكر أهم هذه الأهداف في : الجزائر، الدول العربية ، الدول الأوروبية .
 - 2- هناك مناقشات عديدة لمسألة التعارض بين نموذج " إجماع واشنطن " أو ما تسمى بإصلاحات الجيل الأول وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطرده في دول الجنوب من جهة أخرى، أذكر محاور هذا الجيل ؟، وماهي المشاكل الذي تعرض لها الجيل الأول ؟، وفي ظل هذه المشاكل ظهر مايسمى بالجيل الثاني ماسبب الرئيسي لظهورها ؟، ماهي أهم توجهاتها ومحاورها الرئيسية ؟.
 - 3- لقد كانت مدرسة السياسة النقدية وفق الاطار النقدي *Menetary policy in Monetarist* بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية ، ونهضة كبيرة للإعتقاد بأن إقتصاد السوق قادر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة ، إذا حذر إقتصاديوهذه المدرسة من أن النشاط الكينزي هو الأكثر طموحا وأنه يقوم على نظريات معيبة ، ولما كانت التدابير الماضية قبل عام 1961 بشأن السياسة الاقتصادية قليلة التركيز على السياسة النقدية بقدر ما كان النموذج الكينزي يأخذ دورا صعوديا بجانب السياسة المالية ، وإستنتج " ميلتون فريدمان" مجموعة من التدابير تمس القاعدة النقدية *Base Monetary* ، أذكرها ؟.
 - 4- ماهي أهم فرضيات نظريتي السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة واقتصاديات جانب العرض
 - 5- إشرح المصطلحات الاقتصادية التالية : المرض الهولندي، نموذج الأوز الطائر ، نظام الثعبان النقدي الأوروبي داخل النفق ، البانكور ، أونيتاس ، خطة فرتر.
 - 6- تهدف اتفاقية بريتون وودز (*Bretton Woods Agreement Forex Markets*) إلى إيجاد نوع من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم عبر وضع البنية التحتية لتنقل رؤوس الأموال بين الدول كأساس لتسهيل التجارة العالمية، ماهو التشابه في رأيك بين المشروعين الأمريكي والانجليزي حول بنود الاتفاقية؟، إلا أن عمل النظام النقدي الدولي الذي تمخض عن مؤتمر بروتون وودز له عيوب أذكرها
- كما أن معاهدة ماستريخت هي المعاهدة المسؤولة عن إنشاء الاتحاد الأوروبي ، والتي وقعت في ماستريخت ، وهي مدينة في هولندا . تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في 7 فبراير لعام 1992 ، من قبل 12 من القادة . تعكس المعاهدة للنوايا الجديدة من جميع البلدان من أجل إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي المشترك .
- ☞ ماهي المعايير التي يجب على الدول تحقيقها إن أردت الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية ؟.
 - ☞ من جراء هذه المعاهدة تم إنشاء المؤسسة النقدية الأوروبية (IME) في جانفي 1994 ماهي مهامه ؟.
 - ☞ في صدمة صباحية للعالم، حسم البريطانيون أمر بلادهم، بالانفصال عن عباءة الاتحاد النقدي الأوروبي بنسبة 52%، بعد حملة هيمنت عليها الهجرة والاقتصاد، كدوافع قدّمها معسكر المعارضين للبقاء لمواطنيهم، كي يضعوها في الاعتبار أثناء ذهابهم للاستفتاء التاريخي، ماهي في رأيك الأسباب الرئيسية للانفصال ؟.

المحور الثالث



الخلفية النظرية للاستقرار

الاقتصادي الكلي

المحور الثالث : الخلفية النظرية للاستقرار الاقتصادي الكلي

تسعى جميع البلدان المتقدمة والنامية الى تحقيق العديد من الأهداف، ودائماً ما يكون في مقدمة بعضها الهدف الأمني على المستوى القومي، ومن ثم تتفرع باقي الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية إيماناً بأن تحقيق المناخ الاقتصادي الملائم مرتبط تماماً بتحقيق الاستقرار الأمني، ولعل التأريخ يمدنا بتقديم هذا الاستقرار ويرسم ملامح وفلسفة الدولة معه، ففي الدول المتقدمة ومع ظهور المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد على يد "أدم سميث" رُسمت وظائف الدولة لتحقيق الأمن، والدفاع من أي عدوان خارجي، وتحقيق قضاء عادل، هذا مثال على تحقيق الاستقرار بشكل عام يبين مدى تأثير الاستقرار الأمني على الاستقرار الاقتصادي.

أولاً : الإستقرار : المفهوم وضرورة التفرقة بين الإستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي

1- مفهوم الاستقرار: الإستقرار لغة هو الثبات والسكون، ويمكن تعريفه كذلك بأنه المحافظة على الوضع القائم بغض النظر عن كونه مثالياً أو غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسن ذلك الوضع . وكذلك يعني الاستقرار التمهيد من أجل استعادة التوازن .

يعتبر مصطلح الاستقرار من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي وقد أثار جدلاً كبيراً بين المفكرين الاقتصاديين، وتعددت المفاهيم بخصوصه من حيث نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه.

2- ضرورة التفرقة بين الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي : يعتبر مصطلح الاستقرار الاقتصادي موازي

لعبارة التوازن الاقتصادي ويقصد بهذا الأخير:

- هو وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية ، التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية ، وهذا بدوره ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي ، ومن جهة أخرى قد توحى فكرة التوازن الاقتصادي بالسكون الذي لا يتناسب مع المفهوم الحديث للأهداف الاقتصادية التي تؤكد على التوازن الحركي الذي يتماشى مع التحليل الكلي للاقتصاد.
- إنطلاقاً من التوازن الحركي للمتغيرات الاقتصادية الكلية والذي يعبر على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالياً أو غير مثالي كالمحافظة على المستوى العام للأسعار غير معدلات مقبولة من التضخم أو الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل وهذا ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي.
- بحيث تصبح نقطة التقاطع بين الطلب الكلي والعرض الكلي في حالة توازن في الاقتصاد وتعبّر عن وضعية إستقرار اقتصادي مثالي.
- ومن صور التوازن الاقتصادي – والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي- التوازن بين الطلب الكلي (الأنفاق الكلي) والعرض الكلي (الناتج القومي) فإذا لم يكن الأنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره: انخفاض الأسعار وظهور البطالة. وعلى العكس إذا كان الأنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، ونتج عن ذلك " التضخم " والذي تتمثل أهم مظاهره في ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات.

- ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني .. وبإيجاز شديد، يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي.

3- ضرورة التفرقة بين الإستقرار المالي والنقدي الإستقرار الاقتصادي : قبل التطرق لمفهوم الإستقرار المالي لابد من تبيان الفرق بينه وبين الإستقرار الإقتصادي وسنحاول ذكر بعض الفروقات في الجدول الموالي :

الجدول رقم (1-3): الفرق بين الاستقرار المالي والنقدي والاستقرار الاقتصادي

الاستقرار المالي	الاستقرار النقدي	الاستقرار الإقتصادي
- يشمل استقرار القطاع المالي .	- يشمل استقرار القطاع البنكي .	- يشمل استقرار القطاع المالي إضافة إلى القطاع الفلاحي والقطاع التجاري وقطاع الخدمات والقطاع الصناعي .
- يخص الاقتصاد المالي	- يخص الاقتصاد النقدي والبنكي	- يخص الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي .
- يعنى بالتشغيل الرشيد للموارد المالية .	- يعنى باستهداف التضخم والمحافظة على العملة	- يعنى بالتشغيل الرشيد للموارد المالية والمادية والبشرية .
- يتحقق الإستقرار المالي بـ : - استقرار أسعار الصرف . - استقرار الأسواق المالية .	- يتحقق الإستقرار النقدي بـ : - معدلات فائدة ملائمة تخدم السياسة المالية والنقدية للدولة . - الإستقرار في المستوى العام للأسعار .	- يتحقق الإستقرار الإقتصادي بـ : - إضافة إلى العناصر التي يتحقق بها الإستقرار المالي : - تحقيق التشغيل الكامل . - توازن ميزان المدفوعات . - تحقيق معدلات نمو موجبة للناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

تطور مفهوم الاستقرار الاقتصادي بشكل واضح بين مختلف المفكرين الاقتصاديين ، إنطلاقاً من ذلك الجدول الفكري الذي ظهر مع ظهور الفكر الكينزي ومابعده ، والتي نوردها في المدارس التالية :

1- قبل الفكر الكينزي : قد اختلفت صور التوازن الاقتصادي الذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي بين المساواة التالية: التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، التعادل بين الاستثمار والادخار التعادل بين الصادرات والواردات،

وبهذا سوف يلاحظ كيف كان التفكير الاقتصادي ينظر إلى هذا المصطلح انطلاقاً من الفكر الاقتصادي التجاري إلى الفكر الكلاسيكي، ثم الفكر الماركسي.

1-1- الاستقرار الاقتصادي في الفكر التجاري : لقد تمثل جوهر الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية في النقاط التالية :

- ✓ يجب أن تكون الدولة قوية ، وتكمن قوتها في إقتصادها وتمثل تلك القوة بالثروة ، والثروة عندهم هي مقدار المعادن الثمينة الموجودة في البلد؛
- ✓ نادى التجاريين في كل بلد بأن يسعى إلى الحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى ، سواء بشكل مباشر عن طريق إمتلاك المستعمرات او بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية وتحقيق الفائض في الميزان التجاري؛
- ✓ نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى، ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع زمني؛
- ✓ حظ التجاريون ظاهرة ارتفاع الأسعار في عهدهم وقدم المفكر الاقتصادي جون بودان تفسيراً لأسباب هذه الظاهرة من خلال نظريته المشهورة باسم كمية النقود*.
- ✓ إن التجارة والصناعة يعيران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الناتج عنها يزيد من ثراء الدولة؛
- ✓ ضرورة تدخل الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، وقد اختلف هذا التدخل باختلاف رواد الفكر التجاري، فهناك التجاريون الأسبان الذين يعتبرون أن ثروة البلاد تكمن في الذهب الموجود داخلها، أما التجاريون الإيطاليون اهتموا بقضايا المالية العامة وقضايا التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، بينما التجاريون الفرنسيون فنادوا بضرورة تدخل الدولة في التصنيع، أما التجاريون البريطانيون كان همهم زيادة الصادرات من السلع، وأخيراً التجاريون الألمان فقد كان همهم حماية الاقتصاد الوطني؛

2-1- الاستقرار الاقتصادي عند الكلاسيك : ولد الفكر التقليدي أو الكلاسيكي بإنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وقد عبر هذا الفكر عن الاتجاه الرأسمالي (الثورة الصناعية) وبهذا لقد اعتمد التفكير الكلاسيكي على أهم النقاط التالية :

- عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج طالما أن كل عرض يخلق طلبه أن كل سلعة تدخل في السوق تجد من يطلبها، وتوصلوا إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات لإعتبار أن النقود لا تمثل سوى وسيط للمبادلة ذات دور حيادي في نقل القيم فهي لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية، بمعنى ليست مخزن للقيمة؛
- التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال مؤشر سعر الفائدة في ظل ثبات الأسعار وعدم وجود ميل للاكتناز النقدي؛

* خلاص إلى النتيجة التالية : أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كمية النقود"

- تحقق التوظيف الكامل نتيجة توفر المنافسة الحرة ومرونة الأجور والأسعار والفائدة:
- التوازن الخارجي يتحقق من خلال حرية التجارة الخارجية تبعا لحرية الاقتصادية، وحركات خروج ودخول الذهب، وأن أي اختلال يصحح ذاتيا تبعا لآلية السوق:
- 1-3-الاستقرار الاقتصادي عند المدرسة الاشتراكية: يستخدم تغيير الاشتراكية للتعبير عن معاني مختلفة، فهو يطلق أحيانا على مجرد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أو مجرد تملك الدولة لبعض المشروعات الاقتصادية، أما المعنى العام والعلمي للاشتراكية فهو ذلك النظام الذي يتميز بحصر ملكية وسائل الإنتاج بالدولة من ناحية، وحصر إدارة النشاط الاقتصادي بالدولة من ناحية أخرى، وذلك بممارسة الإدارة المباشرة للمشروعات والتخطيط المركزي للإنتاج والاستثمار والتوزيع.
- ولقد كان (لكارل ماركس) الدور الأهم فيما يتعلق بتاريخ وفعالية مفهوم الاشتراكية، حيث استند في تحليله إلى نظرية الدورات الاقتصادية المنحدرة في النظام الرأسمالي، ويرى بأن التوازن الذي انطلق منه الاقتصاد الرأسمالي هو الاختلال بدلا من التوازن، وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته. والبدل الأمثل عنده هو إقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، ويركز على أن التوازن يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية، ولا يتحقق هذا التوازن غلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين مع عرض مجموع هذه السلع في القطاعين، وبما أن انتظام الإنتاج ونموه يحتاج إلى نمو هذين القطاعين بنسب ثابتة من خلال توزيع رأس المال المستثمر في كل منهما، فإن عدم وجود ومؤشر يضمن في الأجل القصير توزيع هذه النسب يجعل الأوضاع تتجه نحو الأزمة وعدم التوازن، ويرى ماركس أن الطلب الفعال وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببين:
- السبب الأول: هو ميل معدل الربح نحو الانخفاض في حين يزيد الاعتماد على الآلات، فعند انخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب الأعمال معدلا عاديا فإن الاستثمار سيقبل مما يدفعهم - أصحاب الأعمال - إلى إحتباس جزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحول إلى استثمارات صافية، وغياب هذه الاستثمارات في أي نظام ستعرضه للاختلال وعدم التوازن.
- السبب الثاني: يتمثل في فائض القيمة وما يتسببه من نقص في الاستهلاك بحيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وبين أصحاب الأعمال إلى نقص الاستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء، نتيجة ضعف مداخلمهم، وبالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الاستهلاك و سلع الإنتاج، وهنا يرفض ماركس قانون ساي. وحتى يتحقق التوازن ينبغي إنفاق جزء من فائض القيمة المحتجز يعادل النقص المسجل في قيمة الاستهلاك.
- 2-المدرسة الكينزية والاستقرار الاقتصادي: لقد ارتكزت المدرسة الكينزية بصفة عامة على الأفكار التالية:
- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي وفي الوقت نفسه لا

اغفل دول السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي. أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الانفاق للقطاع الخاص في مجال الاستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي، وليس العكس مثلما يعتقد النقديون بأن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها في النشاط الاقتصادي، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي :

- يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم.

3-المدرسة النقدية والاستقرار الاقتصادي: لقد كان لآراء وأفكار عدة اقتصاديين على رأسهم ملتون فريدمان ، وعموما هذه المدرسة تدعو إلى الأفكار الاقتصادية التالية:

- تلعب التطورات النقدية والعوامل النقدية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يجزم النقديون بوجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي والتقلبات في مستوى الدخل الوطني، بالإضافة إلى ذلك أن التغيرات في مستوى الطلب الكلي، إنما تقود بصورة أساسية إلى تقلبات مستويات العرض النقدي، ومن ثم يصل النقديون إلى نتيجة مفادها ان مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود؛
- يطالب النقديون بأن يكون دور الدولة في النشاط الاقتصادي محدودا ومناسب وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتبع هذا بالسماح لقوى السوق في الدفع بعمليات النمو والتقدم في المجتمع من خلال مؤسسات القطاع الخاص بالإنفاق المتزايد على الأبحاث والأفكار التي تقود إلى مزيد من النمو والتطور، بالتالي إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي؛
- إن توفر اطار مستقر لنشاط اقتصادي يتميز بتدخل محدود للدولة، يتم من خلال تصفية كل أشكال الاحتكارات سواء كانت احتكارات حكومية أو احتكارات المؤسسات الكبيرة والتقلبات العمالية. لأنها تعوق وتعطل حرية آلية السوق؛
- إن تحقيق الاستقرار يكون ممكنا عندما يتم تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج الوطني، وأن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، حيث فائض الميزانية في فترة الرواج الاقتصادي يغطي عجز الميزانية في فترة الكساد الاقتصادي.

4-المدارس الاقتصادية الأخرى والاستقرار الاقتصادي: هناك عدد من المدارس الفكرية الأخرى في مجال الاقتصاد، لكن هذه المدارس محدودة من حيث الأعضاء المؤيدين لها من الاقتصاديين ومن حيث انتشار أفكارها واتساع تأثيرها، واهم هذه المدارس هي:

4-1-المدرسة التوقعات العقلانية: لقد ظهرت نظرية أو مدرسة اقتصادية جديدة تعود على استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية وتتمثل أهم أفكارها فيما يلي:

- إن للتدفقات تأثيرا مهما على السلوك الاقتصادي للأفراد سواء كان ذلك في مجال الاستهلاك أو الإنتاج أو العمل أو الاستثمار، فقرار المستهلك في توزيع دخله المتاح بين ادخار واستهلاك يتأثر بتوقعاته المستقبلية وقرار المستثمر

- في الدخول في مشروع استثماري يعتمد على ما يتوقعه من عوائد مستقبلية لذلك المشروع، والعامل الذي يترك عملا الحالي لا بد وأن يتوقع الحصول على عمله أفضل أو أجور أعلى في المستقبل؛
- أن وتوقعات الأفراد هي توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة إحصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحيتين النظرية والعملية، فيتوقع الجمهور أن تقوم الحكومة بزيادة كمية النقود في التداول أو زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب في حالة الركود الاقتصادي أو العكس في حالة التضخم، ويتصرف الجمهور وفق توقعاته قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها السياسي؛
 - الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية، وقادت إلى إمكانية توازن العرض والطلب في جميع الأسواق بشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.
- 2-4- المدرسة اقتصاديات جانب العرض: تمثل مدرسة اقتصاديات جانب العرض التطور الثاني الكبير لإعادة إحياء الفكر الكلاسيكي، حيث تعتبر المبرر الفكري الأساسي للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (Reagom) في عام 1981 وتجدر الإشارة إلى أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض لا تشكل نظاما متماسكا من العلاقات، كما هو الحال مع النموذج الكينزي بل أنها تتكون من فكرتين ترتبطان مع بعضهما البعض وهما:
- الاعتراف الكامل بقانون ساي للأسواق؛
 - الاعتقاد بأن معدلات الضرائب هي المحدد الرئيسي للمحفزات.
- 3-4- المدرسة اليسارية (الرادكالية): لقد انطلقت المدارس الفكرية الاقتصادية اليسارية تحليلاتها على أعمال ماركس وعلى التحليلات الماركسية الاقتصادية، ومعظم هذه النماذج تعتمد التحليل الطبقي كأساس، حيث تقسم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما: العمال والرأسماليون، وتفصح مثل هذه الكتابات حقيقة حدوث الأزمات المتأصلة في النظام الرأسمالي وكذلك حقيقة الاستغلال الطبقي من قبل الرأسماليين للعمال ولبقية فئات الشعب، وتدعو هذه المدرسة عادة إلى القضاء على النظام الرأسمالي وإقامة النظام الاشتراكي لحل مشكلة الأزمات ومشكلة الاستغلال. ولقد اعتمدت أهم أفكارها في:
- رفض الأسواق: إن الاقتصاديون الاشتراكيون اليساريون يختلفون في تحليلهم عن التحليل الغربي الرأسمالية، حيث يدعون إلى التخطيط المركزي محل الأسواق المشوهة، من جهة ومن جهة ثانية يدعون إلى قيام الدولة بأخذ المبادرة في إقامة الصناعات والمشروعات الاقتصادية الأساسية ليلعب القطاع العام الدور الأهم في التنمية الاقتصادية؛
 - رفض حرية الأسعار والأجور: إن الرأي العام للاقتصاد الكلي يؤكد بان هناك معدلا طبيعيا للبطالة (حوالي 6%)، وإذا انخفض دون ذلك لا يستطيع الاقتصاد أن يتحملة دون أن يواجه حالة التضخم النقدي، أما الاقتصاديون اليساريون فيرفضون هذا الرأي القائل بان الأسعار والأجور يجب أن تكون حرة، وأنهم يفضلون فرض سيطرة على الأسعار والأجور كوسيلة للحد من التضخم، وبهذا يحدون من مستوى البطالة.
 - رفض التفاوت في توزيع الدخل الوطني: أن الاقتصاديون اليساريون هم ضد التفاوت الكبير في الدخل المتولد من نشاط الأسواق، والبعض منهم يقترح فرض ضرائب على الاستهلاك وليس على الدخل.

ثالثاً: الاستقرار الاقتصادي الكلي: المفاهيم ، وأنواعه ومؤشراته

يرتبط الاستقرار الاقتصادي بهيكل الاقتصاد الكلي وهذا مرتبط بشكل مباشر بالسياسة المالية للدولة التي تنشطه عبر عناصر الطلب الكلي الممول من الموازنة العامة لتحقيق الاستخدام الأمثل في الاقتصاد، وهنا يتبين أن السياسة المالية تؤثر أكثر في الاستقرار الاقتصادي عبر أدواتها المالية في الموازنة الجارية والاستثمارية، وهناك تأثير آخر يتم عبر أدوات السياسة النقدية بتحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي سيتكامل عمل السياستين المالية والنقدية لتحقيق هدف الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

1- مفاهيم عامة للاستقرار الاقتصادي الكلي: إن المفهوم النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية يختلف عنه في الدول المتقدمة وذلك لاختلاف الهيكل الاقتصادية لكل منهما، فالاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يتمثل في الوصول إلى التشغيل الكامل مع الحفاظ على قدر مناسب من الاستقرار أما الدول النامية فإن هذا المفهوم يرتبط بشكل كبير بالتجارة الخارجية وذلك لما تعانيه هذه الدول من إختلالات في بنيتها الاقتصادية .
و تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وتفادي للتغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل الحقيقي المناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ويتضمن هدفين أساسيين، تحاول السياسة المالية مع غيرها لتحقيقها.

كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم للاستمرار، مع عجلات التنمية.
كما تجدر الإشارة أيضاً إلى العلاقة الموجودة بين الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والاستقرار الاقتصادي الخارجي ذلك أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي يؤدي حتماً إلى عدم استقرار كلي خارجي ، وفي كل الأحوال فإن من أسباب عدم الاستقرار الداخلي هو عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الوطني وهذا ما يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار ، بمعنى عدم كفاية الموارد الداخلية للعملية الاستثمارية ، ومن هنا تلجأ الدولة إلى الموارد الخارجية ، وفي هذه المرحلة يظهر الاختلال أو عدم الاستقرار الكلي الخارجي ، وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي .

لتحقيق الكفاءة في اقتصاد ما يجب أن تكون البيئة الاقتصادية لهذا الأخير مستقرة ، ويتجلى الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة في تحقيق الأهداف الأربعة التالية : نمو الناتج الحقيقي العمالة الكاملة و استقرار الأسعار ، ثم يضاف الهدف الرابع وهو استقرار سعر الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات الدولية

كما أن هناك علاقة تداخلية ترابطية بين هذه الأهداف ، ذلك أنه بدون عمالة كاملة فإنه لا يتم تحقيق ناتج حقيقي بشكل كامل ، وفي نفس السياق تؤدي تقلبات الأسعار إلى حالة عدم التأكد و عرقلة النمو الاقتصادي ، كما يرتبط مفهوم الاستقرار الاقتصادي بمفهوم الدورة الاقتصادية حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد السمات الأساسية في الاقتصاديات الصناعية القائمة على الأنشطة النقدية المعقدة و المتشابكة ويراد بالدورة الاقتصادية عدم استقرار مؤسسات الأعمال إلا ماندر فالتوسع الاقتصادي و الازدهار يعقبه الاضطراب و الانهيار الاقتصادي فيحل الكساد و

3- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي: إن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تتعدد وتتنوع بإختلاف النظام الاقتصادي (والإجتماعي) الذي تمثله الدولة التي تنتهج هذه السياسات الاقتصادية، ويطلق عليها الأهداف الاقتصادية للمجتمع أو الإقتصاد الوطني، ورغم الإختلاف والتعدد والتنوع في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية إلا أنه سيكون من المفيد أن يتم التناول بشئ من التحليل لعدد من الأهداف الاقتصادية الكلية المشتركة بين كثير من السياسات مع الإشارة إلى أنه من الضروري ترجمة الأهداف إلى صورة كمية كلما أمكن ذلك، وتتلخص أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما يعرف بالمرجع السحري لكادور (*kaldor*)* وهي:

3-1- تحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الحقيقي، والذي يقاس بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد سكان القطر، والذي يهتم هنا كأحد الأهداف التي يعمل المجتمع على تحقيقها هو أن يكون النمو حقيقياً، وبالتالي يتوجب حساب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي** بالأسعار الثابتة، ويميز الإقتصاديون عادة بين نوعين للنمو- نمو شامل ونمو مكثف- حيث يتحقق النمو الاقتصادي الشامل عندما يتحقق النمو الاقتصادي الكثيف عندما تحقق دولة ما نمواً إقتصادياً واسعاً يزيد معها نصيب الفرد من الدخل الوطني⁶، إن إعتداد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي، نتيجة إختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبياً وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني والناتج ثلاث مجتمعات إقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما ومدى إتساع النمو، وتجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق بإستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج ويسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج الفعلي بفجوة أو كـ *OKUN*.

3-2- رفع مستوى التشغيل الكامل: إن تحقيق التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الإستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل أهمها ولعل السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو عن المفهوم الصحيح للعمالة الكاملة؟، إن هذا الإصطلاح غامض إلى حد ما ولعله من الواضح أن شيئاً من البطالة يحدث عندما يقضي العمال وقتاً في البحث عن فرص للعمل المتاحة أمامهم، وفي ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة ومنه يمكن أن نستنتج أن مفهوم العمالة الكاملة ليس إنعدام البطالة حيث أن جزءاً من البطالة يعكس التغيرات في سوق العمل، ويعرف الإقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة* ينتج عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي.

* نجد أهداف السياسة الاقتصادية لخصها العالم الاقتصادي "kaldor" في أربعة نقاط سميت بالمرجع السحري، وهي البحث عن النمو الاقتصادي، الحد من التشغيل، البحث عن التوازن الداخلي، التحكم في التضخم، فالكثير من الدول قامت بإتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية كالجوائز مثلاً من أجل حل بعض المشاكل التي تعاني منها البطالة والفقر....إلخ.

** ويحسب الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة التالية: الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

* يمكن حساب معدل البطالة وفق العلاقة التالية: معدل البطالة = عدد العاطلين / مجموع السكان الناشطين، ويمكن تعريف العاطل وهذا حسب مكتب العمل الدولي "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر ولكن دون جدوى"، ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

✓ إجمالي السكان: ويضم فينتين من السكان: الناشطين والغير ناشطين.

✓ السكان الناشطون: وينقسم إلى أفراد عاملين وإلى أفراد عاطلين.

3-3- البحث عن التوازن الخارجي وتحسين قيمة العملة: وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات. ويمكننا استعمال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات الاقتصادية، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها. وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ أن المديونية الأمريكية عاما بعد عام في تزايد مستمر، سواءً من جانب الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) أو من جانب ديون الأفراد والشركات، وكيف أن وضعيته في تزايد مستمر وبخطيه حاجز الـ 10 تريليون دولار في سبتمبر 2008، أما فيما يخص مديونيات الأفراد والشركات، فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليون دولار منها ديون عقارية بمبلغ 6.6 تريليون دولار، أما ديون الشركات فتحلت المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار. وبذلك يكون المجموع الكلي للمديونية بنهاية عام 2007 بـ 36 تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، أما الدول الأوروبية (ألمانيا، فرنسا وإسبانيا وبريطانيا، وإيطاليا) فهي في حالة تزايد مديونيتها.

3-4- التحكم في التضخم: إن عدم التحكم في معدل التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لإتخاذ القرارات الاقتصادية، فزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تذبذب في مستوى العام للأسعار، فعلى الدولة أن تضع سياسة تسعير للسلع وسياسة دعم الأسعار والهدف منها هو المحافظة على استقرار الأسعار. فعلى المستوى العالمي فإن التحكم في ظاهرة التضخم تكون صعبة المنال نظرا لتغيرات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي.

3-5- تحسين توزيع الدخل: وهو هدف لا بد أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم أي سياسة اقتصادية كلية، في أي نظام اقتصادي، هذا الهدف هو مفهوم فلسفي واقتصادي يتعلق بكيفية توزيع الدخل أي تقسيم ما ينتجه المجتمع بين الناس. فإذا مثلنا ما ينتجه المجتمع بالكعكة الاقتصادية، فالسؤال هو كيفية توزيع الكعكة بين الأفراد، هل يستأثر عدد قليل من الأفراد بالجزء الكبير من الكعكة بينما يوزع الجزء الصغير المتبقي على الأفراد الآخرين؟ وقد تكون نسبة من أفراد المجتمع محرومة من كل شيء، ويعني ذلك ان المجتمع لم يحقق هدف العدالة والمساواة. وتكون الفجوة بين الفقراء والأغنياء واسعة جدا. يهدف المجتمع لتقريب بين الفقراء والأغنياء، إذ أن ذلك أحد الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها تفاديا لما قد يحصل من ثورات اجتماعية. فإذا كان 5% من السكان يهيمنون على 90% من ثروة المجتمع، فلن يسكت الآخرون على هذا الوضع طويلا. كما أن اقتصادا لا توجد فيه طبقة متوسطة يكون اقتصادا ضعيفا. وقد يكون من غير الممكن توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بالتساوي، ولكن يمكن تقريب الفجوة من خلال الضرائب التصاعديّة على الدخل والتحويلات الحكومية للفقراء وتقديم الخدمات الصحية دون مقابل والتأمين ضد البطالة.

3-6- تحقيق العدالة في التوزيع: تهتم الكفاءة التوزيعية بالطريقة التي يخصص فيها المجتمع موارده النادرة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، ويكون المجتمع قد حقق ذلك عندما يتمكن الإقتصاد من إنتاج التوليفة من السلع والخدمات التي يفضلها أفراد المجتمع ضمن حدود دخولهم، ويعني ذلك أنه لا يمكن عمل أي تغيير في توليفة الموارد لجعل

شخص ما في المجتمع أفضل حالا دون جعل شخص آخر في وضع أسوأ. وهو ما يعرف في الاقتصاد بمثالية باريتو (*parito optimality*)*.

4- مؤشرات أخرى للاستقرار الاقتصادي الكلي : إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الدول المختلفة التي تم تحليلها، يمكن أن نجد عدداً من الأهداف الاقتصادية الرئيسية الأخرى، ومن أهمها مايلي:

- ❖ محاربة الفقر والتخفيف من حدته؛
 - ❖ تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل؛
 - ❖ أن يحقق كل من الناتج الوطني والإستهلاك المتوسط نمواً مضطرباً؛
 - ❖ رفع مستوى الإستهلاك الخاص في الماضي والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة؛
 - ❖ حماية البيئة من التلوث، وهو أحد الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها حديثاً وخاصة الدول النامية.
- وقد لخص العالم الاقتصادي كينيث بولدنج (KENNETH BULDING)، كل هذه الأهداف (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي) في أربع أهداف وهي: التقدم والإستقرار والعدالة والحرية.

5- علاقة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالمشاكل الاقتصادية للمجتمع: لعل من الواضح في التحليل السابق أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، التي يتم وضعها لعلاج المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، وعدم تحقيق تلك الأهداف يفاقم تلك المشكلات، ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع أو إقتصاد وطني ما هي المشكلات التالية:

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- ✓ البطالة بكل أنواعها وأثارها؛
- ✓ الإختلالات الهيكلية في بنية الإقتصاد الوطني ومتغيراته؛
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم وعدم الإستقرار في الأسعار؛
- ✓ ارتفاع حدة الفقر وانتشار رقعته؛
- ✓ انخفاض معدلات نمو الإقتصاد الوطني بالمقارنة بمعدلات النمو السكاني؛
- ✓ سوء تخصيص الموارد وإنخفاض القيمة المضافة والإنتاجية؛
- ✓ تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية؛
- ✓ إنخفاض الصادرات وتفاقم مشكلة الديون الخارجية؛
- ✓ سوء توزيع الدخل والثروة؛
- ✓ تفاقم مشكلات التلوث البيئي وإستنزاف الموارد الطبيعية.

وقد تكون مشاكل أخرى إلا أن ما ذكرهنا من مشاكل هي أهم ما يمكن أن يصادف أي إقتصاد وطني من مشاكل إقتصادية كلية.

* التي إقترحها العالم الإقتصادي فيليريدو باريتو الإيطالي، وتتحقق هذه المثالية بالعلاقة : $MRS_{xy}^A = MRS_{xy}^B$

6-السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي: يعبر مفهوم السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي ، أي يتعلق بالإنتاج ، التبادل ، إستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال ، وهي تتمثل أساس في السياسة المالية والنقدية بإعتبارهما الأداتين الأكثر فعالية على مستوى الاقتصاد.

6-1-السياسة النقدية : تختصر مهمة السياسة النقدية في تصحيح عرض النقد في الاقتصاد بما يحقق توليفة ما من التضخم وإستقرار الإنتاج ، إن عرض النقد قد يؤثر في الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات ، وهذا السبب في أن السياسة النقدية تحت سلطة البنوك المركزية تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة كل من التضخم والنمو ، فالسياسة النقدية هي الأداة التي من خلالها يثبت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي في البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة ، كما أنها تعتبر أفضل السياسات في محاربة التضخم وحتى تقوم السياسات النقدية بدورها ينبغي إعطاء نوع من الاستقلالية للسلطة المتحكمة بها السلطة النقدية.

6-2-السياسة المالية : هي توجيه السلطات العامة لبلد من الإيرادات والنفقات الحكوميتين ، وبما تضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وهذا نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية ، وزيادة أهمية ماليتها ونشاطها المالي ، بحيث تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني ، وذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل من خلال إستخدام السياسة بشقيها الضريبي والانفاقي ، إما على حدى أو مرج، الاثنين معا بنسب مختلفة.

وكنتيجة نتوصل إليها هي أن السياسة المالية تعد أداة حدها مع لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة بطئ تحرك القطاع الخاص وتحركه بشكل غير ملائم في مواجهة حوافز تنشيط الاقتصاد لذلك يصبح من الضروري تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث تعاون سريع من أوضاع الركود لإعادة ثقة القطاع الخاص في الأوضاع الاقتصادية.

رابعاً: اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي والعلاقة بينهما

1-اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي : إن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو اختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية ، وبعبارة أدق يحدث الاختلال الداخلي عندما يتحرك اقتصاد البلد المعني إما بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه ، والناتج الممكن هو المستوى الذي تكون عنده الموارد الحالية لاقتصاد ما مستغلة استغلالا كاملا دون إحداث ضغوط تضخمية ، ويمكن أن ينشأ اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي متجاوزا الناتج الممكن ، وهنا يكون الأرجح هو ظهور ضغوط تضخمية ، وفي العديد من البلدان النامية يكون التمويل النقدي لعجوزات الحكومة هو السبب في حدوث الاختلال الداخلي للاستقرار الاقتصادي ، حيث أن ذلك يؤدي إلى تضخم ، غير أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي يمكن أن يحدث أيضا عندما يشهد الطلب الكلي انخفاضا ملحوظا عن الناتج الممكن ، وفي هذه الحالة

عادة ما يشهد الاقتصاد معدلات مرتفعة من البطالة ، وبالإضافة إلى اختلالات الداخلية يمكن أن يمر الاقتصاد باختلالات خارجية والتي تتجلى لنا من خلال الاختلال في ميزان المدفوعات ، فوجود عجز في هذا الأخير يعني أن إجمالي حساباته المشار إليها تمثل رصيـداً سالباً الأمر الذي يتطلب تركيبه من تدفقات رأسمالية داخلية ، أما وجود فائض في ميزان المدفوعات فإنه يُمكن البلد المعني من تحقيق تراكم في احتياطاته الدولية . وكما سبق أن أشرنا فإن هناك علاقة وطيدة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي و تقوم الدراسة من خلال ما يلي بتوضيح العلاقة بينهما .

2-العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي : تؤكد الخبرات التي مرت بها البلدان النامية و خاصة بلدان جنوب شرق آسيا أن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس في أغلب الأحيان وجود فجوة في الموارد المحلية ، أي أن هناك اختلال بين الادخار القومي و الاستثمار القومي ، وهي اختلالات يمكن معالجتها عن طريق إحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية ، و يمكن توضيح ذلك من خلال المتطابقة الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي :

$$GDP = C + I + (X - M) \dots \dots (1)$$

حيث يمثل C- الاستهلاك الوطني بشقيه الخاص و العام ، و تمثل I- الاستثمار القومي بشقيه الخاص و العام ، و تمثل X- صادرات السلع و الخدمات ، و تمثل M- واردات السلع و الخدمات ، فإذا ما أضفنا صافي دخل عوامل الإنتاج - Yf - على جانبي المتطابقة نجد أن إجمالي الناتج المحلي يتحول إلى إجمالي الدخل المحلي - GDI -

$$GDI = C + I + (X - M) + Yf \dots \dots (2)$$

و أخيراً فإننا إذا ما أضفنا صافي التحويلات من الخارج - Trf - إلى جانبي المعادلة نجد أن إجمالي الدخل المحلي يتحول إلى إجمالي القومي المتاح - GNDI -

$$GNDI = C + I + (X - M) + Yf + Trf \dots \dots (3)$$

ومن المعادلة (1) نستطيع أن نطرح الاستهلاك الكلي و الاستثمار الكلي الذين يمثلان معا إنفاقاً أو استيعاباً للموارد - A - في الاقتصاد المعني* و تصبح المعادلة على الشكل التالي :

$$GNDI - A = (X - M) + Yf + Trf = CAB \dots \dots (4)$$

ومن الملاحظ أن الجانب الأيمن للمعادلة لا يعدو أن يكون إلا لحساب الجاري لميزان المدفوعات ، ومن ثم فإن وجود اختلال في إجمالي الدخل القومي المتاح - الذي يمثل الموارد المتاحة للإنفاق لدى الاقتصاد - و مصروفات ذلك البلد - أي الاستيعاب A- نجده ينعكس بصورة تلقائية في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، فعندما يكون الاستيعاب متجاوزاً لإجمالي الدخل القومي المتاح فعندئذ ينشأ عجز في الحساب الجاري ، و بالتالي فإنه من أجل معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يمكن اتخاذ تدابير على صعيد السياسة الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية .

ويمكن إجراء تعديلات في متطابقات الدخل الواردة أعلاه لتوضيح العلاقات بين الادخار و الاستثمار القوميين من ناحية و بين رصيد الحساب الجاري من ناحية أخرى ، و بالعودة إلى المعادلة (3) نقوم بطرح الاستهلاك من جانبي المعادلة فيبقى لنا الجانب الأيسر الذي يمثل الادخار القومي :

يعد الاقتصادي Alexander أول من أشار إلى منهج الاستيعاب عام 1952 . *

$$GNDI - C = I + (X - M) + Yf + Trf.$$

$$S = I + (X - M) + Yf + Trf.$$

وبطرح الاستثمار القومي من جانبي المعادلة ينتج ما يلي :

$$S - I = (X - M) + Yf + Tr \dots\dots\dots(5)$$

ومن الملاحظ أن الجانب الأيمن من المعادلة (5) يصبح رصيد الحساب الجاري ومن ثم نلاحظ أن الفرق بين المدخرات والاستثمارات القومية يساوي رصيد الحساب الجاري الخارجي ، وبعبارة أخرى فإن العجز في الحساب الجاري ينشأ من زيادة الانفاق على الاستثمار في بلد ما على القدر المتوفر من مدخرات ذلك البلد الأمر الذي يضطره إلى سحب أرصدة خارجية لتمويل النقص . إن وضعية اختلال الاستقرار الاقتصادي سواء كان داخليا أو خارجيا .

خامسا: الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة وفي الدول النامية

1-الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول المتقدمة: يتباين الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية ، لأن الظواهر والمؤشرات التي يعنها هذا المصطلح تختلف في الحالتين ، ويعود هذا إلى طبيعة الاختلاف الجوهرية بين المقومات الاقتصادية للجهاز الإنتاجي وعلاقاته ، فمن مميزات النشاط الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية تعرضها لأزمات دورية تتراوح بين الانتعاش والرواج من جهة وبين الانكماش والركود من جهة أخرى ، وتعتبر هذه الدورات كنتيجة حتمية لتطبيق مبادئ الثورة الصناعية التي تعمل وفق نظام السوق الحرة ومبادئ المصلحة الخاصة والقرارات الشخصية في مجال الإنتاج والاستثمار والاستهلاك ، ولذلك تتوقف النتائج النهائية على عامل التوقعات والتقدير الفردي .

إن الاقتصاديات المتقدمة تتسم بصفات مميزة لمشكل البطالة والتضخم وميزان المدفوعات والنمو التي يستهدفها الاستقرار الاقتصادي ، حيث أن :

تسود الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة البطالة الدورية أثناء أزمات الكساد ، ولذلك يستهدف الاستقرار الاقتصادي مواجهة هذا النوع من البطالة .

- يستهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة علاج التضخم الذي ينتج عن التقلبات الاقتصادية والذي لا يعتبر وليد الاختلالات الهيكلية .
- إن الاختلالات التي تعرفها موازين المدفوعات في الدول المتقدمة لا علاقة لها بالاختلالات الهيكلية ، وإنما هي نتيجة المنافسة الموجودة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى الأسواق .
- يستهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة النمو الاقتصادي المستدام وتفادي الأزمات ، وهو بذلك لا يعتبر وليد ظروف مواتية .

2-الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية : تتميز الاقتصاديات النامية بالاختلالات الهيكلية وضعف سيطرة الدول على مواردها ونشاطها الاقتصادي ، وتخصص في إنتاج المواد الأولية وتعتمد بدرجة كبيرة على حصة التجارة الخارجية ، والكثير من هذه الدول تصدر منتج واحد وفي أغلب الأحيان تصدر عدد قليل من المنتجات الأولية ، وكل هذه الصفات وغيرها تجعل اقتصادياتها شديدة التأثر لما ينشأ من تقلبات في الأسواق العالمية لصادراتها وواردتها ، بمعنى آخر فإن الأزمات التي تحدث في الاقتصاديات المتقدمة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على اقتصاديات الدول النامية عن طريق علاقات التجارة الخارجية التي تنشأ بين الدول ، خاصة إذا علمنا أن

اقتصاديات الدول المتقدمة تتميز بجهاز إنتاجي ضخم ومتنوع وقوي ومتكامل ، ويتمتع بقدر كبير من المرونة في نقل سلبياته خارج حدوده .

إن مضمون الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يختلف عن مثيله في الدول المتقدمة ، فالاستقرار في الدول النامية يتمثل في كيفية حل مشكلة الجمود الاقتصادي عموماً ، و الإنتاجي خصوصاً ، وفي كيفية ضمان نمو الطاقات الإنتاجية و بالتالي تشغيلها بكفاءة عالية للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الحفاظ على معدل نمو مرتفع مع تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار ، فلا يمكن اعتبار أن هدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو التشغيل الكامل لموارد إما غير موجودة نهائياً أو أنها موجودة و غير مستغلة ، وبالتالي فالبدء تكون في إيجادها الهياكل الأساسية و المهارات البشرية و بناء الطاقات الإنتاجية قبل التكلم عن الاستقرار الاقتصادي وهذا هو جوهر قضية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية ، و لكن هذا لا يمنع من أن الاستقرار الاقتصادي يستهدف علاج مشكلة البطالة و التضخم و معالجة اختلال ميزان المدفوعات و تحقيق معدل نمو مرتفع ، مع العلم أن هذه المتغيرات تنسم بصفات مميزة تختلف عن تلك التي ذكرناها عند الحديث عن الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة ، وهذه المميزات هي :

- البطالة التي يستهدفها الاستقرار الاقتصادي ليت دورية كما هو الشأن في الدول المتقدمة ، بل الحل يكمن في البحث عن علاج لأوضاع تتميز بوجود البطالة الهيكلية المقترنة بحالة التخلف التي تنتشر بهذه الدول ، بسبب وجود تباين في هيكل الطلب على اليد العاملة مع هيكل عرض العمالة من كفاءات و تخصصات بشرية .
- مشكلة التضخم في الدول النامية مرجعها الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها واقعها الاقتصادي و الاجتماعي ، إضافة إلى انتقال التضخم من خلال المبادلات التجارية مع العالم الخارجي ، سواء كانت هذه المبادلات في شكل مواد غذائية استهلاكية أو إنتاجية أو حتى انتقال لرؤوس الأموال ، و لذلك تظهر الضغوط التضخمية في هذه الدول .
- ميزان المدفوعات : إن الاختلالات التي تتعرض لها موازين مدفوعات الدول النامية أصلها الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها نظامها الإنتاجي و طبيعة و هيكل الطلب الكلي و حجم الاستهلاك و الادخار و الاستثمار و مصادر تمويل التنمية ، كذلك العجز فموازين المدفوعات سببه نسبة نمو الواردات التي تفوق نسبة الصادرات ذات الأسعار المنخفضة أو صادرات أسعارها متذبذبة في الأسواق الدولية ، كما هو الشأن بالنسبة لأسعار البترول .
- النمو الاقتصادي : إن الاختلال في الهيكل الاقتصادي و الاعتماد في أفضل الحالات على قطاع واحد خاضع للمتغيرات الخارجية ، فيرتفع النمو الاقتصادي برواجه و ينخفض بتراجعها ، مما يجعل النمو الاقتصادي في هذه البلدان غير مستقر .

إنطلاقاً مما سبق فإن القضية الجوهرية للاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية تكمن في مصادر هذا الاستقرار إذا ما تحقق ، فهل هذه المصادر مستديمة و في نطاق التحكم المحلي ؟ ، أو بمعنى آخر فالإشكالية الرئيسية التي تطرح نفسها ليست في معدلات نمو مرتفعة أو نسب بطالة و تضخم منخفضة أو في فائض كبير لميزان المدفوعات بقدر ما تكون الإشكالية في مصادر تلك المعدلات ، هل هي مستديمة السلوك و أن عدم الاستقرار هو الوضع العابر؟ ،

إن هذه القضية تستدعي اليوم وقبل أي وقت آخر البحث في تلك المصادر على النحو الذي يُمكن السياسات الاقتصادية من تصحيح الأوضاع ووضع قطار التنمية على السكة الصحيحة، وجعل مؤشرات الاستقرار أكثر استدامة.

هناك نوعين من برامج الاستقرار الاقتصادي لدى الدول النامية يتم تناولها كالاتي :

1-2- البرامج الأصولية (Orthodoxes) وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيو كلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية، إلى جانب البنك الدولي 1-1-2-صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ان استحداث الصندوق لضمان استقرار النظام النقدي الدولي والعمل على أن تسمح السيولة الدولية بضمن نمو مستديم للاقتصاد العالمي ويتعلق الأمر أساسا بضمن توازن موازين مدفوعات الدول، ويتم تدخل الصندوق من منطلقات ليبرالية، علما بأنه ليس مؤسسة تمويل وإنما مؤسسة ضبط تتوفر على أدوات تمويلية محدودة، ولهذا لم يكن يمنح الى غاية نهاية السبعينات إلا قروضا قصيرة المدى بشروط قريبة من شروط السوق، ومن هنا كانت تدخلات الصندوق تنصب على موافقة عمليات إعادة توازن موازين مدفوعات بتسريعها وجعلها أقل حدة دون أن يكون التمويل الممنوح من الصندوق هو الأساسي في العملية وهي الصورة السائدة تقريبا خلال العشرينات الثلاثة التي أعقبت نشأة الصندوق والتي كان فيها نشاطها موجها بشكل أساسي نحو الدول الصناعية، إذ أنه إلى غاية 1975 كان نصيب الدول النامية من أنشطة الصندوق هامشيا وأصبح هذا النصيب ذا دلالة ومعنى بعد منتصف السبعينات. وتقريبا منذ 1980 لم يعد الصندوق يهتم بأوضاع الدول النامية أو الدول الاشتراكية (سابقا) والمتحولة نحو اقتصاد السوق بعد انهيار جدار برلين، وانفجار أزمة المديونية الدولية سنة 1982

الجدول رقم (2-3): برامج صندوق النقد الدولي

نوع البرنامج	محتوى البرنامج
<p>1- اتفاقيات الاستعداد الاقتصادي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تتراوح ما بين 12-18 شهرا وحتى 3 سنوات. - تم تنفيذ سنة 1952. <p>2- تسهيل التمويل الممتد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تتراوح ما بين 3-4 سنوات. - تم تنفيذ سنة 1974. <p>3- تسهيل التصحيح الهيكلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم تنفيذ سنة 1986. - مخصص للدول منخفضة الدخل. - يوجه لمعالجة اختلالات عميقة. - نسبته 70% من حصة البلد العضو. <p>4- تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم تنفيذ سنة 1987 وتطور سنة 1994. - تصل نسبته إلى 190% من حصة البلد العضو. - وبصفة استثنائية إلى 225%. <p>5- تسهيل التمويل التحويلي والتطوري:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم تنفيذ سنة 1988. 	<p>1- السياسة المالية العامة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * مراقبة النفقات العامة: - أجور القطاع العام. - نفقات جارية ونفقات التجهيز. * الإيرادات العامة: - توسيع الوعاء الضريبي. - زيادة معدل الضغط الضريبي. * المؤسسات العامة: - إصلاح طريقة تحديد الأسعار. - إصلاح طريقة التسير. <p>2- السياسة النقدية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مراقبة الكتلة النقدية والقرض. - مراقبة القروض المقدمة للحكومة. - زيادة معدل الفائدة وتحريرها. <p>3- سياسة سعر الصرف:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تخفيض قيمة العملة. <p>4- سياسة الأجور والأسعار:</p>
<p>- يمول التكاليف الإضافية للواردات من الحبوب وتمويل الطوارئ.</p> <p>6- تسهيل موارد اللجوء إلى الدين وخدمات الدين:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم تنفيذ سنة 1989. - تصل نسبته إلى 30% من حصة البلد العضو. - يكمل اتفاق الاستعداد الإئتماني أو الموسع. <p>7- تسهيل التحويلات النظامية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم تنفيذ سنة 1993. - يمنح للدول التي انتقلت إلى اقتصاد السوق. - تصل نسبته إلى 50% من حصة الدولة العضو. 	<p>- تحرير الأسعار.</p> <p>- مكافأة الأجور.</p> <p>5- تسير المديونية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إعادة هيكلة الديون. - تنسيق التوفيلات. - امتصاص التأخرات. <p>6- إصلاح تجاري:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحرير الجمارك. - تقليص قيود المبادلات.

المصدر: قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة

1988-1995، أطروحة لدكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص 282، 283.

2-1-2-البنك العالمي و دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :وهو بنك تنمية تم تأسيسه بهدف تمويل مشاريع خاصة ومحددة بدقة سواء بشروط قريبة من شروط إمتيازية خاصة بالوكالة الدولية للتنمية أو في صورة مساهمة في المؤسسات خاصة بالشركة المالية الدولية ولقد يخصص هذا الأخير في قضايا التنمية في الوقت الذي كان فيه إهتمام الصندوق منصبا على قضايا الاستقرار النقدي والمالي.

حيث كان في البداية اهتمامه متجها لتمويل مشاريع البنية الأساسية متأثرا في ذلك بتجربته في مجال عادة إعمار أوروبا بعد الحرب ، وهذا قصد إحداث نمو إقتصادي باعتباره مؤشرا على نجاح السياسات الاقتصادية و محققا للرفاهية، إلا أن عددا كبيرا من المشاريع لم تستطيع تحقيق أهدافها مما قاد الى التساؤل و التفكير في البيئة الاقتصادية الكلية و المؤسسية و للمشروعات المعتبرة سببا محتملا للفشل فنجاعة المشروعات الزراعية مثلا تتوقف على نظام الأسعار النسبية الذي يجب أن يكون ملائما للزراعة ، نظام ضريبي لا يعاقب المنتجين ، وتقديم مستوى أدنى من الخدمات العمومية الأساسية للمنتجين و سياسة تعريفية تمكن من تمويل الأرياف بالسلع الاستهلاكية بأسعار مقبولة سياسة نقدية متحكم فيها لا تسمح بانطلاق التضخم مثل هذه الاعتبارات جعلت البنك ينتقل من القضايا الجزئية إلى القضايا الكلية بشكل متداخل مع إهتمامات الصندوق إذ أصبح يمول تبني السياسات معينة مثل سياسة إعادة هيكلة الاقتصاد أو الانتقال إلى القطاع الخاص.

قد ارتبط هذا التغير في اهتمامات البنك بتغير نظريته لمفهوم التنمية بإعطاء دور أساسي واهتمام بارز للرأس المال البشري من خلال الاستثمار في الإنسان عن طريق التعليم والصحة. وإعطاء أهمية أكبر لقضايا التوزيع ولقد اتجه البنك إلى الاهتمام ببرامج التكيف الهيكلي نتيجة انفجار أزمة المديونية مدعما بذلك برامج التثبيت التي يقدمها الصندوق وهذا ما أدى بالمؤسستين إلى التعاون.

أسئلة للمناقشة

أجب على التالي :

1.إليك العلاقتين التاليتين :

$$S - I = (X - M) + Y_f + T_f \dots (*)$$

$$e_x + |e_m| > 1 \dots (**)$$

$$GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^j \beta_{i-1} M_{t-1} + \sum_{i=1}^k GEX_{t-1} \alpha + \varepsilon_t \dots (***)$$

- بين صحة العلاقة (*) ورياضيا ماذا تمثل ، اشرحها إقتصاديا ؟.
 - ماذا تمثل العلاقة (**) و(***) ، ما الهدف من هذه العلاقة ؟.
2. أدرس العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم وفق سام ويلسون -سولو؟.
 3. ماهي أهم فرضيات نظريتي التوازن الاقتصادي في إطار التوقعات الرشيدة واقتصاديات جانب العرض
 4. مالفرق بين التوقعات العقلانية كمتغيرات محددة مسبقا و التوقعات العقلانية كمتغيرات مشاهدة ؟.
 5. حلل نماذج التوقعات الرياضية والذاتية من جانب العرض الكلي ؟.
 6. قارن بين نموذج التوازن العام وفق طريقة المدخلات والمخرجات $(I - O)T$ ونموذج التوازن العام وفق طريقة مصفوفة المحاسبة الاجتماعية SAM ؟.

7. ماهو الفرق الجوهرى بين الاستقرار الاقتصادى والتوازن الاقتصادى والتوازن العام مبينا ذلك بأمثلة واقعية وفق الظروف الاقتصادية ؟.
8. كيف تحدث البطالة الكلاسيكية الإرادية ؟.
9. لتكن لدينا المعلومات التالية عن إقتصاد بلد ما للفترة N :

$Y_t = 1800$	✓ الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للفترة t
$Y_{t-1} = 1700$	✓ الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للفترة $t-1$
$Y_N = 2350$	✓ الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى للفترة N
4	✓ فرق عدد السنوات بين أول وأخر سنة فى الفترة
$Y_0 = 587.5$	✓ الدخل الحقيقى لسنة الأساس
25000	✓ عدد السكان للفترة t
31000	✓ عدد السكان للفترة $t-1$
36000	✓ عدد السكان للفترة N
$A = 5$	✓ الحد الثابت للفترة t

المطلوب منك مايلي :

- 1- مالفرق الجوهرى بين مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية ماهي أهم محددات النمو الاقتصادى وتصنيفاته ؟.
- 2- ماهي المعايير المعتمدة فى قياس النمو الاقتصادى
- 3- قياس النمو الاقتصادى وفق الطرق التالية :
- وفق معدل النمو البسيط
 - وفق معدل النمو المركب
 - وفق طريقة المعادلة الانحدارية
- 4- قياس الناتج المحلى للفرد عند كل فترة

المحور الرابع



السياسة النقدية واليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

المحور الرابع: السياسة النقدية والبيانات تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

أولاً: البنك المركزي: طبيعتها، تطورها وعلاقتها بالسياسة النقدية

1-تعريف ونشأة البنوك: تؤدي البنوك دوراً هاماً في عمل الاقتصاد الكلي ، و تنميته من خلال إسهامها الأساسي في توفير التمويل للنشاطات الاقتصادية، ولتوسيعها ونموها، وبالذات البنوك التجارية منها .

1-1- تعريف البنوك: و إن البنوك لا يوجد تعريف محدد لها بسبب التنوع الواسع في مساهمة المؤسسات التمويلية في تقديم وظيفة أو أكثر من الوظائف التي تؤديها البنوك ، ورغم ذلك فإن بعض هذه المؤسسات التمويلية هي التي يتم اعتبارها بنوك ، في حين لا يتم اعتبار الأخرى كذلك . وهي المؤسسات التي تتعاطى الائتمان ، و تتاجر بأموال الغير .

1-2-نشأة البنوك: تولى القيام بمهمة العمل المصرفي في البداية العديد من الجهات منها :

1-2-1-مقرضي النقود (المرايين)، و الذين كانوا يعتمدون ابتداءً على مواردهم الذاتية الخاصة، وعندما زادت هذه الموارد لديهم ، وزادت الثقة فيهم ، واتسعت الحاجة إليهم ، اخذوا يقبلون الودائع ، وقاموا بمنح القرض ، وبفائدة مرتفعة عادة ، رغم أن كافة الأديان السماوية حرمت أخذ الفائدة على القروض ، بما في ذلك الدين اليهودي الذي يرى البعض بأنه حرم أخذ الفائدة من اليهودي فقط ، ولهذا فقد تركزت عمليات إقراض النقود بفائدة (برياً) باليهود في بداية الأمر ، ثم امتدت لتشمل غيرهم .

1-2-2-التجار، إذ أن توسع الإنتاج ، وزيادة المبادلات الناجمة عن التوسع الاقتصادي، و التخصص و تقسيم العمل الذي رافقه ، أدى إلى زيادة النشاطات التجارية ، وزيادة الأموال لدى التجار ، وزيادة الثقة فيهم ، وهو ما أدى إلى أن يودع الأفراد أموالهم لدى هؤلاء التجار الذين كانوا يتقاضون عمولة على الإيداع ، ثم بعد أن اتضح لهم أن بإمكانهم إقراض النقود بفائدة ، اخذوا يقبلون الودائع و يدفعون مقابلها فائدة، من أجل أن يقوموا بإقراض هذه الودائع بفائدة ، وعادة تكون الفائدة على عمليات الإقراض تفوق الفائدة على الودائع .

1-2-3-الصياغة و الذين مثلوا تاريخياً الشكل الأقرب لوظائف المصارف، فقد كانت مهمتهم أصلاً تتمثل بصياغة الحلي و الجواهر، ومن ثم قيام الأفراد بإيداع أموالهم لدى هؤلاء الصاغة ، بحكم توفر الأمان و الإمكانية لحفظها مع ما لديهم من حلي و جواهر ثمينة ، وبعد ذلك اخذوا يصدرون إيصالات بالأموال المودعة لديهم نتيجة اتساع عدد المودعين لديهم ، و الحاجة لتثبيت و توثيق إبداعاتهم بموجب الإيصالات هذه ، والتي أصبحت تتداول من شخص لآخر ، وبذلك مثلت الإيصالات هذه الأساس للأوراق النقدية المصرفية .

وقد وجدت تنظيمات مصرفية بشكلها القديم و الحديث ، في المجتمعات عبر تطورها التاريخي ، حيث يمكن إرجاع نشأة المصارف إلى ثلاثة عصور وهي :

- العصور القديمة : وفيها تم استعمال المعابد كمصارف كما في بابل القديمة في حوالي 2000 سنة قبل الميلاد ، بسبب أن المعابد كانت تعتبر أكثر الأماكن أماناً و خصوصاً من السرقة ، إضافة إلى التواجد الواسع و المستمر فيها سواء للعبادة ، أو لأنها تعتبر مراكز أسواق اعتيادياً ، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة

- مصارف كبرى في بابل منها مصرف أجنبي في مدينة سيبار ، ومصرف الموارشو في مدينة نيبور، ومصرف الاينازير في مدينة اور ، إضافة إلى وجود العديد من المصارف الأخرى الصغيرة .
- **العصور الوسطى :** حيث تطورت الفعاليات و العمليات المصرفية في أماكن العبادة كذلك ، كما في هيكل الآلة أثينا في مدينة أثينا ، وفي معابد اليونان الأخرى ، و حققت تطورا واسعا في القرن الثالث الرابع الميلادي ، و استمرت الأعمال المصرفية تؤدي بواسطة أديرة الرهبان في القرن التاسع و العاشر و الحادي عشر ميلادي ، واستمر هذا خلال القرون الثلاث التالية .
 - ونتيجة التوسع في النشاطات التجارية ، وما ارتبط بها من إزالة للحواجز الجمركية ، فقد نشأت المصارف في الموانئ التجارية المهمة في العالم ، حيث نشأ أول بنك في برشلونة عام 1401 ، وفي جنوا عام 1408 ، وفي فينسيا عام 1587 ، وفي ميلانو عام 1593 ، وفي القرن السادس عشر في أمستردام عام 1609 ، وفي هامبورغ عام 1619 ، وهكذا تطورت المصارف ارتباطا بتطور التجارة ومراكزها الرئيسية آنذاك .
 - **العصور الحديثة:** يمكن القول بأن المصارف بالمعنى الحديث للمصارف قد نشأت في إنكلترا بتأسيس بنك اسكتلندا عام 1695 ، إذ أعطى لبنك انكلترا حق ممارسة معظم الأعمال المصرفية المعروفة في الوقت الحاضر كقبول الودائع ، و التعامل بالكمبيالات، ومنح القروض ، و إصدار النقود المصرفية ، و كانت معظم قروضه تمنح للإمبراطورية البريطانية ، وتبع ذلك إنشاء المصارف و انتشارها في مختلف دول العالم ، و أخذت تحتل أهمية كبيرة نظرا لتوسع التجارة ، و تطور الصناعة لاحقا ، وازدهار الائتمان باعتباره أسلوب مناسب لطريقة الإنتاج الرأسمالي .
 - **2- طبيعة المصارف المركزية و تطورها :** يعرف المصرف المركزي بأنه عبارة عن مؤسسة مصرفية تقوم بجميع الأعمال المصرفية للدولة ، كما تقوم بممارسة الرقابة النقدية على سياسات المصارف التجارية و غيرها من المؤسسات المالية ، وقد بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر حيث كان الدافع وراء إنشاء المصارف المركزية رغبة الحكومات في التدخل بالنشاط المصرفي و تنظيم و إدارة عمليات الإصدار النقدي التي كانت تتولاها في السابق المصارف التجارية ، لهذا سميت المصارف المركزية في بداية نشأتها ب(مصارف أو بنوك الإصدار) لأنها تولت مهمة الإصدار النقدي و تنظيمه بالحدود و الشروط التي تقرها الحكومة ، ثم أخذت المصارف المركزية تتولى تدريجيا مهمة الرقابة على النشاط المصرفي و توجيهه بما يتناسبو أهداف السياسة الاقتصادية للدولة ، فضلا عن المسؤوليات و المهام الأخرى التي أنيطت بالمصارف المركزية فيما بعد .
 - وكان أول بنك مركزي أنشئ هو بنك السويد عام 1668، وبنك إنكلترا عام 1694. كما أنشئ بنك فرنسا عام 1800 ومصرف هولندا عام 1817 ومصرف النمسا عام 1817 ومصرف اليابان عام 1882. وقد اقتصر وظائف هذه المصارف على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها المصارف التجارية. ولم تمنح هذه المصارف صلاحية إصدار العملة إلا خلال القرن التاسع عشر، وقد كان ذلك عام 1833 بالنسبة لبنك إنكلترا و عام 1897 بالنسبة لبنك السويد. وفي 1/10/1964 بدأ البنك المركزي الأردني أعماله.
 - ولقد أصبحت جميع البلدان على اختلاف نظمها الاقتصادية و السياسية و درجة تطورها و تقدمها الاقتصادي تنشئ لها بنوكا مركزية تترع على رأس الهيكل المصرفي و تدير شؤون النقد و الائتمان المصرفي. هذا و تختلف أهمية البنك

المركزي وحدود فعاليته في التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية و المصرفية و تنفيذه لأدوات السياسة النقدية و الائتمانية بحسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد و درجة تطوره.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات إلى ازدياد السيطرة الحكومية على هذه البنوك مما أدى في النهاية إلى تأميم معظم المصارف المركزية في العالم .

3- وظائف المصارف المركزية : تنحصر وظائف المصارف المركزية في المجالات التالية :

1-3- وظيفة إصدار النقود : يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من الحكومة أو الدولة بحق إصدار النقود ، إذ أن هذه المهمة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات الأخرى، لهذا فإن البنك المركزي يعد مصرفاً حكومياً يخضع للإشراف و التوجيه الحكومي وبحسب القوانين التي تنظم علاقته بالدولة استناداً إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد . إلا أنه في جميع الأحوال تسند إلى البنك المركزي مهمة إصدار النقود و تنفيذ الأسس و المعايير الواجب التقيد بها عند قيامه بالإصدار النقدي.

وتعد هذه الوظيفة للبنك المركزي من أولى الوظائف التي تكفل بها و ارتبطت بمبررات تأسيسه بوصفه بنكاً للإصدار من الناحية التاريخية عن بقية المصارف و المؤسسات المالية الأخرى التي تزاوّل العمل المصرفي و المالي.

وتخضع البنوك المركزية، كما كان في السابق، لقيود قانونية و تشريعية تنظم قدراتها و تحدد إمكاناتها في إصدار العملة. وهذه القيود المفروضة على حرية البنوك المركزية في الإصدار النقدي ترتبط أساساً (بغطاء العملة) من حيث نوعية و طبيعة مكوناته و حجمها أو مقدارها. فعندما كانت معظم النظم النقدية تستند إلى قاعدة الذهب كانت التشريعات الحكومية تقضي باحتفاظ البنوك المركزية برصيد ذهبي كغطاء للعملة التي يصدرها البنك المركزي. وبغية مواجهة طلبات تحويل العملة إلى ما يساويها أو ما يعادلها من ذهب و بحسب شروط قاعدة الذهب التي تناولناها في موضع سابق. كما أن هذه التشريعات و القيود النقدية كانت تهدف إلى عدم جعل قدرة البنوك المركزية على الإصدار النقدي قدرة مطلقة و إنما هي قدرة محددة بهذه القيود نفسها.

وبعد التخلي عن قاعدة الذهب و التحول منها إلى قاعدة النقود الورقية الإلزامية، أصبح غطاء العملة لا يقتصر في مكوناته على الذهب وحده رصيذاً تمتلكه الدولة. و إنما أصبح (الغطاء الفعلي) للعملة الوطنية مرتبطاً و متجدداً أساساً بدرجة تطور الاقتصاد الوطني و قدراته الإنتاجية و التي يمكن أن تنعكس في ميزان مدفوعاته الذي يبين درجة تطور و تنوع المبادلات الاقتصادية للبلد .

فأصبحت مكونات غطاء العملة متنوعة منها أصول مختلفة مثل السندات الحكومية. و الأوراق المالية التجارية، و بعض العملات الرئيسية، فضلاً عن نسبة معينة من الرصيد الذهبي إلى إجمالي العملة الصادرة. إن البنك المركزي يقوم بتنظيم إصدار العملة الوطنية بحسب متطلبات الاقتصاد الوطني . و تقتصر عليه دون غيره مهمة إصدار النقدي بالاستناد إلى مجموعة من التشريعات و القوانين الحكومية التي تسنها الدولة و التي تعد بمثابة الحدود الواجب التقيد بها من قبل البنك المركزي عند قيامه بالإصدار النقدي.

2-3-وظيفة الرقابة على الائتمان المصرفي : إن وظيفة البنك المركزي بوصفه رقيباً وموجهاً للائتمان المصرفي تعد من أهم الوظائف التي يقوم بها حتى يمكن أن تعد هذه الوظيفة بمثابة الوظيفة الأساسية للبنك المركزي ، وأما بقية وظائفه الأخرى سوى وظائف وأعباء تكميلية لوظيفته الأساسية رقيباً للائتمان المصرفي.

ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي باتخاذ مجموعة من القيود والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم نشاط الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة والمناسبة. ويتم ذلك من خلال رقابته لعمليات الإقراض والاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم وكمية وسائل الدفع و على عرض النقد وإجمالي السيولة المحلية في البلد .

لهذا فإن أهمية الرقابة الائتمانية التي يتولاها البنك المركزي ترتبط بطبيعة الآثار التي تتركها التغيرات في عرض النقد و السيولة المحلية الإجمالية على قيمة العملة الوطنية أو على قوتها الشرائية ثم النشاط الاقتصادي للبلد، إذ يقوم البنك المركزي بمهمة الرقابة على الائتمان المصرفي بهدف تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية ومن خلال التأثير في حجم المعروض النقدي الذي يؤثر على قيمة العملة. وهذا يتطلب تحديد حجم مكونات عرض النقد التي يكون للمصارف التجارية دور مهم فيه من خلال قدرتها على التوسع أو الانكماش في منح القروض والقيام بالاستثمارات المصرفية المختلفة و التي تنعكس في المحصلة على كمية عرض النقد ثم تترك آثارها على المستوى العام للأسعار ومن بعد على القوة الشرائية للعملة الوطنية . لهذا لا بد للبنك المركزي من رسم وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية الكفيلة بتحقيق قدر مناسب من النمو والاستقرار الاقتصادي ولهذه السياسة أدواتها المختلفة (الكمية منها و النوعية المباشرة) التي يؤدي استخدامها إلى التأثير في كمية و نوعية الائتمان المصرفي ومن ثم التأثير في عرض النقد الذي ينعكس فيما بعد على الاستقرار النقدي و النمو الاقتصادي للبلد.

3-3-وظيفة البنك المركزي كمستشار للحكومة : يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بمهمة بنك الحكومة و مستشارها المالي ، وقد تولت البنوك المركزية هذه المهمة تاريخياً بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة ، وأصبحت الحكومات تحتفظ بحساباتها لدى بنوكها المركزية و تقوم بتنظيم المدفوعات الحكومية . وتقدم البنوك المركزية سلفاً وقروضاً قصيرة الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت الذي يطرأ على الميزانيات السنوية ، وعند حالات الضرورة والحاجة إلى قروض استثنائية ، فضلاً عن ذلك فإن البنك المركزي يقوم بإصدار القروض العامة الحكومية وتولي خدمتها . كما يضع البنك المركزي خبرته النقدية و المصرفية تحت تصرف الحكومة ، ويتولى المهام التي توكل إليه من قبلها مثل الرقابة على الصرف الأجنبي و التحويل الخارجي و تقديم المشورة عند عقد القروض الحكومية سواء كانت محلية أم خارجية .

3-4-وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي : يعد قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير أو النهائي للجهاز المصرفي من الوظائف المهمة . و المقصود بهذه الوظيفة استعداد البنك المركزي لتقديم المعونة المطلوبة من المصارف لتنشيط السوق الائتماني في حالات الضيق المالي وعن طريق وضعه ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة في هذا السوق ، وجعلها تحت تصرف المصارف التجارية وبقية المؤسسات الائتمانية الأخرى سواء أكان ذلك بتقديم القروض مباشرة إليها أم بإعادة خصم الأوراق المالية المقدمة إليه من هذه المصارف، أو قيامه بعمليات السوق المفتوحة بغية

المحافظة على سيولة النظام الائتماني و مرونته. كما قد يذهب البنك المركزي في تحقيق ذلك إلى التعامل مباشرة مع الأفراد والمشروعات .

وهذا لا يعني التزام البنك المركزي في وضع موارده في متناول أيدي المصارف فقدانه لسلطته الرقابية عليها و خاصة في تأثيره على خلق الائتمان بل العكس تماما إذ إنه يستطيع أن يفرض شروطه التي يراها مناسبة فيما يخص الأفراد ومن خلال تحديده لأسعار الفائدة و شروط تسديد القروض بما يتفق و أهداف السياسة النقدية و الائتمانية التي يمارسها، بحيث تكون هذه الوظيفة (كمقرض أخير للجهاز المصرفي) شرطا ضرورياً لإنجاح مساعيه الرامية إلى فرض رقابته المصرفية و الائتمانية على الجهاز المصرفي .

3-5- البنك المركزي بنك البنوك : يحتل البنك المركزي منزلة بنك البنوك في الجهاز المصرفي. فعن طريق تقديمه للقروض و التسهيلات و المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي في أثناء الأزمات الاقتصادية و في أثناء الحاجة بصفته المقرض الأخير للجهاز المصرفي و الائتماني، و اعتماد الحكومة و بقية المصارف عليه في الاحتفاظ بأرصدها و احتياطياتها النقدية لديه، و تكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين هذه الأطراف بإجراء المقاصة فيما بينها و تصفية قيمة الشيكات المسحوبة على مصرف معين مع قيمة الشيكات الصادرة لصالحه أو لحسابه من مصرف أو جهة أخرى بحيث تظهر في نهاية عملية المقاصة الأرصدة المتبقية لصالح مصرف أو آخر. و هذا الإجراء (المقاصة) لا يسهل تسوية المدفوعات بين أجزاء النظام المصرفي فحسب بل يساهم في توفير استعمال النقود لأغراض تسوية العمليات المصرفية أيضا ، لهذا فإن البنك المركزي يحتل هذه المكانة بحكم الخدمات الكبيرة التي يقدمها للجهاز المصرفي.

3-6- البنك المركزي مجمع لاحتياطيات المصارف: تحتفظ المصارف التجارية باحتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي ، و قد تولى البنك المركزي هذه المهمة تاريخياً عندما كانت عوامل السيرو و الملائمة تحفز المصارف التجارية على إيداع فائض احتياطياتها النقدية لدى بنك الإصدار (البنك المركزي فيما بعد) و بصفة خاصة عندما كان بنك الإصدار يتولى مهمة تسوية الحسابات فيما بين أطراف الجهاز المصرفي.

و يترتب على إيداع الاحتياطيات النقدية الفائضة عن حاجة المصارف إلى البنك المركزي تجميع هذه الأرصدة في مجمع واحد (البنك المركزي) و وضعها تحت تصرف المصارف بمجموعها و لسد حاجة كل واحد منها مما يحتاجه من الأرصدة النقدية ، بما يؤدي في النهاية إلى تأمين سيولة الجهاز المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز . و لقد تحول الأمر فيما بعد إلى قيام المصارف التجارية بحكم القانون أو الأعراف المصرفية بإيداع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي (نسبة الاحتياطي النقد القانوني) و قد أصبحت هذه النسبة أداة من أدوات البنك المركزي في فرض رقابته المصرفية و سيطرته على النشاط الائتماني مما ساعده على مزاولته سلطاته النقدية و المصرفية المضمونة بحكم القانون و التشريعات الحكومية.

4- البنك المركزي و السياسة النقدية: يعتبر رسم السياسة النقدية و تطبيقها أحد أهم الوظائف الأساسية للبنك المركزي من أجل خدمة الاقتصاد و تطويره، من أجل تنظيم الجانب النقدي و المالي في الاقتصاد ، و تحديده بالشكل الذي يلي متطلبات ذلك ، و يحكم من خلالها عمل البنوك و الرقابة و الإشراف عليها و توجيهها ، و كذلك يؤثر من خلالها على عمل الأسواق النقدية المالية ، و بما يضمن تحقيق أهداف السياسة النقدية هذه ، والتي يفترض في أنها ينبغي أن تكون مشتقة من الأهداف الاقتصادية العامة و بحيث يقود ذلك إلى تحقيق الاستقرار النقدي من أجل

تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء على المستوى المحلي أي استقرار عمل النشاطات الاقتصادية المحلية ، و ضمان توسعها ونموها ، أو على المستوى الخارجي بضمن تحقيق استقرار تعاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي وضمن توسعها ، ونموها، ومن ثم توسع الاقتصاد و تطوره ، وبالتركيز على أهم الجوانب المتصلة بذلك ، والتي تسهم فيه بدرجة أكبر من غيرها ، وبالشكل الذي يسهم في عمل الاقتصادي وتنميته .

والسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) بخصوص الجوانب النقدية ، وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية .

ولذلك فإن أهم الجوانب التي تتجه السياسة النقدية نحو التأثير عليها ، وتوجيهها، وتنظيمها، والإشراف والرقابة عليها ، تتمثل في :

1-4-تنظيم عرض النقد و الطلب عليه بحيث يتحقق تناب بين حجم التدفقات النقدية و حجم التدفقات السلعية، وبحيث لا تحصل زيادة في عرض النقد على الطلب على النقود ، والتي تقود إلى التضخم أو زيادة في الطلب على النقود على عرض النقود، و التي يمكن أن تقود إلى الانكماش، وبالتالي تلافي المساوئ والأضرار السلبية التي ترافق كل من التضخم و الانكماش في الاقتصاد ، وبحيث يتحقق استقرار نقدي محلي يحقق الثبات النسبي في الأسعار المحلية ، أي في قيمة العملة المحلية ، و كذلك تحقق استقرار في قيمة العملة الخارجية ، أي استقرار سعر صرفها إزاء العملات الأخرى لتأمين ثبات نسبي في قيمتها الخارجية بالشكل الذي يحقق استقرار في تعاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي من خلال تنظيم عرض العملة المحلية بحيث يتناسب مع الطلب عليها في الخارج و الذي يقابله تنظيم عرض العملات الأجنبية بحيث يتناسب مع الطلب عليها لتأمين مع الطلب عليها لتأمين عرض العملات الأجنبية مع الطلب عليها ، وذلك كله من أجل تأمين الاستقرار النقدي على المستوى المحلي والخارجي ، والذي يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي محلياً و خارجياً ، وفي إطار العمل على تحقيق توسع الاقتصاد وتنميته .

2-4-تنظيم عمل المصارف و الإشراف عليها بحيث يتحقق عرض من الائتمان المصرفي يتناسب مع الطلب على هذا الائتمان في الاقتصاد ، والذي يبلي احتياجاته بالقدر و الوقت و المكان و المجال المعين ، وبحيث تعمل السياسة النقدية على توجيه الائتمان المصرفي نحو المجالات الأكثر أهمية لتلبية احتياجات عمل النشاطات و القطاعات الاقتصادية ، وبما يضمن توسعها و نموها ، وبالتركيز على المجالات التي يثبت ضعف توجه الائتمان نحوها رغم أهميتها للاقتصاد ولأفراده و للمجتمع ، من خلال أدوات السياسة النقدية التي يمكن أن تحقق ذلك كأن يتم تحديد أسعار فائدة أقل للائتمان الذي يمنح لهذه النشاطات و القطاعات ، أو أسعار صرف مناسبة لممارسة نشاطاتها ، وقد يستدعي الأمر في حالات الضرورة التوجه نحو تحديد سقوف أو حجوم ائتمانية خاصة بهذه القطاعات و النشاطات الاقتصادية الأكثر أهمية في الاقتصاد .

3-4-تنظيم و توجيه عمل الأسواق النقدية و المالية ، من أجل ربط عملها هذا بخدمة الاقتصاد و دمجها بعمله ، و بالشكل الذي يمكن أن يقود إلى الإسهام بفاعلية في توفير الموارد المالية اللازمة لعمل النشاطات الاقتصادية ، و توسعها و نموها ، و ذلك من خلال توفير استخدامات للموارد المالية تحقق عائداً لأصحابها عن طريق الفرص المرحة للاستثمار التي يمكن أن توفرها الأسواق النقدية و المالية هذه وبما يؤمن خدمتها للاقتصاد ، و الإسهام في

تسيير نشاطاته من خلال إسهامها في توفير التمويل اللازم لذلك ، ورغم أن تأثير السياسة النقدية على السوق النقدية يكون أكبر من هذا التأثير على السوق المالية ، بسبب ارتباط السوق النقدي الأكثر قوة بالسياسة النقدية .
و استناداً إلى كل ما سبق ، فإن هنالك العديد من الأدوات التي يمن استخدامها في السياسة النقدية ، والتي من أهمها ما يلي :

4-4- سعر الفائدة قصير الأجل ، أي سعر الفائدة الذي يتم التعامل به في السوق النقدية و الذي يؤدي دوره في عمليات الإقراض و الاقتراض ، وبالذات السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية ، و الذي يمثله سعر الخصم الذي تخصص به هذه البنوك الأوراق التجارية لديها ، و السعر الذي تفرضه هذه البنوك على المقترضين منها سواء من خلال السحب على المكشوف (الحساب الجاريين المدين) للمتعاملين معها من الذين يمارسون النشاطات الاقتصادية ، أو على قروضها الشخصية ، وهو السعر على قروض البنوك التجارية القصيرة الأجل ، كما أن سعر الفائدة قصير الأجل يمكن أن يمثله سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية على الودائع لديها لأن هذه الودائع ترتبط في معظمها بالأجل القصير ، و الذي هو غالباً سنة فأقل ، و البنك المركزي يمكن من خلال سياسته النقدية أن يترك سعر الفائدة ليتحدد من خلال العرض و الطلب على استخدام النقود لأجل قصير ، كما يمكنه أن يتدخل في تحديد سعر الفائدة هذا سواء بالتحديد المباشر له ، أو بالتأثير على تحديده بالإجراءات التي تحقق أهداف السياسة النقدية ، حيث قد يحدد سعر فائدة للإقراض قصير الأجل على القروض و النشاطات الإنتاجية ، بشكل يقل عن سعر الفائدة للإقراض قصير الأجل للنشاطات غير الإنتاجية، وبالذات القروض المرتبطة بتمويل نشاطات غير ضرورية، سواء كانت شبه ضرورية، أو كمالية ، وبالشكل الذي يوفر التمويل للنشاطات الأكثر أهمية ويحد من التمويل للنشاطات الأقل أهمية و ضرورة للاقتصاد و المجتمع و أفراده ، و مما لا شك فيه أن مستوى سعر الفائدة للأجل القصير يرتبط بسعر الفائدة للأجل المتوسط و الطويل، و الذي يفوق عادة سعر الفائدة للأجل القصير ، و يؤدي في الغالب إلى تخفيض هذا السعر للفائدة للأجل المتوسط و الطويل عند انخفاض مستوى سعر الفائدة قصير الأجل ، و العكس صحيح.

ولذلك عندما يرى البنك المركزي حاجة الاقتصاد للتوسع في الإقراض الممنوح لتمويل النشاطات الاقتصادية بغية تحقيق النمو و التطور فيها بأن يؤثر على سعر الفائدة قصير الأجل المتوسط و الطويل ، وبما يؤدي إلى انخفاض كلفة الاقتراض التي يمثلها سعر الفائدة ، و بذلك تتاح إمكانية التوسع في توفير الائتمان لتمويل النشاطات الاقتصادية و يحصل العكس في حالة حاجة الاقتصاد لتقليص الائتمان، وبالذات في حالة وجود تضخم في الاقتصاد.

4-5- تحديد سعر إعادة الخصم ، و الذي يمثله سعر الفائدة يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية لديه ، و الذي يفرضها البنك المركزي على المصارف التجارية عندما تقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي ، و التي سبق أن قامت هي بخصمها لديها ، حيث أن البنك المركزي يمكن أن يحدد سعر إعادة خصم منخفض عندما يريد تحقيق توسع في عمليات الإقراض المصرفي من أجل تحقيق التوسع في النشاطات الاقتصادية ، أو معالجة الركود الاقتصادي مثلاً، إذ أن السعر المنخفض هذا يشجع المصارف التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي، و بذلك تتسع قدرتها على الإقراض للمتعاملين معها، في حين أن البنك المركزي عندما يريد تقليصاً في عمليات الإقراض المصرفي لمعالجة التضخم في الاقتصاد فإنه يقوم بتحديد سعر إعادة الخصم بمستوى مرتفع يقلل من توجه المصارف التجارية نحو إعادة خصم الأوراق التجارية لديه، و بذلك تقل قدرتها على إقراض

قدرتها على إقراض المتعاملين معها ، وخاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن هنالك علاقة وثيقة بين سعر إعادة الخصم ، وسعر الفائدة في السوق ، وبالذات في السوق النقدية ، أي سعر الفائدة للأجل القصير، ومن ثم مع سعر الفائدة للأجل المتوسط و الطويل ، حيث أن تحديد سعر إعادة خصم منخفض من قبل البنك المركزي، يقود بالضرورة وفي الغالب إلى تحقيق سعر خصم منخفض ، ويتبعه انخفاض مستوى سعر الفائدة للأجل المتوسط و الطويل في الغالب، في حين أن رفع سعر إعادة الخصم الذي يرافقه رفع سعر الخصم ، يؤدي إلى رفع كلفة الاقتراض، وهذا يدفع المصارف التجارية و المتعاملين معها على تقليص قروضهم ، وبذلك يستخدم سعر إعادة خصم منخفض عندما يكون مطلوباً توسيع النشاطات الاقتصادية، ومعالجة حالات الركود و الانكماش في هذه النشاطات ، ويتم تحديد سعر إعادة خصم أعلى عندما يكون مطلوباً معالجة حالة التضخم في الاقتصاد من خلال تقليص عمليات الإقراض ، وبالتالي تقليص عرض النقد فيه .

4-6-6 عمليات السوق المفتوحة حيث أن البنك المركزي يمكنه ومن خلال السياسة النقدية التي يتبعها التأثير على حالة الاقتصاد وعن طريق عمليات السوق المفتوحة، والتي يتم بموجبها دخول البنك المركزي الأسواق النقدية و المالية بصورة مباشرة كمتعامل فيها، أي كبائع و مشتري في الأسواق هذه وحسب حالة الاقتصاد و حاجته ، إذ أنه في الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد من الركود و الانكماش الاقتصادي ، و التي تبرز فيه حاجته إلى توسيع عرض النقد في الاقتصاد من أجل توفير التمويل اللازم للتوسع بنشاطاته ، فإنه يدخل كمشتري للأوراق المالية في السوق النقدية ، وبذلك يضخ نقوداً في الاقتصاد كمقابل لشرائه الأوراق المالية من السوق ، وبذلك يتوسع عرض النقد، ويتوفر التمويل لتوسيع النشاطات الاقتصادية التي تعاني من الركود أو الانكماش الاقتصادي ، أما في الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد من التضخم، وزيادة عرض النقد في الاقتصاد ، افتراضاً ، وحيث تبرز حاجة الاقتصاد إلى تقليص عرض النقد فيه لمعالجة حالة التضخم، فإن البنك المركزي ومن خلال سياسته النقدية يقوم ببيع الأوراق المالية في السوق ، وبهذا يتم سحب النقود من السوق مقابل بيعه الأوراق المالية فيه ، وبذلك يتم تقليص عرض النقد، ومعالجة حالة التضخم في الاقتصاد .

4-7-7 الوسائل الأخرى، يمكن أن يتبع البنك المركزي العديد من الوسائل الأخرى التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي في إطار سياسته النقدية لتحقيق أهدافها في خدمة عمل الاقتصاد و تطويره ، ومن بين هذه الوسائل الإقناع الأدبي الذي يمارسه البنك المركزي مع الجهات لتحديد قروضها بقدر يتناسب مع حالة الاقتصاد و حاجته .

• الوسائل النوعية و الكمية المباشرة ، و التي يمكن للبنك المركزي إتباعها، وبالذات عندما تعجز أو تضعف فعالية الوسائل غير المباشرة عن تحقيق أهداف السياسة النقدية كما هو الحال في الدول النامية، حيث تم الأخذ بمثل هذه الوسائل الكمية و النوعية المباشرة في الدول التي اتبعت توجهاً اشتراكياً آنذاك، وهذه الوسائل يمكن أن يتمثل بعضها في تحديد كمي للائتمان أي تحديد حجمه سواء على مستوى الاقتصاد أو قطاعاته كما أن هذا قد يتم من خلال تحديد نزع الائتمان في إطار هذا الحجم (الكم) من الائتمان المصرفي الذي تمنحه المؤسسات المصرفية في الاقتصاد ، وبحيث يتم تحديد وجهته سواء للأغراض الاستهلاكية ، أو للأغراض الاستثمارية أي الائتمان الذي يتم استخدامه في تمويل إقامة المشروعات و توسيع ما هو قائم منها ، وبشكل يتم فيه مراعاة حاجة الاقتصاد للنشاطات التي يتم تحديد توجه الائتمان نحو تمويلها، وحسب أهمية هذه الحاجة

، و ضرورتها، سواء لتلبية احتياجات السكان ، و المجتمع ككل ، أو لتأمين متطلبات تطور الاقتصاد وتنميته ، و بحيث يتم توجيه قدر أكبر من الائتمان المصرفي نحو المجالات هذه ، والتي قد لا تتجه الموارد التمويلية نحوها ، رغم أهميتها المرتفعة ، بسبب طول فترة استرداد الأموال فيها ، و ارتفاع درجة مخاطرتها، وقد تقل ربحيتها، و تزداد الصعوبات في استخدام الأموال في هذه المجالات، مقارنة باستخدام الموارد المالية في المجالات البديلة وتوجه الائتمان نحو توفير التمويل لها ، والتي قد تكون أقل أهمية و ضرورة للاقتصاد و أفراده و المجتمع، بسبب كونها قد تحقق ربحاً أكبر و خلال فترة أقل ، و بدرجة مخاطرة أدنى .

ثانياً: عوامل نجاح السياسة النقدية

تتلخص آليات و عوامل نجاح السياسة النقدية في الإصلاحات الراهنة الواجب تنفيذها في مجال النقد و التي ينبغي على الحكومات العمل على إنجازها بالإضافة إلى تحريرها من الضغوطات و العراقيل الخارجية التي تعيق عملها كسلطة نقدية .

1- استقلالية البنك المركزي: تدور الدراسات النظرية الخاصة بأعمال البنوك المركزية في العصر الحديث و كذلك الممارسة التطبيقية لهذه الأعمال في الواقع العملي حول الاتجاهات التضخمية المتضمنة في ثنايا الصراع بين الآثار القصيرة و الطويلة المدى للتوسع النقدي و بين إغراء التمويل النقدي للإنفاق الحكومي من ناحية ، و حول الصراع بين المنافع التي تعود من عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية و بين مبدأ المساءلة أما الرأي العام لهؤلاء المسؤولين عن اتخاذ القرارات الهامة و الحساسة فيما يخص السياسات المختلفة للدولة من ناحية أخرى . فإذا كانت الآراء قد انتهت إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار أضحى هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية التي أصبحت بدورها الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي ، فلا بد إذن أن يتوفر له المناخ المناسب لقيامه بدوره على النحو الذي يمكنه من تحقيق هذا الهدف ، وهنا ثارت مشكلة تبعية البنك المركزي للسلطة التنفيذية، و اضطرابه لتنفيذ الأوامر الخاصة بتوجيه السياسة النقدية بما يتفق و الأهداف المراد تحقيقها. وعلى إثر هذا التعارض بين الهدفين السابقين فرضت قضية استقلالية البنك المركزي نفسها باعتبارها الشرط اللازم لوضع و تنفيذ السياسة النقدية من أجل تحقيق استقرار الأسعار و المحافظة على قيمة العملة .

ولقد توالى التعديلات في تشريعات عمل البنوك المركزية في العديد من بلدان العالم المتقدمة منها و النامية ، وبالطبع هذا الاتجاه له أسباب و حججه و انتقاداته التي يمكن إيرادها عليه . ومن الحجج للاستقلالية نجد الحجة التي تطرح بشأن استقلالية البنوك المركزية هي مصداقية السياسة النقدية و قدرتها على التحقيق و الإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار و حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية ، وبالتالي تكون السياسة النقدية أكثر فعالية .

ويرى البعض الآخر أن ربط السياسة النقدية بقاعدة قانونية قد لا تكون مرنة يمكن أن يؤدي إلى حالة الانزلاق ، و عدم تحقيق ذلك الهدف إلى وضع مصداقية السلطة النقدية في موقف غير سليم .

وبما أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ، فإنه يجب أن لا تكون استقلاليتها تامة عن الحكومة في كل شيء ، سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية و الائتمانية أو الهيكل التنظيمي ، أي أن استقلاليتها داخل الحكومة وليس عن الحكومة .

ويمكن تحديد معايير الاستقلالية فيما يلي :

- تعيين وإنهاء خدمات محافظ السلطة النقدية وطول فترة خدمته .
- صياغة السياسة وتمثل أسلوب السلطة التنفيذية و السلطة النقدية في توجهات السياسة النقدية ومشاركة البنك المركزي في عملية إعداد الميزانية .
- أهداف السلطة النقدية والأهمية بالنسبة لاستقرار الأسعار بينها .
- الحدود الموضوعية على إقراض السلطة النقدية للحكومة من حيث الحجم والاستحقاق وسعر الفائدة وشروط تقديم السلف والتوريق .

ومن أهم نماذج البنوك المركزية الأكثر استقلالية تعتبر ألمانيا وسويسرا والولايات المتحدة هي أكثر النماذج التي تكون فيها البنوك المركزية مستقلة وفقا لغالبية الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع ، كذلك تعتبر تجربة نيوزيلندا في منح الاستقلالية لبنكها المركزي بمثابة نموذج حديث للدول الأخرى ، أيضا جاء التنظيم الخاص بنموذج آخر أكثر تقدما في تأكيد استقلالية البنوك المركزية .

أما فيما يخص الدول النامية فإنها قامت ببعض الإصلاحات ومن تشريعات تحت على منح استقلالية أكبر للبنوك المركزية إلا أن درجة الاستقلالية تختلف من بلد لآخر وهي أقل استقلالية مقارنة بالبلدان السابقة الذكر .

وخلاصة القول ، رغم أن الشواهد التطبيقية ليست حاسمة حتى الآن إلا أنه يمكن القول أن استقلالية البنك المركزي تخضع لقوة اقتصاد البلد ومدى ثقة الحكومات في أفرادها المسؤولين على تجهيزها وكذا مستوى الديمقراطية الذي تعرفه هذه الدول .

2- تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة : يعتبر تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة من أهم الأهداف التي ركز عليها صندوق النقد الدولي وقد اعتمد على مجموعة من الأدوات والتي تتمثل في :

1-2- ترشيد النفقات العامة : بقصد بها تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذه الاتفاق و القضاء على أوجه الإسراف و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة و ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية : تحديد حجم أمثل للنفقات العامة ، إعداد دراسات الجدوى للمشروعات ، الترخيص المسبق من السلطة التشريعية ، تجنب الإسراف و التبذير .

2-2- رفع الإيرادات العامة : تمثل مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها و أملاكها الذاتية او من مصادر خارجية عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة ، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و المالية و من خلال ما تقدم يتضح أن الإيرادات العامة متعددة توضيحها في النقاط التالية :

1-2-2- إيرادات الدولة من أملاكها : تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من دخل الأموال المملوكة لها ، و تقسم ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة إلى :

- أملاك عامة : هي الأموال التي تمتلكها و تخضع لقانون العام و أحكامه ويكون غرضها المنفعة العامة .
- أملاك خاصة : هي أملاك تملكها الدولة ملكية خاصة ، و تتولى بهذه الصفة إدارتها و استثماراتها .

أ- الضرائب : الضريبة هي أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهاية وبلا مقابل قصد تغطية الأعباء العامة و تتمتع بمجموعة من الخصائص فتعتبر بأنها مبلغ نقدي و فريضة إلزامية دون مقابل وبصفة نهائية .

ب- القروض : تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيرادات في حالتين الأولى عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى ، و الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين .

2-2-2-أساليب الدولة في زيادة الإيرادات العامة : تسعى الدولة إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال العديد من الأساليب أهمها دفع المعدلات الضريبية و الزيادة من حصيلتها و إعادة تنظيمها لأن النظم الضريبية في الدول التي تحتاج إلى برامج صندوق النقد الدولي تتميز بتحيزها ضد الإنتاج للتصدير و السلع الفلاحية القابلة للتسويق ، وبالتالي فإن هذا التحيز يؤثر سلبا على الاستثمار ومن هنا فإن إصلاح النظام الضريبي ينطوي على :

- الانتقال من الضرائب النوعية على الدخل إلى الضرائب الشاملة .
 - رفع معدلات الضرائب على دخول المؤسسات العمومية و تغير قيمة الضرائب .
 - رفع أسعار مواد الطاقة فرض ضرائب مبيعات عامة التخفيف من بعض رسومات الاستيرادإلخ .
- كما أن إحدى السمات الأساسية للهيكل الضريبي في البلد الذي يخضع بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي في مجال الإصلاح المالي هي :

- تخفيض الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية ؛
- زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة الأخرى
- زيادة المجال الضريبي للدخل الشخصي .
- تخفيف العبء الضريبي على القطاع الخاص الوطني والأج؛ني .

3.تخفيض الدعم : يوصي صندوق النقد الدولي بتخفيض كل أشكال الدعم سواء الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية أو المواد الغذائية الأساسية و على وجه الخصوص دعم السلع التموينية الأساسية - كالقمح و الدقيق - بحيث يتم إلغاء الدعم الحكومي لهذه السلع إما مرة واحدة و تدريجيا إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل و مبرر الصندوق في رفع الدعم عن أسعار هذه السلع بأن الدول النامية ضلت تدعم العديد من السلع و الخدمات كي تصل إلى المستهلكين بأسعار منخفضة و قد رأى هذا الأمر إلى زيادة الطلب عليها بدرجة كبيرة تفوق قدرة الجهات المقدمة لهذه السلع و الخدمات على زيادة عرضها وبالتالي اضطرت حكومات العديد من الدول إلى زيادة الإنفاق العام الموجه بهذه السلع و الخدمات لمواجهة الطلب المتزايد عليها وكانت النهاية زيادة الأعباء على موازنتها العمومية بالإضافة إلى إلغاء الدعم المقدم لوحدات القطاع العام الخاسرة و ذلك من خلال تصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو إعادة هيكلتها على أسس اقتصادية بحيث تكون قادرة على تحقيق الربح .

تعتبر سياسة الصرف الأجنبي بصفة مؤكدة على دور الدولة بكل مقوماتها التقليدية على المستوى الدولي وبثقلها الاقتصادي في عالم أصبحت قوى السوق هي المحدد الأساسي لكل قرارات السياسة الاقتصادية ، حيث تلعب سياسة الصرف دورا مهما و أساسيا في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري .

ثالثا: السياسة النقدية آلية لتحقيق استقرار أسعار الصرف والتوازن الخارجي

سوف يتم التطرق إلى المفاهيم الخاصة بسعر الصرف في البداية ثم الانتقال إلى محددات سعر الصرف ، و الانتهاء باستعراض نظم الصرف المختلفة .

1-المفاهيم الخاصة بسعر الصرف: يتطلب فهم سياسة الصرف الأجنبي التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بها و ذلك بداية بتعريف سعر الصرف و أشكاله المختلفة و أهميته بالإضافة إلى سوق الصرف و العوامل المؤثرة فيه و أهداف سياسة الصرف الأجنبي .

1-1-تعريف سعر الصرف : يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين ، فأحد العملتين تعتبر سلعة و العملة الأخرى تعتبر ثمننا لها .

ويعرف أيضا بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم .

1-2-أشكال سعر الصرف : وتتمثل في التالي :

- سعر الصرف الاسمي : يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية ، و يؤدي التعادل بين عنصري العرض و الطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات .

- سعر الصرف الحقيقي : هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في بلدين ، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي (P*) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي :

$$\epsilon = EP^*/P \dots \dots (1)$$

حيث يعكس ϵ الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

- سعر الصرف الفعلي الحقيقي : سعر الصرف الفعلي الحقيقي (re) هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (ne) معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية و المحلية.

يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج .

- سعر الصرف التوازني : هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي .

1-3-أهمية سعر الصرف : وتتمثل أهمية سعر الصرف في التالي :

- يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري .

- يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر ، واستخدام سعر الصرف النقدي يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية .

- كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف و الأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد و بالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية .

2- دور السياسة النقدية في استقرار أسعار الصرف: اتبعت الدول ابتداء من عام 1931 وسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت أهم تلك الوسائل هي :

1-2- تخفيض القيمة الخارجية للعملة : يمكن ان تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها و عملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا ، وفي الحياة العملية فلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملتها ولكنها كثيرا ما تلجأ إلى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية، وعلى الأخص مشاكل ميزان المدفوعات . فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان الحسابي ، وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية ، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي ، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات .

كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات ، على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته وورداه ، فإذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي قامت بها بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرنا كذلك ، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات.

2-2- الرقابة على الصرف : يشمل هذا النظام في تدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف ، أي التأثير على ظروف العرض والطلب للصرف الأجنبي ، و الهدف من وراء هذا التدخل يتمثل غالبا في تشجيع بعض الصناعات التصديرية ، تحديد مجالات استخدام الصرف الأجنبي كما قد يتمثل الهدف في اختيار المتعاملين أو الدول التي سيتم التعامل معها .

ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية؛

- منع التسوية القبلية للواردات ؛
 - الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة .
 - تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة ، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.
- 2-3- وسائل الرقابة على النقد الأجنبي : تتخذ وسائل الرقابة على النقد الأجنبي صورتين : رقابة مباشرة ورقابة غير مباشرة . وتتمثل صور الرقابة المباشرة في نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و التصدير والرقابة على الصرف الأجنبي والاتجار الحكومي المباشرة . أما أساليب الرقابة غير المباشرة فتتضمن الرسوم الجمركية و إعانات التصدير وتغيير القيمة الخارجية للعملة .

3- سعر الفائدة كأداة لتحقيق التوازن الخارجي : سعر الفائدة هو الأداة التقليدية لتوجيه سعر الصرف ، فبتحديد هذا السعر تستطيع السلطات النقدية التأثير على عرض النقود والطلب عليها ، بكيفية تساهم في تحقيق التوازن في سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب للعملة المحلية .

إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال بدرجة كافية ، تستطيع الدولة بواسطتها أن تعرض الاختلال الذي يمكن أن يحدث في ميزان المدفوعات الناتج عن المعاملات التجارية ، وهنا يبقى سعر الصرف في حالة توازن

عند سعر صرف العملة القوية ، مثل الأورو و الدولار ، أما في حالة سعر الصرف الثابت أو شبه الثابت فإن تأثير سعر الفائدة يساهم في إحكام الرقابة المباشرة على عرض النقود و الطلب عليها ، مع تعديل المقابل الخارجي .
وبما أن التوازن الخارجي يعرف على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات ، إذا ما هو أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ؟ :

كما هو معروف عندما يتعرض ميزان المدفوعات لأية دولة إلى عجز ، فإنها تقوم بخفض قيمة عملتها الخارجية أي ترفع من سعر الصرف الأجنبي ، مما يجعل السلع المستوردة من الخارج بالنسبة للمستهلك الأجنبي، وهذا يكون سببا في رفع الصادرات وتخفيض الواردات ، ولكن هذا الأثر لا يتحقق إلا بتوفير الشروط الآتية :

أ- بالنسبة للصادرات : وتمثل في التالي :

- أن يكون العرض المحلي للسلع المصدرة مرنا ، بمعنى أن يكون الإنتاج المحلي للسلع المصدرة قابلا للزيادة حتى تكون له القدرة لمواجهة الطلب المتزايد عليه ، دون إحداث أية زيادة في الأسعار المحلية لهذه السلع .
- أن يكون الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرنا كذلك .
- عند قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها يجب ألا يقابله نفس الإجراء من الدول الأخرى التي تنتج نفس السلع .

ب- بالنسبة للواردات : وتمثل هذه التغيرات في التالي:

- أن يكون الطلب المحلي على الواردات من السلع مرنا ، وحتى يتحقق ذلك لابد على الجهاز الإنتاجي المحلي أن تكون له القدرة على إنتاج سلع محلية بديلة أو مشابهة للسلع الأجنبية حتى يستطيع المستهلك المحلي تحويل طلبه من الإنتاج الأجنبي إلى الإنتاج المحلي عند انخفاض سعره مقارنة بمثيله الأجنبي .
- أن يتمتع عرض الواردات بالمرونة الكافية : بمعنى سيقوم المصدر الأجنبي بتخفيض الكمية المعروضة في أسواق الدولة في حالة انخفاض الطلب علة منتوجه ، أما إذا قام المصدر الأجنبي بتخفيض سعره هذا المنتج المعروض بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة ستبقى أسعار الواردات المحلية مستقرة وثابتة ولن يقل الطلب عليها .

4-التحكم في المعروض النقدي الوسيلة الوحيدة لتحقيق سياسة نقدية ناجحة :عندما يفقد سعر الصرف كفاءته في إصلاح عجز ميزان المدفوعات ، بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على التوسع في إنتاج سلع التصدير عند ارتفاع الطلب عليها أو بسبب عدم مرونة الطلب على المتغيرات الاقتصادية ، أو بسبب مخاطر اعتماد الاقتصاد على الاستدانة ، فإن الوسيلة الوحيدة الممكنة تصبح في التحكم في المعروض النقدي .

عندما تعجز السياسة النقدية في تحقيق أهدافها عن طريق سعر الفائدة ، تتجه إلى التحكم في وسائل الدفع المتاحة أي التحكم في المعروض النقدي ، من خلال التحكم في الكتلة النقدية و التحكم في حجم الائتمان .

4-1-التحكم في الكتلة النقدية : إن تحقيق هدف البنك المركزي بخصوص كمية النقود المرغوب فيها يستلزم توفر شرطين على الأقل :

- أن يكون البنك المركزي قادرا على التحكم المباشر أو غير المباشر للموارد المختلفة للإصدار النقدي و خصوصا بالنسبة للمقابل الخارجي أي أن تمويل ميزان المدفوعات يستطيع أن يتحقق بطريقة غير نقدية مثل الاعتماد على الاقتراض طويل الأجل .
- درجة الإحلال بين النقود والأصول المالية يجب أن يتحرك بطريقة محتملة نسبيا .

4-2- التحكم في حجم الائتمان : هذه الأداة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المالية ، ومدى كفاءة تمويل مختلف الأنشطة ، فالائتمان يؤثر على المعاملات الجارية لميزان المدفوعات ، لأنه يأخذ في الاعتبار الائتمان التجاري والقروض والسلفيات طويلة الأجل ، إن قدرة السياسة النقدية في التحكم في حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد تتوقف على طبيعة هذا الائتمان هل هو خارجي أو داخلي ، كما يتوقف أيضا على الهدف من منح هذا الائتمان إلى القطاع الذي يتطلب تمويله ، فإذا كان الأمر يتطلب عدم التوسع في منح الائتمان لقطاعات معينة فالسلطات النقدية تستطيع فعل ذلك ، بغرض ترشيد استعمال الموارد النقدية الموجودة في حوزتها ، وبغرض الحد من إنتاج سلع معينة يعتبر إنتاجها بمثابة دافع على زيادة الاستهلاك وتخفيض الادخار وهذا ينعكس سلبا على حجم الاستثمارات المربحة .

أما في حالة إتباع سياسة نقدية تهدف إلى زيادة إنتاج السلع فيمكن ذلك ، عن طريق منح التسهيلات الائتمانية للقطاعات الحيوية المعينة بإنتاج هذه السلع ، وهكذا تكون السياسة النقدية قد ساهمت في تحقيق قدر من التوازن الداخلي على مستوى سوق السلع والمنتجات ، أما في حالة التوازن الخارجي فإن قدرة السياسة النقدية في تحديد قيمة الاقتراض الخارجي فيتوقف الأمر على درجة مديونية الدولة وقدرتها على تسديد هذه المديونية .

مما سبق تتضح لنا أهمية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ، ودرجة ارتباطها بالسياسة الاقتصادية الكلية وكذلك تأثيرها في الهيكل الاقتصادي العام .

رابعا: الشروط الأساسية لسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي :

لتحقيق التوازن والاستقرار يحصر مخططي السياسات الاقتصادية على إتباع سياسة نقدية تتمثل توجهاتها كما يلي :

1. المحافظة على استقرار الأسعار قدر الإمكان بالنسبة للسلع النهائية وخدمات عناصر الإنتاج ، و المقصود باستقرار الأسعار عدم ارتفاعها بنسب كبيرة وبصورة متواصلة ، لأن ارتفاع الأسعار معناه حدوث التضخم الذي يحدث أثارا مضادة للنمو الاقتصادي.
2. الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة المحلية ، وهذا يساهم في وضع حد للأثار السلبية للتقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات العالمية والوقوف أما الضغوط التضخمية المستوردة .
3. إحداث تأثير في أسعار الفائدة المحلية ، بما يعمل على زيادة توظيف المدخرات المحلية ، ويوفر مصدرا للأموال في الجهاز المصرفي والمالي ، لأن عدم استقرار أسعار الفائدة ينتج عنها عدم التأكد وقلة الثقة في الاقتصاد ، كما تؤثر بالسلب على التخطيط للاستثمار ، فقرار الاستثمار السليم يتم في إطار معدلات فائدة ثابتة ومستقرة .
4. تطوير السوقين النقدية والمالية والبحث عن أدوات نقدية ومالية جديدة ، وتحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية وخاصة السياستين النقدية والمالية .

5. توجيه السياسة الائتمانية التي تنتجها مختلف المؤسسات الائتمانية المحلية ، و تكون هذه السياسة النقدية ، واستعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية لتنظيم حجم السيولة المحلية ونسب نمو حجم الائتمان .
6. زيادة فعالية عمل و سياسات البنك المركزي ، بخصوص الإشراف و الرقابة على الجهاز المصرفي في الاقتصاد .
- من المناقشة السابقة يتضح أن عملية التنمية الاقتصادية لا تتحقق في غياب التوازن و الاستقرار في أي اقتصاد .

خامسا: التضخم (مؤشر السياسة النقدية) : مفاهيم ، أشكاله وقياسه

1- مفاهيم عامة حول التضخم : إن التضخم ظاهرة مصاحبة لجميع اقتصاديات العالم و عبر الأزمنة المختلفة ، ولهذا نجد له مفاهيم و تعاريف عديدة تختلف حسب توجه أصحاب كل تعريفهم و زاوية رؤيتهم للموضوع و يمكن القول أن تعاريف التضخم تجتمع عند المفهوم الموالي : التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما . ومن المفهوم السابق ، يجب ملاحظة التالي :

- المستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار السلع و الخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة . ويتم استخدام رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع و الخدمات باستخدام أسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين .

• التضخم عبارة عن ارتفاع مستمر و مؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً . ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع و الخدمات التي يمكن شراؤها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع و الخدمات).

معدل التضخم = (المستوى العام للأسعار للسنة الحالية - المستوى العام للأسعار للسنة الماضية) / (المستوى العام للأسعار للسنة الماضية) x 100 وحسب معدل التضخم تفاوت درجته فيصنفه البعض إلى معتدل و جامح :

- تضخم معتدل: عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار (لا يتعدى 10%)، وهو تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي إلا أن استمراره يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح. وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج .
- تضخم جامح: تزايد مستمر و بمعدل مرتفع في المستوى العام للأسعار (أعلى من 10%) في فترة زمنية بسيطة ، وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار و التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج و بالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار و من ثم زيادة الأجور و هكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم .

2- أشكال ومعايير ظاهرة التضخم : بالرغم من الاهتمام المنصّب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلاً كبيراً حول إعطائها مفهوماً شاملاً لها ، وهذا ما وُلد كنتيجة طبيعية تعدد و اختلاف الأنواع و الأشكال حسب المعايير التالية:

- تحكم الدولة في جهاز الأسعار .
- مدى حدة الضغط التضخمي .
- طبيعة القطاعات الاقتصادية .

➤ المصادر والأسباب والظروف المساعدة .

1-2-1- حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار ، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها ، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية:

1-1-2- التضخم المكبوت (الكامن): لقد أثبتت التجارب التي مر بها الكثير من الدول إمكانية ظهور حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ومع ذلك تحتفظ على استقرارها ، نتيجة لاتخاذ سياسات تقضي بتجميد الأسعار والحد من زيادتها ، لذلك يميل الكثير من الاقتصاديين إلى تعريف مثل هذه الحالات بأنها ظواهر تضخمية مكبوتة رغم ثبات الأسعار.

ومن بين السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من تفشي هذا النوع من التضخم ، وضع قيود و ضوابط تحد من الإنفاق الكلي ، وأيضا الرقابة على الصرف ، وتحقيق فائض في الميزانية، وتطبيق نظام البيع بالبطاقات...إلخ ، لكن سرعان ما تضطر الدولة لسحب هذه الإجراءات تحت ضغط قوى التضخم فترتفع الأسعار ، كما حدث في كثير من الدول خاصة تلك التي تدعم الأسعار. وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة في حين تُترك الأخرى حرة أو تكون الرقابة عليها غير مُحكمة ، فترتفع الأسعار. بمستويات مختلفة في الأسواق ، لذلك يمكن القول أن الرقابة على الأسعار سواء كانت عامة أو خاصة لا تستبعد فائضا في الطلب ، ولكنها تُعطل آثاره لفترة من الوقت ، لحين يمكن أن تتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالية إضافية. وأحيانا تكون الظروف الاقتصادية والسياسة هي المُجبرة للدولة على وضع إجراء تحافظ بها على الأسعار ، فمثلا في أوقات الحروب تلجأ الحكومة إلى إغلاق أوجه الإنفاق ، وتعتمد إلى التقنين بتطبيق نظام الحصص للأفراد ، كما حصل في بريطانيا ما بين 1938 و 1950 .

وبالرغم أن هذه السياسات تحافظ على الأسعار ولو بشكل مؤقت ، إلا أنها لم تَسَلِّم من الانتقادات الموجهة إليها ، وقد نُشجع اللجوء إلى السوق السوداء ، وقد تُؤدي إلى تخفيض الإنتاج .

1-2-2- التضخم المكشوف (المفتوح): بعكس النوع السابق فإن التضخم المكشوف يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه ، أو التأثير فيه . وإلى جانب إحجام الدولة وموقفها السلبي فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة في الأسعار، ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية ، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين...إلخ ، الشيء الذي يَسَمَح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إمَّا لزيادة الطلب على السلع والخدمات ، أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج ، أو زيادة الكتلة النقدية...إلخ .

2-2- حسب مدى حدة الضغط التضخمي : يمكن تقسيم التضخم حيث حدته ودرجة قوته إلى :

1-2-2-1- التضخم الزاحف (التدريجي) : ويتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، حتى خلال يكون فيها الطلب الكلي معتدلا، وبالتالي يمكن حصول ارتفاع نسبيا على المدى الطويل قد لا يصل إلى 15% خلال عشر سنوات، كما حدث في الأرجنتين والبرازيل خلال الفترة 1970-1980م، لذلك هناك من يسمي هذا النوع بالتدريجي أو المعتدل ، ويتميز بجملة من الخصائص منها :

- النسبية: زيادة دائمة ومنتالية في الأسعار بمعدلات حقيقية لا تتطور بشكل سريع .
- الكيفية و الارتباط بديناميكية السلوك الاجتماعي للطبقات .
- النمو و ارتباطه بميكانيزم التقدم النقدي.

إن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة و تدريجية، مما يجعل من التضخم أمراً عادياً و ظاهرة عامة في كافة الدول الصناعية ، لا ثبات و تخفيض الأسعار لا يُحَقِّز على النمو في الاقتصاد .

2-2-2- التضخم الجامح (المفرط) : يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مُرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن ، تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنوياً ، وحتى أكثر من ذلك . لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضرراً و أثاراً على الاقتصاد الوطني ، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف ، و تزداد سرعة تداول النقود ، مما يُصعِّب على السلطات التحكم في الوضع ، فتفقد النقود قوتها الشرائية، و قيمتها كوسيط للتبادل ، و خاصيتها كمستودع للقيمة ، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها ، و استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مُبَدَّدة للثروة ، مثل الأراضي ، المباني ، الأجهزة الكهربائية و السيارات ، أو يتجهون لشراء الأسهم و السندات .

وفي حالة استمرار الوضع السابق ، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي و تدهور ميزان المدفوعات ، و تفقد فيه الدولة مواردها من الاحتياطات و العملات الأجنبية ، و أفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بالغائها و استبدالها بعملة جديدة .

ولقد شهد العالم الكثير من الحالات تعرضت فيها بعض الدول إلى اتجاهات تضخمية جامحة ، خاصة في الفترات أعقاب الحروب ، كما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923م، وفي اليونان حيث ارتفعت الأسعار إلى نسبة 25 ألف مرة إيطاليا إلى 6000 مرة ، وفي الصين حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947م نسبة 2.5 مليون مرة عنه سنة 1937م .

وكلها حالات اقترنت بالحروب ، الهزائم ، الثورات ، عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي. بالإضافة إلى التضخم الجامح و الزاحف فإن هناك أنواع أخرى متوسطة الحدة و القوة ، و تكون أثارها أقل خطورة على الاقتصاد مما هي عليه حالة الجموح ، بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماماً بالنقد المتداول ، و من بين هذا الأنواع :

2-3-2- التضخم الماشي : عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنوياً، و يجب الحد من هذا النوع لأنه يُوجد شيء من الخطورة ، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة .

2-4-2- التضخم الراكض : في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1974، 1979، 1993م حيث ارتفعت الأسعار بنسب 26%، 25%، 19%، على الترتيب .

2-3-2- حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية : تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة ، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج:

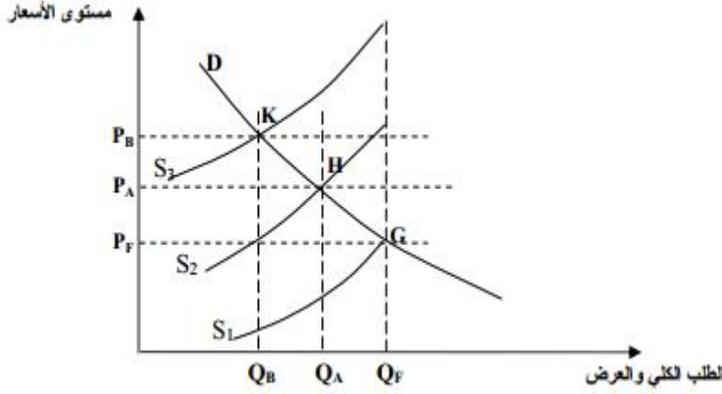
2-3-1- التضخم في أسواق السلع : يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين :

- التضخم السلعي : هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يُعبّر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.
 - التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار ، حيث يُعبّر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها ، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة ، تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك و الاستثمار .
- 2-3-2- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج : أما في أسواق عوامل الإنتاج ، فَيُفَرِّقُ كينز أيضا بين نوعين من التضخم :
- التضخم الربحي : يحدث هذا النوع من التضخم عندما تُحدّد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض و الطلب في الأسواق ، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور ، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست جزءا قليلا من سعر التكلفة .
 - التضخم الداخلي : يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ، ومنها أجور العمال .
- وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار ، بحيث عندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن قد تحصل ، وهي تتصف باستقرار في الأسعار ، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم ، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني قد يحدث
- 2-4- حسب المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة : تتحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر و الأسباب المذكورة سابقا التي تؤدي إلى استفحاله ، وحسب الظواهر و الظروف الجغرافية و الطبيعية على ذلك ، ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية :
- 2-4-1- التضخم الطبيعي الاستثنائي : وهو التضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل ، والبراكين ، أو انتشار الأوبئة و الأمراض ، أو بسبب الفيضانات و الأعاصير... الخ ، فهذه الظروف و غيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية و استفحاله ، كما حدث نهاية سنة 2004 إثر الزلزال والمد البحري لتسونامي الذي أصب دول جنوب شرق آسيا ، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف .
- 2-4-2- تضخم الطلب : هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع و الخدمات على العرض الكلي ، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة ، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية .
- 2-4-3- تضخم التكاليف : وينشأ هذا النوع من التضخم ، عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها. إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية إلى ارتفاعات مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل ، في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل ، مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع. ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية ، مما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق ، ومن ثم

سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم ، وهكذا سيستمر لولب الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف .

ويمكن اعتماد تحليل دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح التكاليف كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (4-1): علاقة مستوى الأسعار بالطلب والعرض الكليين



المصدر: ضياء الموسوي ، الاقتصاد النقدي : قواعد - نظم النظريات - سياسات - مؤسسات نقدية ، مطبعة النخلة ، دار الفكر، بدون سنة ، ص:215.

في الشكل أعلاه يُشير Q_F إلى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام ، الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي D مع منحنى العرض الكلي S_1 عند مستوى أسعار P_F ، وعند انتقال دالة العرض الكلي إلى S_2 تتحول نقطة التوازن نحو الأسفل ، حيث ينخفض مستوى الإنتاج إلى Q_A ويرتفع مستوى السعر إلى P_A ، وبتكرار العملية و انتقال دالة العرض الكلي إلى S_3 سينخفض الناتج الكلي إلى Q_B ويرتفع مستوى السعر إلى P_B ، ويعود هذا الانتقال إلى عاملين :

أ- الزيادة في الأجور الاسمية التي حصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية ، دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في إنتاجية العمل .

ب- زيادة أسعار السلع التي تحمّلها المستهلكون بسبب قوة اتحادات أرباب الأعمال .

ويطلق مفهوم تضخم الأجور على العامل الأول الذي تسبب في انتقال دالة العرض الكلي وما نجم عنه من ارتفاع في مستويات الأجور ، تميزاً له عن تضخم أرباح الذي تسبب عن العامل الثاني ، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك . وعلى ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور وتضخم الأرباح .

كما يمكن أن يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل ولكن عند مستوى توظيف أقل ، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار ، مع ثبات عرض النقود ، إلى تقليل كمية النقود لغرض المعاملات و تنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين ويصبح عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق ، و يتحدد مستوى الإنتاج أقل من السابق ، ومن ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة ، والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل ، استناداً إلى قانون تناقص الإنتاجية ، أي كلما زاد عدد

الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها ، وكلما قل العدد زادت إنتاجيتها ، وسيؤدي انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب العمل إلى رفع الأجور الاسمية .
وفي الحقيقة فإن ليس من السهل دوماً تصحيح ومعالجة التضخم الناشئ عن التكاليف . وعادة ما يصعب فصله عن التضخم بالطلب ، فبارتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عائد الأعوان الاقتصاديين ، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية . وعلى العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج .
2-4-2- التضخم المستورد : ويظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة والنامية ، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج ، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصدرة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة . ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي : التضخم المستورد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج الوطني الإجمالي) x التضخم العالمي .

مثال: إذا افترضنا أن قيمة الواردات لدولة ما في سنة 2005م تساوي 5 بليون دولار ، وأن الناتج الوطني الإجمالي يساوي 25 بليون دولار وأن التضخم العالمي يساوي 12% ، فإن التضخم المستورد في هذه الدولة لعام 2005م يكون : $2.4\% = 12 \times (25/5)$ ، أي أن التضخم العالمي 12% يؤدي على زيادة المستوى العام للأسعار للدولة تعادل 2.4% بالإضافة إلى الزيادة الناجمة عن أسباب محلية في الدولة .

2-4-3- التضخم الذاتي: وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية ، لا يرجع لعوامل فائض الطلب ، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية . كما حصل هذا في الولايات المتحدة ما بين 1957م - 1960/ ، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض في الأسواق .
2-4-4- التضخم الدوري (الحركي) : وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي ، بحيث يُعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة ، كالأزمات الاقتصادية ، التي تحدث عادة بين فترة وأخرى .

3- قياس التضخم : تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في اقتصاد ما على محورين أساسيين ، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار ، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار ، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم ، أي أنه يركز على تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني .

والأرقام القياسية للأسعار بأنها "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار ، والمقصود من أنها متوسطات نسبية ، هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين ، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس ، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار في تلك السنة . كما أن الأرقام القياسية هي أرقام زمنية نظراً لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة ، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة .

ولقياس التغير في المستوى العام للأسعار ، يمكن استخدام عدة مقاييس يطلق عليها إحصائياً الأرقام القياسية ، و أهمها :

أ- **المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي** : وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي و الإجمالي و لذلك فهو يعتبر مقياس عام لمعدلات التضخم في السنة الواحدة ، ويتم حسابه بالطريقة التالية :

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي (في السنة n)}}{100x}$$

الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة

والجدير بالذكر هنا هو أن احتساب الأرقام القياسية للأسعار ، يحتاج إلى أجهزة إحصائية كبيرة كالدائرة العامة للإحصاءات و التي تقوم عادة باحتسابها ونشرها بصفة دورية سنوية أو نصف سنوية .
يمكن حساب الناتج المحلي الحقيقي من الناتج المحلي الاسمي انطلاقا من العلاقة الماضية كما يلي :

$$\text{المنخفض الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الحقيقي (في السنة n)}}{100x}$$

ب- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** : في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار . لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك و الذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي :

- **الرقم القياسي البسيط** : وهو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة ، وتسمى بنسبة الأساس . حيث يتم احتسابه بالعلاقة التالية :

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}}{100x}$$

ويلاحظ من هذه العلاقة بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية له ، فالسلعة التي ينفق عليها 25 بالمائة من دخله كالمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها 01 بالمائة من دخله . لهذا السبب يلجأ الكثير من الاقتصاديين و الإحصائيين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح .

- **الرقم القياسي المرجح** : ويحتسب بقسيمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية :

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الأسعار x الأوزان الترجيحية) الجارية}}{100x}$$

ت- **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك** : ولحساب هذا الرقم ، نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي بأسعار السنة الجارية يسمى الاستهلاك الاسمي ، مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي الكلي نفسه و ولكن محسوبا على أسعار سنة الأساس و يسمى بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية :

الإنفاق الاستهلاكي الاسمي

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{100x}$$

الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي

وللرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في حساب الأجور الحقيقية للعمال و التي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل ، حيث أن :

الأجور الاسمية

$$\text{الرقم القياسي العام للمستهلك CPI} = \frac{\text{الأجور الحقيقية}}{100x}$$

الأجور الحقيقية

سادسا: بعض نظريات ظاهرة التضخم

لقد ارتبط الفكر المدرسي في كثير من بحوثه ودراساته بمسألة تحديد ماهية التضخم ، وتحليله نظريا ، وتفسير تأثيراته على مختلف المتغيرات الاقتصادية ، ومنها حركة الأسعار .

إن المهتمين بظاهرة التضخم يجدون الكثير من النظريات التي تتكلم عنها في المراجع الاقتصادية ، وسوف نتطرق خلال بحثنا إلى نظريتين فقط هما :

1-النظرية النقدية: يفسر النقديون التضخم على أنه في حد ذاته ظاهرة نقدية بحتة ، إذ كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع الطلب عليها ، لأن الزيادة في عرض النقود تسبب ارتفاعا عاما للأسعار . إذ أن الاقتصاديين النقديين أمثال ملتون فريدمان يعتبرون النقود مصدرا للتضخم ، حيث أن إصدار نقود جديدة إضافية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم ، وكما يرون أيضا أن للتضخم مصدر جبائي عندما تكون حالة عدم التوازن بين النفقات العمومية والموارد .

1-1-المصدر النقدي للتضخم : يعتبر الفكر الكلاسيكي أن مخزون النقد متغير خارجي ، من خلاله نقوم بضبط الطلب الكلي وبفضل هذا الضبط في الطلب يتم تنظيم الأسعار وكميات الإنتاج .

حسب م.فريدمان يجب دائما مراقبة المخزون النقدي و الذي يتم بواسطة التحكم في القاعدة النقدية لكي نتجنب حالة التضخم و المدرستين النقديتين سواء كانت المدرسة النمساوية بقيادة فون ميز أو مدرسة شيكاغو بقيادة م.فريدمان ، قد اعتبرنا فكرة الفائض في الإصدار النقدي هي السبب الرئيسي في التضخم أو التضخم المفرط ، كذلك الاقتصادي النقدي (cagan) رغم اهتمامه بتوقعات الأفراد التي تتعلق بارتفاع الأسعار ، إلا أنه يعتبر الفائض في الإصدار النقدي هو السبب في الاتجاهات التضخمية ، وحسب هذا الاقتصادي ، فإنه للقضاء على التضخم يجب وقف عملية خلق الفائض النقدي .

خلافًا للمدرسة النقدية الكلاسيكية ، نجد المدرسة النمساوية قد وضعت علاقة بين تحليل إصدار النقود و تغيرات الأسعار النسبية من جهة وبين توزيع الدخل من جهة أخرى . هناك اقتصاديون آخرون أمثال فون هايك . (F.VON HAYEK) الذين اقترحوا إلغاء تأمين النقود لكي يقلل من إصدار النقود بطريقة غير مراقبة من طرف السلطات النقدية لكل دولة .

في كل الأحوال يعتبر الفكر الكلاسيكي أن عرض النقود هو متغير خارجي ، لذا نجد م. فريدمان يساند فكرة توقع معدل نمو متغير نقدي في فترة طويلة ويجب أيضا الكشف عن هذا المعدل من طرف السلطات النقدية ، حيث أن الاقتصاديين الليبراليين أمثال الاقتصاديين (*R.BARRO , R.LUCAS , T.SARGENT*) يدخلون تحليل التوقعات الرشيدة في تحديد الطلب على النقود .

هناك علاقة تربط تغيرات كمية النقود المتداولة وتغيرات المستوى المتوسط للأسعار ، أذن عند النقديون الجدد النظرية الكمية للنقود تجعل من التضخم ظاهرة نقدية بحتة إذا كانت الزيادة في كميات النقود المتداولة أكبر من تلك التي يرتفع بها الناتج الداخلي الخام يصبح التضخم ظاهرة مستمرة في المدى الطويل.

في العموم وحسب المدرسة النقدية ، فإن التضخم يؤدي إلى استخدام غير فعال للادخار الداخلي ، ويؤدي إلى اختلال المدفوعات الخارجية بتشجيع الواردات على حساب الصادرات .

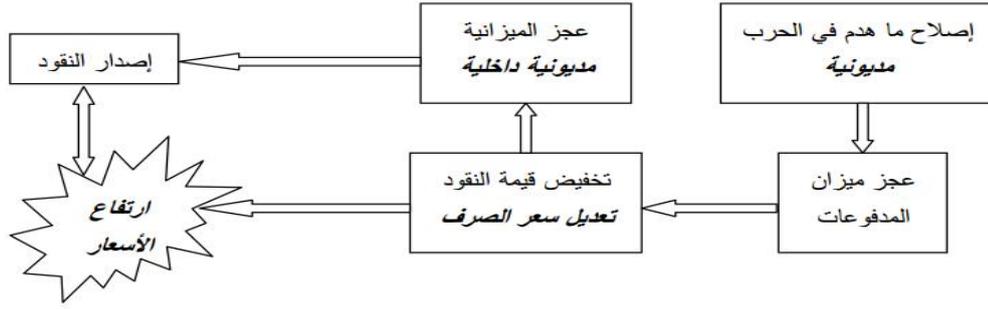
2-1- المصدر الجبائي للتضخم : ترى المدرسة النقدية الكلاسيكية و كذلك بعض التيارات الليبرالية في الجباية مصدرا للتضخم . عندما تكون النفقات أكبر من الموارد على المستوى الكلي (إنفاق الحكومة أكبر من إيراداتها) في هذه الحالة يجب مراقبة كمية النقود للقضاء على المصدر النقدي للتضخم ، وبتخفيض العجز في الميزانية يمكن أن نقيّد المصدر الجبائي للتضخم .

في سياسة تطهير الميزانية (الاقتصاد الموجه) يجب التخلي عن إعانات الدولة للصناعة في القطاع العام والخاص ، وكذا تلك الإعانات للمؤسسات العمومية ، و القطاع الزراعي ، و الخوصصة السريعة للاقتصاد ضرورية . و أيضا تحرير الأسعار الذي يعيد للسوق دوره في تحديد الأسعار ، ويجب امتصاص العجز في الميزانية بوضع حدود لتدخل الدولة (الإعانات) .

2-نظرية ميزان المدفوعات : يتزعم هذه النظرية الاقتصادي هيلفريش (*K.HELFFRICH*) في فترة التضخم المفرط الذي عرفته ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى. حيث وضع علاقة بين التحويلات المالية للخارج (إعادة البناء و الصيانة لما هدم في الحرب بالنسبة لألمانيا) ، عجز ميزان المدفوعات و تغيير سعر الصرف يؤديان إلى اتجاهات تضخمية جامحة .

من خلال هذه النظرية نلاحظ عدة مراحل تؤدي من جهة إلى تغيير الأسعار النسبية ، ومن جهة أخرى إلى تعميم الارتفاع العام لمستوى الأسعار. رغم أن نظرية ميزان المدفوعات ظهرت إلى الوجود لتحليل ظاهرة التضخم المفرط في ألمانيا بسبب الحرب العالمية الأولى ، غلا أنها تظهر فعالية هذه النظرية في حالات العجز في ميزان المدفوعات أو المديونية . و العلاقات الموجودة بينهما و بين تحديد سعر الصرف اللذين يمثلان المصادر التضخمية . وفيما يلي سوف نحاول توضيح المراحل التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار في صورة شكل بياني .

الشكل رقم (2-4): مراحل إرتفاع الأسعار



تمثل المرحلة الأولى من الشكل رقم (1) عملية التحويلات المالية للخارج بالنسبة للدولة التي تعاني من مديونية خارجية تعتبر مدينة للدول التي أقرضتها وبالتالي هذه العملية تكون في شكل تحويلات صافية بالعملة الصعبة ، وبذلك يترتب على الدول المدينة عجزاً في ميزان مدفوعاتها وهي الحالة الثانية من الشكل السابق .

و للرجوع إلى التوازن في ميزان المدفوعات تستخدم وسيلة وهي تخفيض العملة الوطنية بواسطة تعديل (تغيير) سعر الصرف وبهذا نصل إلى المرحلة الثالثة من الشكل .

إن تخفيض العملة المحلية يترتب عنه أثرين آنيين أولها ارتفاع. والمرحلة الرابعة من الشكل وهي عجز الميزانية الناتج عن الأزمة الجبائية بسبب ارتفاع النفقات عن الموارد ، وأيضاً من ثقل المديونية الداخلية . والمرحلة الخامسة تشكل مرحلة ارتفاع الأسعار والأجور بسبب تخفيض قيمة العملة .

سابعا : آثار التضخم (مؤشر السياسة النقدية) أسبابه وسبل معالجته

1- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم :يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عنه ، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي :

- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة . وهنا يزيد التفضيل السلبي على التفضيل النقدي ، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة و إلى شراء سلع معمرة و عقارات .
- يترتب على التضخم اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به و ذلك لزيادة الطلب على الاستيراد و انخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محلياً بل على المستوردة أيضاً . إن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية .
- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالية .

2- أسباب التضخم: يحدد الاقتصاديون أربعة أسباب للتضخم وهذه الأسباب هي كما يلي :

1-2- التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب *Demand Pull Inflation*:

وهو تضخم ينشأ عن التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات أو بعبارة أخرى نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات مع ثابت حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، أي أن هناك نقوداً كثيرة يقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد.

فبعد أن يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل، فإن أي زيادة في الطلب الكلي لن تقابلها زيادة في الإنتاج، فإذا ارتفع الطلب الكلي لزيادة الإنفاق الاستثماري الاستهلاكي مثلاً، فإن ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار نظراً لعدم إمكانية زيادة الإنتاج (بسبب الاستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة على الطلب الكلي.

والمشكلة هنا أن الارتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين، لأنه في الوقت الذي تنتفع فيه بعض الفئات من ارتفاع الأسعار إلا أن غيرهم، كالعمال من ذوي الدخل المحدود، سيتضررون مما يجعلهم يحاولون الحفاظ على مستوى معيشتهم السابق إما بتقليل ادخارهم أو زيادة إنفاقهم الاستهلاكي من دخولهم الجارية أو اكتنازاتهم السابقة أو بالاقتراض، ونظراً لثبات حجم الإنتاج، فغن هذا سيؤدي إلى ارتفاع جديد في الأسعار، وأهم من ذلك أن العمال سيحاولون رفع أجورهم لمواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة مما سيؤدي بدوره زيادة الطلب الكلي وبالتالي تعاود الأسعار ارتفاعها.

وباختصار إن زيادة المستوى العام للأسعار هو نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل بحيث إن الطلب الزائد في عدد من الأسواق يؤدي إلى تزايد الأسعار بشكل عام داخل الاقتصاد أي في عدد من الأسواق عوامل الإنتاج أو أسواق السلع الاستهلاكية. ونلاحظ بأن الأسعار تستمر في الزيادة بزيادة الطلب الكلي لأننا لا نستطيع أن نزيد من كمية الإنتاج لأن الموارد الاقتصادية في توظيف كامل أو شبه كامل أو بعبارة أخرى يمكن أن يكون السبب الثاني من أسباب التضخم يتمثل في وجود كميات كبيرة من النقود مقابل كمية ضئيلة من السلع المعروضة فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات هي اتجاه الأسعار نحو الزيادة.

ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية المسماة بالانكماشية مثل زيادة الضرائب، طرح سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية للأفراد والمؤسسات أو وضع سقف ائتمانية على البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على خلق النقود.

2-2- التضخم الناشئ عن التكاليف *Cost Push Inflation* ينشأ هذا التضخم نتيجة لمحاولة بعض المنتجين أو نقابات العمال أو كليهما رفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم إلى مستويات تفوق تلك المستويات التي يمكن أن تسود في حالات المنافسة الاعتيادية، ونظراً لأن الأسعار والأجور هي دخول بقدر ما هي تكاليف إن حدوث مثل هذا الأمر يصبح ممكناً، فالمنتجون الذين يبحثون عن معدلات ربح أعلى، والعمال الذين يرغبون في أجور أكبر، كلاهما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وينتج عن هذا التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف انخفاض في العرض الكلي من السلع والخدمات، ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق ربط الأجر المدفوع للعامل أي كان موقع عمله بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار.

3-2- التضخم المشترك *Joint Inflation* : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة للسببين الأولين سوياً أي تضخم الطلب وتضخم التكاليف ، بمعنى زيادة في حجم النقود المتداولة بين أيدي الأفراد والمؤسسات ، بدون تغيير في حجم الإنتاج أي ثبات في الإنتاج وفي نفس الوقت زيادة في تكاليف بعض عناصر الإنتاج كارتفاع الأجور أو ارتفاع أسعار الأراضي ، أو ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية أسعار المواد الخام... الخ حيث يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار للسلع والخدمات .

ولعلاج ذلك السبب من أسباب التضخم وهو التضخم المشترك حسب ما ذكرنا سابقاً لابد من إتباع سياسات تحد من حجم النقود المتداولة . بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية أو الإنتاج في أن واحد .

4-2- التضخم المستورد *Imported Inflation* يعرف هذا التضخم المستورد على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية كالملابس الجاهزة والأطعمة الجاهزة والأحذية المستوردة من الخارج . أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي . وهناك مثال على ذلك فعندما ارتفعت أسعار النفط وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد والمضاربة التجارية وإلى بناء المنازل الفاخرة .

- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية التي ترتفع مدخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات الأمر الذي يؤدي معه عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعاتها .

- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يحيق بأصحاب الدخل الثابتة كأرباب المعاشات و حملة السندات والذين تختلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة من تجار و منتجين .

- يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخل والثروات و يخلق موجة من التوتر والتدمير الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- التضخم يؤثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم .

ثامنا : فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي (مستوى العام الأسعار والحد من التضخم)

إما بواسطة السياسة المالية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياسة النقدية بأدواتها المختلفة أو عن طريق السياستين معاً . ويمكن إيجاز إجراءات كل من السياستين في النقاط التالية بعد أن نعرف السياسة النقدية والسياسة المالية :

1- الطريقة الأولى: وهي السياسة النقدية وأدواتها ، وتعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال من حجم تلك القوة الشرائية في المجتمع . والسياسة النقدية المضادة للتضخم إنما تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي . وفيما يلي بيان موجز لأدوات السياسة النقدية وهي :

1-1- سعر أو معدل الفائدة : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد ، أي أنه سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض و التسهيلات الائتمانية للأفراد ، وهو ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية .

وتلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لسعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي ، كما أن البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في تغيير هذا السعر ففي حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة على الودائع لإغراء الأفراد و المؤسسات لإيداع أموالهم مما يؤدي إلى امتصاص أكبر قدر من السيولة في السوق و الاحتفاظ بها في البنك المركزي .

1-2- سعر أو معدل الخصم : وهو سعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية . إن معدل الفائدة هو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد ، أما معدل الخصم فهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية ، ومن البديهي أن تكون معدلات الفائدة أعلى بقليل من معدلات الخصم حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي . ويتضح ذلك ببساطة لو تذكرنا أن النقود التي يقرضها البنك المركزي لأي بنك سيقوم الأخير بإقراضها للأفراد ، فلزم أن يكون سعر الذي يقرضه البنك التجاري أعلى من السعر الذي يدفعه هو إلى البنك المركزي .

1-3- نسبة الاحتياطي القانوني : وهي النسبة التي لا بد من أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه ، هذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة ، وتكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به أي بنك تجاري دون تمييز . ومن البديهي أن تغيير هذه النسبة يؤثر على ما يتبقى من كل وديعة لدى البنوك التجارية وبالتالي سيؤثر على مقدرة هذه البنوك على الإقراض وتوفير سيولة نقدية للتداول في الاقتصاد الوطني .

1-4- عمليات السوق المفتوحة : ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية فيما يسعى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر في حجم الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية ، فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية سيزيد من الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى تلك البنوك ويمدها بقدره جديدة على الإقراض مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود . و العكس صحيح أيضا فيما إذا باع البنك المركزي مثل هذه السندات إلى البنوك التجارية مما يؤدي إلى انكماش احتياطياتها النقدية و انخفاض مقدرتها على الإقراض و انخفاض عرض النقود في النهاية .

تساعد أدوات السياسة النقدية الأربع السابق ذكرها البنك المركزي في التأثير على حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد و المؤسسات المختلفة عن طريق التأثير في الاحتياطيات النقدية الفائضة لدى هذه البنوك وبالتالي فإن التأثير النهائي سيكون على حجم كمية النقود المعروضة .

2- تحقيق الاستقرار النقدي في الدول النامية : إن معالجة التضخم في الدول النامية يمكن أن تتم من خلال اتخاذ هذه الدول الإجراءات التي تتناسب مع طبيعة التضخم ، و مداه ، و أسبابه ، وذلك في إطار السياسة الاقتصادية التي تتضمن مختلف السياسات ذات الصلة بذلك ، وتمثل في الإجراءات ذات الطبيعة قصيرة الأجل ، وهذه الإجراءات ترتبط في الغالب بالأجل القصير وذات صلة بجانب الطلب ، وهي :

- العمل على تنظيم عرض النقد ومنح الائتمان و السيولة المحلية بالشكل الذي يحقق التناسب في ذلك مع حجم الإنتاج ، أي كمية السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد بحيث يتم تحديد النمو في عرض النقد و الائتمان و السيولة المحلية و التي تشكل مصادر الطلب على السلع و الخدمات مع معدل نمو الإنتاج ، أي مع التوسع في عرض السلع و الخدمات و يتناسب معه .
- التحكم في الإنفاق الحكومي وعدم التوسع فيه إلا بالارتباط بإنتاج السلع و الخدمات ، وكذلك التحكم بالإنفاق الخاص عن طريق الإيرادات الحكومية و خاصة الضرائب بالشكل الذي يسهم في تحقيق ذلك .
- العمل على تحديد الأسعار و التأثير عليها بالشكل الذي يمنع حصول ارتفاعات حادة و سريعة فيها ، وبالذات أسعار السلع و الاستهلاكية الضرورية ، و التي ترتبط باستهلاك معظم فئات المجتمع ، وبالذات الأقل دخلاً منها ، و كذلك مستلزمات الإنتاج في المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد ، وبالشكل الذي يحد من ارتفاع أسعار منتجاتها ، وبالذات ما هو أساسي فيها للمجتمع و أفراد و تطوره .
- العمل على إحكام الزيادة في الدخل ، وربطها في حالة حصولها مع الزيادة في الإنتاجية و الإنتاج ، و بحيث تتماشى الزيادة في الطلب الكلي مع الزيادة في العرض الكلي ، و تتناسب معها وبالشكل الذي لا يقود إلى ارتفاع الأسعار و حصول التضخم .
- 3- الإجراءات ذات الطبيعة الطويلة : أن الإجراءات هذه التي ترتبط لأجل المتوسط ، و الطويل في الغالب ذات صلة بجانب العرض ، أي بزيادة السلع و الخدمات التي يقوم الاقتصاد بإنتاجها ، و التي تتطلب مثل هذا الأجل لتحقيقها ، و من أهم الإجراءات هذه ما يلي :
 - العمل على زيادة المدخرات المحلية من خلال الإجراءات التي يتم عن طريقها الحد من الاستهلاك ، و تشجيع الادخار ، و ذلك عبر زيادة الوعي الادخاري ، وبالذات من خلال زيادة الوعي المصرفي المرتبط بذلك ، و نشر الخدمات المصرفية ، و تسهيل التعامل مع المصارف ، و توفير الحوافز التي تدفع نحو الادخار ، و اتخاذ الإجراءات التي تحد من النزعة الاستهلاكية ، و الإفراط في الاستهلاك ، و الحد منه ، وبالذات الاستهلاك الكمي غير الضروري .
 - العمل على اتخاذ الإجراءات التي يتم بموجبها ضمان توجه ما يتحقق من ادخارات نحو استخدامها في المجالات الاستثمارية المنتجة ، وبالذات في القطاعات الاقتصادية الأساسية ، و خاصة الزراعة و الصناعة التحويلية ، و الحد من توجه الإدخارات نحو الاستخدام في المجالات الهامشية غير المنتجة و التي تتجه نحو الاستخدام فيها في الغالب في معظم الدول النامية بسبب عائدها المرتفع ، السريع ، و مخاطرتها الأقل ، مقارنة بمجالات الاستثمار الإنتاجي ، وبالذات ما هو ضروري منه ، و الذي قد ينخفض العائد فيها ، و تطول فترة استرداد الأموال و تزداد المخاطرة فيها إضافة إلى الصعوبات التي ترافق استخدام الإدخارات في مجالات الاستثمار الإنتاجي ، و هو الأمر الذي يفرض ضرورة اتخاذ إجراءات تضمن توجه الإدخارات نحو الاستخدام في مجالات الاستثمار المنتجة ، و بالتركيز على الأكثر أهمية فيها .
 - تقليص الاعتماد على التمويل بالعجز (التمويل التضخمي) إلى أمثل حد ممكن ، و الحذر من استخدامه ، و حصره بالإمكانية المتاحة لاستخدامه في توسيع الاقتصاد ، و تحقيق النمو فيه ، و هذا يعني ضرورة العمل

- على الحد من الإصدار النقدي الجديد ، و كذلك الحد من الاعتماد على الاقتراض سواء الاقتراض من الدخل ، أو من الخارج إلا إذا ارتبط بزيادة إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات . وبما يحقق نموه وتطوره
- التوجه نحو معالجة الاختلال في الهيكل الإنتاجي لاقتصادات الدول النامية عن طريق تقليل الاعتماد على قطاعات ونشاطات محدودة في هذا الهيكل من خلال توسيع وتطوير مساهمة كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية في تكوين الناتج وفي توليد الدخل وفي توفير فرص العمل والتشغيل والصادرات ، وبالتركيز على القطاعات والنشاطات الأكثر أهمية في الاقتصاد ، بالذات ما هو أساسي من هذه القطاعات والنشاطات كالزراعة والصناعة التحويلية ، باعتبارها من أهم القطاعات التي تحقق إنتاج سلعي يسهم في زيادة العرض الكلي وبالشكل الذي يتناسب مع الطلب الكلي ، ومن ثم معالجة حالي الكساد والتضخم من خلال ذلك ، حيث أن الصناعة التحويلية تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وبالذات الزراعة ، إضافة إلى مساهمتها المهمة والمباشرة في عملية تطوير الاقتصاد ونموه ، وهو الأمر الذي يعتبر معه البعض أن الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية هي محور معالجة الاختلال الهيكلي وأساسه ، وكذلك الزراعة التي توفر منتجات أساسية وهامة ، وبحيث لا يمكن الاستغناء عنها والتي تمثلها المنتجات الغذائية ذات الأصل الزراعي ، إضافة إلى توفير الزراعة عند تحديثها وتطويرها لمستلزمات الإنتاج ذات الأصل الزراعي للقطاع الصناعي وبالشكل الذي يتيح له التطور وخاصة في بدايات هذا التطور ذلك لأن الصناعات التي تقام ابتداءً يتم الاعتماد في معظمها على مستلزمات إنتاج ذات أصل زراعي .
- ضرورة العمل على زيادة إنتاج السلع للتصدير من أجل توفير العملات الأجنبية اللازمة لزيادة الاستثمار في إقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة ، وتوسيع ما هو قائم منها ، لزيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج ، إضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج لتشغيل القدرة الإنتاجية المتاحة ، والتي يرتفع المحتوى الاستيرادي لها ، إضافة إلى توفير السلع الاستهلاكية ، وبالذات ما هو ضروري منها ، وبالذات في ظل ضعف قدرة الإنتاج المحلي على توفير هذه الاحتياجات وبدرجات متفاوتة ، حيث تضعف القدرة هذه بصورة أكبر في توفير مستلزمات الاستثمار ، يلي ذلك مستلزمات الإنتاج ثم متطلبات الاستهلاك ، التي يسهم الإنتاج المحلي فيها بدرجة أكبر .
- ضرورة التوجه نحو العمل على تقليص مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات المحلية عن طريق تطوير القدرات الإنتاجية المحلية التي تلبي هذه الاحتياجات ، وعن طريق تكامل حلقات العملية الإنتاجية بدءاً بالصناعة الاستهلاكية و مروراً بصناعة مستلزمات الإنتاج و انتهاء بصناعة وسائل الإنتاج (السلع الاستثمارية) ، وبحيث يؤدي هذا التطوير في القدرات الإنتاجية المحلية و تكامل مراحل وحلقات العمليات الإنتاجية إلى استخدام المنتجات الأولية محلياً بتصنيعها والحصول على القيمة المضافة من عملية التصنيع هذه بدلاً من تصديرها بشكل خام (أولي) ، بالتركيز على المجالات الأكثر أهمية في تلبية الاحتياجات المحلية و يتيح التعويض عن الاستيرادات التي تلبي هذه الاحتياجات ، وبذلك يقل الاستيراد من الخارج ، وتقل الحاجة إلى العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد نتيجة لذلك ، إضافة إلى توسيع القدرة الإنتاجية وتنويعها وتكامل حلقاتها يتيح زيادة في الإنتاج الذي يمكن أن يتاح للتصدير ، وبذلك يتوفر قدر أكبر من العملات

الأجنبية نتيجة زيادة التصدير ، وما يمكن أن يرافق ذلك من استخدام أكبر للموارد ، وقد تتحقق كفاءة أكبر كمن هذا الاستخدام للموارد .

أسئلة للمناقشة :

1. اليك المعلومات التالية لأحد الأقطار خلال فترة معينة :

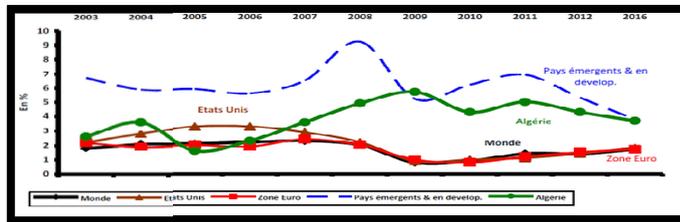
$CPI_t = 150$	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة t
$CPI_{t-1} = 120$	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة $t-1$
$GDP_t = 500$	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية للفترة t
$GDP_t = 700$	الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة للفترة t
$\Delta GDP_t = 70$	نسبة التغير في الناتج المحلي الخام للفترة t
$\Delta M_{2t} = 20$	نسبة التغير في الكتلة النقدية للفترة t
$CP_t = 350$	الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية للفترة t
$CG_t = 100$	الاستهلاك العام بالأسعار الجارية للفترة t
$I_t = 10$	الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية للفترة t
$I_t = 40$	الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية للفترة t
$M_{2t} = 40$	الكتلة النقدية للفترة t

المطلوب منك مايلي :

- 1- ماهي أهم تصنيفات ظاهرة التضخم ، وأسبابه ، وماهي أهم الأدوات والسياسات لمعالجته ؟
- 2- أدرس العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم وفق منحني فليبس وسام ويلسون -سولو .
- 3- قياس معدل التضخم وفق الطرق التالية :

- ☞ وفق الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.
- ☞ وفق الرقم القياسي الضمني .
- ☞ وفق معامل الاستقرار النقدي.
- ☞ وفق معيار فائض الطلب.
- ☞ وفق معيار الإفراط النقدي.

2. الشكل التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر وتوقعاته إلى غاية سنة 2016



Source: Republique Algérienne Démocratique et Populaire Ministère Des Finances, Direction Générale De La prévision Et Des Politiques, Situation Economique Et Financière De L'Algérie, Année 2011, Aout 2012, pp:31,

المطلوب منك مايلي :

التقييم الاقتصادي لظاهرة التضخم خلال فترة الدراسة ، وماهي أهم السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من هذه الظاهرة ؟.

المحور الخامس



SAHLA MAHLA

المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار

الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الجزائري

المحور الخامس: السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في

الاقتصاد الجزائري

أولا: مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري:

عرف النظام المصرفي الجزائري تحولات عديدة منذ إفتكاك الجزائر لاستقلالها، وذلك عبر مراحل إصلاحية كان أبرزها قانون النقد والقرض عام 1990، وما تبعه من تعديلات أخرى، حيث قامت الجزائر بتاريخ 29 أوت 1962 بفصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية، وهي بمثابة الإنطلاقة لبناء نظام مصرفي جزائري، وقد قامت الجزائر أيضا في 10 أفريل 1964 بإصدار عملة وطنية هي الدينار الجزائري، وخلال هذه المرحلة باشرت الحكومة الجزائرية بإنشاء عدة مؤسسات مصرفية (CNEP، BAD، BCA).

قامت السلطات الجزائرية بتأميم كل البنوك الأجنبية، وبذلك وضعت الجهاز المصرفي تحت رقابتها، وذلك لخدمة التنمية الوطنية، غير أن هذه الشبكة المصرفية أثبتت عدم قدرتها على الإستجابة للحاجات النقدية والمالية للدائرة الإقتصادية المتسعة باستمرار، مما إستدعى إنشاء عدة بنوك ودائعية، تمثلت في البنوك (BEA، CPA، BNA).

من كل ما سبق نجد أن الجهاز المصرفي الجزائري، وفي الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1985، كان يتكون من خمسة بنوك تجارية هي: BADR، BDL، BNA، CPA، BEA، والتي كانت تمثل كلها الدائرة الإئتمانية في الجهاز المصرفي ليضاف إليه دائرة أخرى، وهي دائرة الإذخارات والإستثمارات، والتي كانت تضم كل من البنك الجزائري للتنمية BAD، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، والذي يهدف إلى جمع الإذخارات وتوظيفها.

1- إصلاحات النظام المصرفي في فترة السبعينات: تبنت السلطات الجزائرية ابتداء من عام 1970، وتكريسا لنهجها السياسي والإقتصادي القائم على الإستراكية ومركزية القرار، إعادة تنظيم الجهاز المصرفي الذي كان يركز على قاعدتين أساسيتين هما:

مركزية قرار الإستثمار من جهة، ومن جهة أخرى تخصص البنوك.

• الإصلاح المالي لعام 1971. لقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل. وحدد أيضا طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة، وهذه الطرق هي:

✓ قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي:

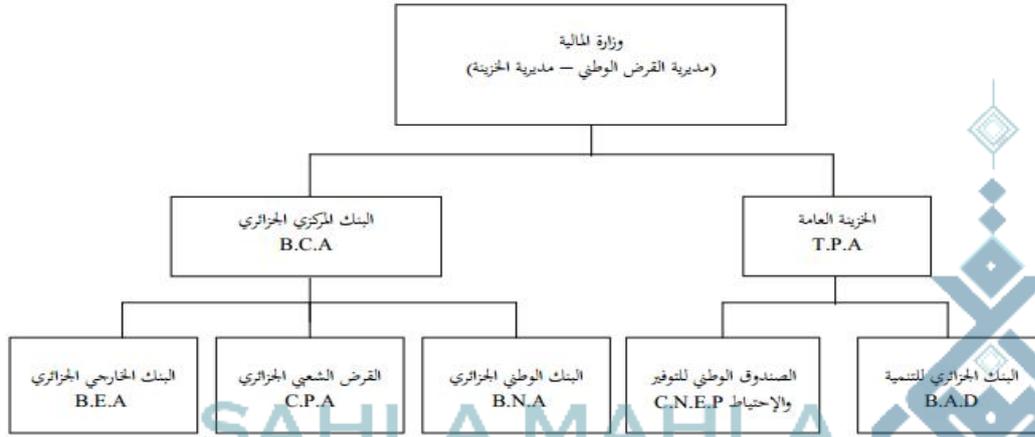
✓ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.

ولقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971 لإزالة الاختلال في السياسة المالية والنقدية، عبر مخطط رباعي أول عام 1970 إلى غاية 1973، ودعم هذا الإجراء التخصص البنكي، ولقد انبثق عن هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما:

• مجلس القرض: أنشئ بمقتضى الأمر 71 - 47 في 30 جوان 1971، وحسب المادة الأولى منه (يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض، يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض).

- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية: أنشئت بموجب الأمر رقم 71 - 47 في 30 جوان 1971، حيث تم إحداث لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية، وتوليها بالمهام التالية:
 - ✓ تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية، في كافة الأمور المصرفية.
 - ✓ تسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية، وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمنشآت الاقتصادية.
 - ✓ دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية، وعرضها على وزير المالية.
- وفيما يلي نعرض شكل توضيحي يتضمن هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1982:

الشكل رقم (1-5): يوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام 1982



المصدر: بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص:31.

ما تميزت به إصلاحات السبعينات هو تغير قواعد تمويل النشاط الاقتصادي، حيث أعطيت أهمية رئيسية للخزينة العمومية في إحداث القروض الممولة للنشاط الاقتصادي الوطني، كما أصبحت البنوك التجارية أداة تنفيذ، وأهملت وظيفة الوسيط المالي.

2- إصلاحات فترة الثمانينات: ان تعثر النظام الاقتصادي الذي كان قائما على التخطيط المركزي لكل النشاط الاقتصادي، والتحولت الاقتصادية الدولية الدافع لتبني قواعد إقتصاد السوق، والتحول إلى الإقتصاد الرأسمالي لذا نجد أن القطاع المصرفي عرف قانونين أساسيين في هذه الفترة وهما:

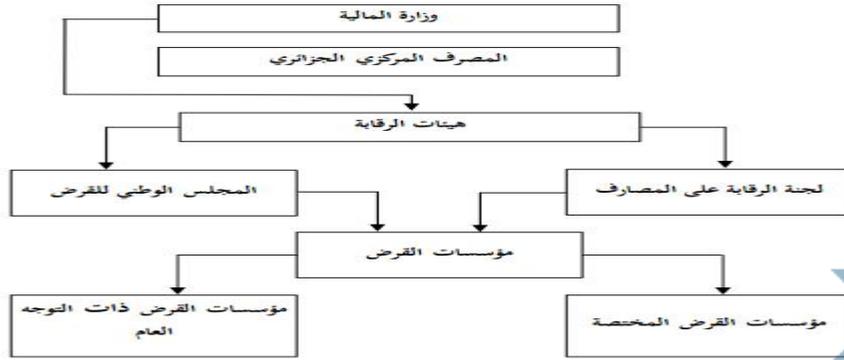
1-2- قانون 86 - 12 المؤرخ عام 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض: تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، كان أول إجراء يقوم على أساس قواعد إقتصاد السوق، هو إصدارها لقانون مصرفي جديد، هدفه الأساسي هو القيام بإصلاح جذري للمنظومة المصرفية.

لقد قام قانون 86-12 بإصلاح جذري للمنظومة المصرفية المتمثلة في:

- ✓ إعادة الدور الأساسي للبنك المركزي كبنك البنوك، وأعيدت له أدواره التقليدية؛
- ✓ تقليص دور الخزينة في عملية التمويل، ويهدف قانون البنوك والقروض؛

- ✓ سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين، البنك المركزي كمقرض أخير ومشرف على البنوك من جهة، والبنوك التجارية من جهة أخرى.
 - ✓ إعادة الإعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها، تماشياً مع تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية؛
 - ✓ وضع تغييرات على مستوى الهياكل الإستثمارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض بدلا من مجلس القرض، ولجنة رقابة العمليات المصرفية بدلا من اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.
- والشكل التالي يبين لنا هيكله النظام المصرفي وأجهزة الرقابة بموجب هذا القانون.

الشكل رقم (5-2): هيكله النظام المصرفي وأجهزة الرقابة بموجب القانون 86 - 12 المؤرخ عام 1986



المصدر: سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص نفود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص: 162.

2-2 قانون 88 - 06 عام 1988 معدل ومتمم لقانون 86 - 12 عام 1986:: لقد شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع مس مجموع القطاعات الإقتصادية، حيث جاء قانون 88 - 06 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية العامة المعدل والمتمم للقانون المتعلق بنظام القروض و البنوك في سياق تدعيم الإصلاحات الإقتصادية ومواصلة العمل على إصلاح المنضومة البنكية تماشياً مع خصوصيات المرحلة الإقتصادية الجديدة.

وبصفة عام فإنه يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية:

- ✓ إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات؛
 - ✓ دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الإقتصاد الكلي؛
 - ✓ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إبتداءاً من هذه الفترة إلى قواعد التجارة؛
 - ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني، أو خارجه؛
 - ✓ يمكن للمؤسسات أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل.
- ومن هنا يمكن القول أن إستقلالية البنوك بصفتها مؤسسات إقتصادية عمومية قد تمت فعلا سنة 1988.

ويهدف قانون 6-88 إلى وضع المؤسسات كمحرك أساسي للتنمية بمنحها الإستقلالية الضرورية حيث أبعاد الدولة عن إدارة وتوجيه المؤسسات العامة.

3-مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري بعد التسعينات: عرف النظام المصرفي الجزائري منذ التسعينات إصلاحا جديا، يدخل ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات، من أجل ضمان الانتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

1-3-قانون 10-90 عام 1990 المتعلق بالنقد والقرض: لقد أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة الماضية أن الإصلاحات الإقتصادية التي فرضتها المعطيات الدولية، والتحول لاقتصاد السوق، لا بد أن تواكبها إصلاحات مصرفية مماثلة، فكان إصلاح أفريل عام 1990 وصدور قانون النقد والقرض 10-90 بمثابة الثورة الحقيقية لإصلاح هذا القطاع، لذا كان إهتمام الحكومة منصبا على النقاط التالية:

✓ الإهتمام بالمشاكل الإجتماعية، من خلال تطوير علاقات العمل والحماية الإجتماعية:

✓ إرساء الإطار القانوني ذي الصلة بالإصلاحات السياسية، الإجتماعية والإقتصادية، من أجل مواكبة

الأهداف المسطرة:

وبصفة عامة فان برنامج الحكومة في ذلك الوقت غلب عليه الطابع النقدي، وسطر لذلك السبل الواجب

إتباعها.

1-1-3-مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض:لقد أعطى قانون النقد والقرض 10-90 دفعا قويا لإعادة تنظيم الهيئات الرئيسية لتسيير الجهاز المصرفي الجزائري، يتجلى ذلك من خلال الإستقلالية الممنوحة للبنك المركزي في تسيير أموره، وتحديد شروط تعيين مسيريه وممارسة وظائفهم، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون بتولي شؤون المديرية وإدارة المراقبة على التوالي، يعين محافظ البنك المركزي بمرسوم رئاسي، يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات، كما يتم تعيين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات، ولا تجدد ولايهم إلا مرة واحدة، ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة العجز أو إرتكابهم خطأ فادح في مجال العمل المصرفي.

ويلاحظ أن إستقرار مدة الولاية وإمتداد أجلها وعدم قابليتها للإلغاء يعطي لإدارة البنك المركزي ضمانا قانونيا للإستقرار والإستمرارية.

تقوم الحكومة بإستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد، كما يمكن لبنك الجزائر إقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، والوضعية العامة للمالية العمومية، وعلى تطور الإقتصاد الوطني بصفة عامة، كما يلزم قانون النقد والقرض بنك الجزائر بإطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالإستقرار النقدي.

➤ مبادئ قانون النقد والقرض: أما بخصوص المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض فإنه يمكن

إجمالها في النقاط التالية:

• الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث كانت في السابق القرارات تتخذ تبعا للمعطيات الحقيقية، أي على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة. وفي هذا الإطار تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، وذلك حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

ولقد سمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- ✓ إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
- ✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها وإحتلال السياسة النقدية مكانتها كوسيلة في الضبط الإقتصادي؛
- ✓ تسهيل منح القروض التي يركز تقديمها على الجدوى الإقتصادية للمشروعات، دون تمييز بين القطاع العام والخاص وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الصرف من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض؛

• الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة العامة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدير التمويل اللازم لكافة النفقات العمومية، وذلك على الأخص عبر اللجوء إلى القروض، وبشكل عام عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما فسح المجال واسعا لعملية التمويل بالعجز، وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما المسطرة.

قد إعتد قانون النقد والقرض من أجل إزالة هذا التداخل في الأهداف والسلطات بين الدائرة النقدية

ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، بل أصبح هذا الأمر يخضع لبعض القواعد والأسس المبنية على دراسات نقدية وإقتصادية. وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق عدة أهداف أهمها:

- ✓ إستقلالية بنك الجزائر عن الدور المتزايد للخزينة وتقليص قروضه تجاهها؛
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛

• الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض: حمل قانون النقد والقرض أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي وأدائه، فقد مكنه من إستعادة مهامه التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام المصرفي السابق.

وقد سمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض التي جاء بها قانون النقد والقرض من بلوغ

الأهداف التالية:

- ✓ تناقص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛
- ✓ أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع؛
- أهداف قانون النقد والقرض: أما الأهداف التي جاء لتحقيقها قانون النقد والقرض فهي:

✓ إقامة نظام مصرفي من مستويين، سلطة نقدية ممثلة في البنك المركزي، والبنوك الأولية أو التجارية

التي تتلقى الأوامر من البنك المركزي؛

✓ تمكن هذا القانون البنك المركزي من أداء وظائفه التقليدية، وفصله عن الوظائف المتداخلة مع الخزينة؛

✓ استقلالية البنك المركزي، من خلال إعطاء المجال للمحافظ لممارسة مهامه تماشيا مع الوضع الإقتصادي

وتحقيق أهداف السياسة النقدية؛

ولقد كانت أهداف السياسة النقدية في هذا القانون هي:

• بنك مركزي يعمل على تحقيق هدف وحيد هو إستقرار الأسعار.

• عدم تعارض هذا الهدف مع الحفاظ على التوازن الخارجي.

من أهداف هذا القانون أيضا تمكين الخواص من تأسيس بنوك، وتمكين البنوك الأجنبية من فتح فروع

لها في الجزائر، وهذا ما نلاحظه بعد صدور قانون 10-90، حيث تم تأسيس مجموعة من البنوك، وفتح فروع للعديد من البنوك الأجنبية.

مما جاء في قانون 10-90 هو محاولة بنك الجزائر إستخدامه لأدوات السياسة النقدية مثل: آلية معدل

الإحتياطي الإجباري، كما عمل بنك الجزائر على إقامة سوق نقدية ما بين البنوك، يتدخل فيها هذا البنك تبعا لرغبته في ضخ أو امتصاص السيولة.

هدف أيضا قانون النقد والقرض إلى تعزيز الرقابة المصرفية، وذلك عن طريق اللجنة المصرفية التي ترصد عمل البنوك، وتحلله لتقرر ما إذا كان عمل وسير البنوك ينسجم ويتلاءم مع قواعد العمل المصرفي.

2-3- أهم تعديلات قانون النقد والقرض 90 - 10 :بعد مرور أكثر من عشر (10) سنوات عن دخول قانون

لتنظيم الجهاز المصرفي ودعمه للتنمية الإقتصادية، وخلق جو ومحيط مناسب لجذب الإستثمار المباشر الأجنبي ومع

مرور سنوات تطبيق قانون 10-90 بدأت تظهر بعض الثغرات خاصة الإدارية منها، ومن أجل ضمان فعالية أكبر ودور

أحسن لبنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة، والتحكم أكثر في الوضع النقدي للبلاد، فقد تعرض هذا القانون إلى

تعديلين أساسيين هما تعديل بالأمر 01 / 01 والأمر 11 / 03.

1-2-3-الأمر 01 / 01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض: ان الأمر المعدل والمتمم رقم 01 / 01 المؤرخ في 27

فيفري 2001، تم الفصل فيه بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ولقد جاء أيضا هذا التعديل كي

يمكن رئيس الجمهورية من تعيين محافظ البنك المركزي ونائبه لمدة غير محدودة، وإتخذت الحكومة خطوات عديدة

لتحسين القطاع المصرفي والمالي، من خلال إصلاح أساليب إدارة المصارف، وتحسين مستوى الخدمات، وتحسين

أيضا عملية مراجعة الحسابات المصرفية، وإعادة تفعيل نظم المدفوعات واستخدام أجهزة الكمبيوتر من أجل ترقية

الخدمة المصرفية بشكل عام.

وبصفة عامة يتكون مجلس إدارة الجزائر من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء، وثلاثة موظفين سامين

يعينهم رئيس الجمهورية، وذلك حسب المادة 06 من الأمر 01 / 01 عام 2001، أما مجلس النقد والقرض فيتكون

بموجب هذا التعديل من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث (3) شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في

المسائل النقدية والإقتصادية.

3-2-1-تعديلات أخرى: صدور التعليم رقم 04-2005 المؤرخة في 14 جوان 2005 أداة الاسترجاعات لمدة 03 أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيله الودائع المغلة للفائدة ابتداء من شهر جوان 2005.

وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة 06 أشهر وذلك ابتداء من جانفي، عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية تعديلات من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال.

- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2006: أورد المشرع الجزائري شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية من خلال النظام رقم 02/06 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 24 سبتمبر 2006، الذي حدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية أو إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية في الجزائر.
- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008: يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص قانون 08/01 على مايلي:

- وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزيائنها.

قانون 04/08 المؤرخ ب 21 أوت 2008، بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر .

- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009: تضمن ما يلي:

-الأمر رقم 01/09 المؤرخ 17 فيفري 2009، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

-الأمر رقم 03/09 الصادر في 26 ماي 2009، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

إضافة إلى تحديد القواعد المحاسبية التي تخضع لها الشركات التجارية، فالبنوك ملزمة بمسك حساباتها على الشكل الذي يحدده قانون النقد والقرض تطبيقا لنص المادة 103 من الأمر 03/11 وفي هذا الصدد أصدر مجلس النقد

نظام رقم 09/04 المؤرخ ب 29 جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على

البنوك والنظام رقم 09/05 المؤرخ ب 18 أكتوبر 2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية

ونشرها.

- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010: جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم 04/10 المؤرخ ب 26 أوت 2010 حيث جاء بأهم النقاط التالية:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.

- الأمر رقم 03 / 11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض: لقد جاء الأمر المعدل والمتمم رقم 11/03 في

سياق الإصلاحات المستمرة والمتواصلة التي عرفها الإقتصاد الجزائري وجعل المؤسسات المصرفية القاطرة

الحقيقية في التنمية الاقتصادية ، إضافة إلى لعب دورها في مكافحة كافة أشكال التسيير الخاطئ، والذي

يتسبب في حدوث فضائح مالية وحالات عديدة لتبييض الأموال، والإختلاسات والثغرات المالية التي أثقلت

كاهل الخزينة العمومية.

ومن أهم ما تضمنه هذا الأمر نجد:

- ✓ المادة 39 في الأمر المعدل والمتمم (إن إحتياطات الذهب التي يمتلكها بنك الجزائر ملك للدولة، ويمكن لبنك الجزائر إجراء كل العمليات المتعلقة بالذهب لا سيما الشراء، البيع، القرض والرهن الفوري أو بأجل، الودائع من الذهب يمكن أن تستعمل في أي تسبيق موجه للتسيير النشط للدين الخارجي)؛
- ✓ إلغاء المادة 71 من قانون النقد والقرض والتي تنص (يمكن لبنك الجزائر القيام بإعادة الخصم للبنوك والمؤسسات المالية لمدة ستة (06) أشهر كحد أقصى لتشكيل قروض متوسطة المدى، وهذه الخصوم قابلة للتجديد إنما لا تتعدى 03 سنوات، يجب أن تهدف هذه القروض إلى إحدى الغايات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، تطوير وتمويل عمليات التصدير، إنشاء سكنات، كما يجب أن تتوفر فيها الشروط التي وضعها المجلس حتى يقبلها بنك الجزائر)؛
- ✓ تمنع المادة 120 من قانون النقد والقرض كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجرّها البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن المادة 121 وبصفة إستثنائية تنص على السماح للخبزينة والمصالح المالية للبريد القيام بهذه العمليات طالما ترخص بذلك النصوص القانونية، خاصة ما تعلق بالمادة 121 من قانون النقد والقرض 90 – 10؛
- هذه المادة الأخيرة التي تشكل القاعدة القانونية التي تسمح للبريد بإجراء عمليات بنكية من خلال صكوك بريدية، قد تم إلغاؤها بالأمر المعدل للقانون 90 – 10 فالمادة 77 من الأمر 03 / 11 تنص على أنه لا يرفع المنع إلا بالنسبة للخبزينة العمومية، وبعض الهيئات والمؤسسات المحددة في القانون.
- ✓ أما بالنسبة للجنة المصرفية"، فقد تم تعديل المادة 144 من قانون 90 – 10 بالمادة 106 من الأمر 03/11 والتي تنص على (تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي، قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء، يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة 05 سنوات، فبموجب المادة المعدلة تغير أعضاء اللجنة المصرفية والذين يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة في المادة الملغاة)؛
- أما بالنسبة لضمان الودائع فقد تم تعديل المادة 170 من قانون 90-10 بالمادة 118 من الأمر 03/11، حيث تدفع البنوك علاوة ضمان سنوية تقدر بـ: 01% على الأكثر من ودائعها.
- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2014:** لقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 01/14 بتاريخ 16 ماي 2014 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، نص على دفع الملاءة من 8% إلى 9.5% ابتداء من أول أكتوبر 2014 على أن يغطي رأس المال القاعدي كل من مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% للأمان.
- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2015:** وعلى الصعيد التنظيمي واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في سنة 2015 جهودهما في مجال تعزيز وتوطيد شروط ممارسة النشاط المصرفي وتوفير التقارير المصرفية وحماية عملاء المصارف والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، تحسبا لحدوث انخفاض حاد في السيولة لدى المصارف، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02 / 10 المؤرخ في 05 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات

العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة التسبيقات والقروض للمصارف والمؤسسات المالية، من أجل تمكين المصارف والمؤسسات المالية من اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، المقرض الأخير، وذلك قبل وضع كفاءات إعادة التمويل عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2016:** تم التركيز في سنة 2016، على تعميق وتقييم ظروف تطبيق القواعد والمعايير التنظيمية المنبثقة من إعادة صياغة الإطار الاحترازي، وذلك من خلال إدراج التعديلات اللازمة على عمليات الرقابة، تمحورت أعمال مديرية الإشراف سواء على الصعيد الداخلي من خلال تنسيق أدوات ومنهجيات المراقبة، أو على الصعيد الخارجي ذات الصلة مع المصارف والمؤسسات المالية، والتي كان الحوار معهم متواصلًا، قصد مرافقتهم والتأكد من دخول الإطار الاحترازي الجديد حيز التنفيذ الفعلي، يشمل هذا الأخير المعايير النوعية والكمية المتعلقة بمعاملات الملاءة أو لمخاطر الكبرى والمساهمات وكذا كفاءات تصنيف المستحقات وتكوين المؤونات وتسجيلها المحاسبي، شهدت سنة 2016 تواصل عملية تعزيز الإطار التنظيمي والإشراف المصرفي من خلال وضع -مراجعة التنظيم المتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية. ثلاثة مشاريع تنظيمات تتعلق بما يلي:

-فصل خاص بالحوكمة.

-الإشراف على أساس موحد.

-إنشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للمصارف والمؤسسات المالية.

- **أهم تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:** أصدر قانون رقم 17/10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر رقم 03/11 المؤرخ سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، بحيث المادة الأولى تتم أحكام الأمر 03/11 والمتعلقة بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بمادة 45 مكررة تحرر كمايلي:

المادة 45: مكررة بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي لمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

-تغطية احتياجات الخزينة.

-تمويل الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

ثانيا : تطور السياسة النقدية في الجزائر 1962-2017

تطورت السوق النقدية في الجزائر ومرت بعدة مراحل، فقد تحول دور بنك الجزائر من دور الوسيط إلى المنشط، ثم إلى دور المتدخل الممتاز في السوق النقدية لمراقبة وتنظيم سيولة البنوك ويمكن إيجاز هذه التطورات في المراحل التالية:

- 1- تطور السياسة النقدية من 1962 إلى 1970: على المستوى التنظيمي كانت السوق مقتصرة ما بين البنوك في عملية يوم بيوم، وكانت تنظم عن طريق بنك باريس لإعادة الخصم (CPR)، وهو الوسيط الوحيد للبنك المركزي في تدخلات هذا الأخير من عمليات الاحتفاظ أو الأمانة لسندات عمومية و/ أو

خاصة وطبيعتها محددة بالتعليم رقم 15 بتاريخ 1962/12/13 ، والقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري حسب وضعيات السوق النقدية، فهذا الصندوق يحتفظ بالسندات العمومية كأمانة في حالة الفائض أو يقوم بشراؤها في حالة الحاجة إلى السيولة في إطار حصة إعادة الخصم التي تم قبولها من طرف مؤسسة الإصدار سنويا.

وتم حل صندوق باريس لإعادة الخصم بعد إنشاء عدة بنوك أخرى مثل البنك المركزي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي والبنك الخارجي الجزائري.

2- تطور السياسة النقدية من 1970 إلى 1989: في هذه الفترة تطورت السياسة النقدية وزاد عدد البنوك التجارية التي تتدخل في هذه السوق، ولكن المعاملات كانت تتم يوم بيوم وحدث ملف، وتسمى عمليات على بياض (En blanc) أي يتم عرض السيولة بدون مقابل وبدون ضمان ومبنية فقط على الثقة المتبادلة بين المؤسسات وتحديد معدل السوق إداريا، وكان البنك المركزي يتصرف مثل الوسيط البسيط.

إن إعادة تنظيم سوق ما بين البنوك حولت هذه الأخيرة إلى غرفة ثانية للمقاصة أين تتم العمليات بين الساعة الثانية عشر (12سا) والساعة الثانية والنصف ظهرا (14:30سا) يعني بمجرد معرفة نتائج المقاصة والحسابات الجارية من طرف البنوك، فإن الصفقات تتم يوم بيوم بمعدل محدد بواسطة البنك المركزي للبنوك التي لها فائض تتنازل عنه بمعدل 5 % ويوزعه البنك المركزي بين أصحاب الطلب بمعدل 5.25 %:

- تبعا للطلبات المعبر عنها في حالة ما إذا كان مجموع الفوائض المعروضة أكبر من الطلب.

- وفقا لحصة الطلبات المعبر عنها في حالة ما إذا كان مجموع الفوائض المعروضة أقل من الطلب.

البنوك الأولية مجبرة لضمان القروض التي فتحتها بواسطة سندات عمومية و/أو خاصة

تميزت هذه الفترة على مستوى الاقتصاد والقطاع المالي بما يلي:

- في نهاية هيكل النظام المصرفي وإنشاء نظام التوطين للمؤسسات العمومية لدى البنوك منذ 1970 .
- تطبيق التخطيط وتقوية الخزينة في جلب الموارد، وتطور عجز الخزينة.
- محاولة إصلاح النظام من خلال إعادة هيكله عضوية ومالية للمؤسسات العامة (83-84) وإعادة هيكله المؤسسات المالية نحو تنمية مؤكدة للتخصص.
- الانخفاض الشديد لأسعار البترول والدولار في نهاية 1985 وانعكاسه السلبي على الموجودات الخارجية للبلد.
- ضعف المردودية للمؤسسات العمومية التي توافقت اشتداد الصعوبات الخارجية وبالتالي تفاقم الوضعية المالية للمؤسسات والبنوك وأجبرت البنك المركزي لزيادة إصدارها كملجأ أخير.
- تجفيف شبه تام للسوق ولجوء البنوك شبه تام لإعادة الخصم لتمويلها بين 1972-1982 وهي فترة المخططين الرباعيين.
- ظهور كشف البنوك لدى البنك المركزي في 1981 عقب تسديد لجزء من ديون الخزينة تجاه البنك المركزي.
- زيادة شبه تامة انطلاقا من 1981 إلى 1989 لحصة السوق في إعادة تمويل البنوك.

3- تطور السياسة النقدية 1990-2000: حسب المنشور رقم 002 الصادر بتاريخ 25 ماي 1989 المرسل من

طرف البنك المركزي إلى البنوك، بأن السوق النقدية مفتوحة للبنوك التجارية ومؤسسات القرض
المتخصصة

(BAD + CNEP) والخزينة حيث يسمح لها هذا المنشور بالتدخل في السوق لتوظيف سندات الخزينة حسب تقنية
المزايدة Adjudication

- ومن جوان 1989 حتى سنة 1991 كان تدخل بنك الجزائر يتم بمعدل موحد ويتغير حسب أهداف السياسة
النقدية.

- ومنذ جوان 1991 إلى أكتوبر 1991: أقام بنك الجزائر نظاما جديدا يتمثل في تحديد سقف إعادة التمويل عن طريق
أخذ الأمانات بمعدلات مختلفة.

ومن أكتوبر 1991 حتى 1994 قام بنك الجزائر برفع معدلات التدخل في (إعادة الخصم، السوق النقدية،
تسبيقات في الحساب الجاري) بتحديد معدل يساوي 17 % مع سقف للتفاوض إلى
18 % ، كما ان هناك تدابير اتخذت بعد فترة الاستعداد الإئتماني التي أمضتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي ومن
بين هذا التدابير فقد حددت معدلات تدخل بنك الجزائر حسب ما يلي:

* 15 % معدل إعادة الخصم

* 20 % تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية

* 24 % النسبة على القروض.

وفي سنة 1995: ظهرت أدوات جديدة أدخلها بنك الجزائر مثل مزايدة القروض بالإعلان عن مناقصة بمعدل يتراوح
بين معدلات إعادة الخصم ومعدل الأمانة لـ 24 ساعة وأصبح المتدخلون هم:

1- البنك المركزي الذي له قانون الوسيط في السوق

2- المؤسسات المالية

3- كل المؤسسات الأخرى المعتمدة من طرف مجلس النقد والعرض.

4- الخزينة العامة التي سمح لها بالتدخل في هذه السوق عن طريق التوظيف وتحت شكل مزايدة لسندات الخزينة
خلال السداسي الثاني من سنة 1995 والتعليمة 95-28 المؤرخة في 22 أفريل 1995، تعرف الطريقة العملية لهذا
التدخل ويسمى "مزايدة سندات الخزينة في الحساب الجاري"

تعتبر الفترة ما بين 1990-2000 فترة حرجة في الاقتصاد الجزائري، فهي فترة التي حاولت فيها الجزائر الانتقال من
الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر اقتصاد السوق وهذا من خلال إتباعها لعدة إجراءات أهمها
محاولة جلب القروض والاستثمارات وجلب الشراكات الخارجية في مجال الاقتصاد هذا من أجل النهوض بالاقتصاد
ومحاولة التوازن الاقتصادي والمحافظة على استقرار الأسعار، ومن أهم الخطوات التي مرت بها الجزائر هي قانون
النقد والقرض 10/90 الذي جعل البنك المركزي هو السلطة النقدية للدولة.

3-1- وضعية السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000: عرفت هذه الفترة الممتدة من 1990 إلى 2000

تغيرات مؤسساتية وهيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات، والانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق

يهدف العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تحكم أكثر في نمو الكتلة النقدية واستقرار الأسعار، وصولاً إلى قانون النقد والقرض، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها، من خلال إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض في ظل استقلالية واسعة، إذ تميزت هذه الفترة بدخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع مؤسسات الدولية، للحصول على قروض ومساعدات ولجأت السلطات الجزائرية إلى إبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو مايسى برنامج التعديل الهيكلي، والذي تم على مرحلتين: مرحلة التثبيت الهيكلي سنة 1994-1995 ومرحلة تعديل الهيكلي سنة 1995-1998.

3-2- اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000: تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي والمالي الجزائري ودور السياسة النقدية، فبصدور قانون النقد والقرض 90-10 أعيد الاعتبار للبنك المركزي بصفته السلطة النقدية للدولة الجزائرية، فالتوجه الأساسي للسياسة النقدية خلال الفترة الأولى، وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ كان توجه السياسة النقدي نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في سنتي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازن، وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصاً لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة. وفي هذه الفترة كذلك تم دخول الجزائر للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الاتفاق القرض الموسع أو مايسى برنامج التعديل الهيكلي في 22 ماي 1945 إلى 21 ماي 1998 وينص هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثمانية للقرض المتوسط والطويل مع نادي باريس ولندن، ويعمل البرنامج على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وكذلك إدخال نظام مزادات القروض عن طريق مناقصات وهذا كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي وكأداة أساسية غير مباشرة.

● تحليل تطور الكتلة النقدية: سيتم تحليل تطور عناصر العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري بالتطرق الى العرض النقدي من خلال هاته الفترة.

الجدول رقم (5-1): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2000)

(الوحدة مليار دج)

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض النقود M_1^*	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض النقدي M_2^{**}	ودائع (CNEP)	العرض النقدي M_3^{***}	نسبة العرض النقدي من PIB%
1990	134.94	135.14	270.08	72.92	343.00	85.62	428.5	77.29
1991	157.20	167.79	324.99	90.27	415.27	99.41	513.47	59.56
1992	184.85	184.86	369.71	146.18	515.90	115.20	634.1	59.00
1993	211.31	235.59	446.90	180.52	627.42	135.82	759.42	63.83
1994	222.98	252.84	475.83	247.68	723.51	151.54	865.41	58.18
1995	249.76	269.33	519.09	280.45	799.54	174.54	974.08	48.58

43.91	1128.56	213.51	915.04	325.95	589.09	298.21	290.88	1996
49.65	1380.47	298.96	1081.51	409.94	671.57	333.70	337.62	1997
67.04	1897.37	304.98	1592.39	766.09	826.30	435.95	390.42	1998
65.61	2124.85	335.51	1789.34	884.16	905.18	465.18	439.99	1999
57.67	2378.23	355.7	2022.53	974.35	1048.18	563.65	484.52	2000

Source: élaboré selon les informations

-Bulletin statistique de la banque d'Algérie statiques de la balance des paiements 1990-2005 hors série. Juin 2006.

(*) عرض النقود M_1 = النقود الائتمانية + الودائع تحت الطلب

(**) العرض النقدي M_2 = عرض النقود M_1 + الودائع لأجل (شبه النقد)

(***) العرض النقدي M_3 = العرض النقدي M_2 + ودائع (CNEF)

الملاحظ من الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M_1 وهذا راجع إلى نمو النقود الائتمانية أو العملة في التداول التي انتقلت من 270.08 مليار دج سنة 1990 إلى 475.83 مليار دج سنة 1994 وهو ما يمثل تضاعفا تقريبا 2 مرة، والملاحظ أيضا ارتفاع النقود في التداول من 134.94 مليار دج إلى 222.98 مليار دج أي بمقدار 85.04 مليار دج، وبخصوص الودائع تحت الطلب فقد ارتفعت هي أيضا من 135.14 مليار دج إلى 252.84 مليار دج.

فقد عرف خلال الفترة 1994-1990 نموًا يقدر بـ 23%، ليحقق سنة 1990 قيمة 343 مليار M_2 أما العرض النقدي دج وهي ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 1994 التي حققت 723.51 مليار دج، نتيجة لارتفاع ودائع الأجل بحيث حققت سنة 1990 ما قيمته 72.92 مليار دج لتصل سنة 1994 إلى 247.68 مليار دج.

ولقد عرف العرض النقدي انخفاضا من 77.29% إلى 59% بين سنتي 1991-1992 وذلك نتيجة للاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه في سنة 1993 ارتفع العرض النقدي بنسبة 63.83% من الناتج المحلي الخام لتتخف سنة 1994 بنسبة 58.18% من الناتج المحلي الخام.

ونلاحظ كذلك أن عرض النقود M_1 شهدت ارتفاعا منذ سنة 1995 نتيجة ارتفاع النقود الائتمانية (الأوراق النقدية) والودائع تحت الطلب، حيث انتقلت من 519.09 مليار دج سنة 1995 إلى 1048.18 مليار دج سنة 2000 وأما تفسير النقود الائتمانية التي كانت تأخذ حصة كبيرة، ويتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التعديل الهيكلي (93-94) وبرنامج (95-98) وفي سنة 1996 أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية، وهذا ما يبين اتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي، ويمكن تفسير ذلك بنقص الوعي المصرفي من جهة وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة المعطلة من جهة أخرى ونظرا لما عرفه الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم خلال فترة التسعينات وفي سنة 2000 بدأت الودائع الجارية تعرف نموا ملحوظا، ويعود ذلك إلى سيادة أسعار فائدة موجبة وزيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها.

ولقد سجل العرض النقدي M_2 خلال الفترة (1994-2000) تباطؤ في النمو باستثناء سنة 1998، لتنتقل من 799.54 مليار دج سنة 1995 إلى 2022.53 مليار دج سنة 2000، كما أن شبه النقود أصبحت تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M_2 ، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، وسبب ذلك يعود إلى عمليات التطهير المالي والنقدي التي قامت به السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول، لتحقيق 280.45 مليار دج سنة 1995 إلى 884.16 مليار دج سنة 1999.

أما العرض النقدي M_3 فهو في تزايد مستمر من 1995 إلى غاية سنة 2000 حيث انتقلت قيمته من 974.08 مليار دج إلى 2378.23 مليار دج والتي مثلت نسبة 48.58% إلى 57.67% خلال الفترة، والملاحظ أن ودائع الصندوق لم تكن في مستوى نمو M_2 وخاصة أشباه النقود، وعرفت سنة 1997 نموا ملحوظا لودائع صندوق التوفير والاحتياط، والتي بلغت قيمتها 299998.96 مليار دج بحيث تزامنت مع عودة أسعار الفائدة الموجبة التي كانت سالبة قبل ذلك.

4- اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2009: تعتبر هذه الفترة مرحلة انتعاش الاقتصاد الجزائري، حيث نعتبرها فترة البحبوحة المالية التي كانت لدى الدولة الجزائرية وحاولت فيها الجزائر الاستفادة من هذه الأموال بهيوس أكثر بالاقتصاد ودعم المشاريع والتركيز على العمالة الداخلية، لكن ظهر جليا أن البترول هو الركيزة الأساسية لهذه البحبوحة، حيث أظهرت الأزمة المالية 2008-2009 عجز كبير لدى الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى عدم تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطات الجزائرية في الجانب الاقتصادي.

4-1- واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2009: عرفت هذه الفترة الممتدة من 2001-2009 بحبوحة مالية كبيرة وذلك راجع إلى أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ومن الملاحظ عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هاذين البرنامجين الاقتصاديين الذي تبين لنا أن المحروقات لا تزال تمثل أحد المكونات الرئيسية للنتائج المحلي الإجمالي، وكذلك المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي.

ومع ظهور الأزمة المالية 2008-2009 أثرت بالسلب على المؤشرات الكلية الداخلية والخارجية وبالأخص على الموازنة العامة حيث بلغ العجز فيه إلى 500 مليار دج، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المرجوة الوصول إليها.

4-2- اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2009: تعتبر الفترة 2001-2009 هي مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية، من خلال انتعاش الدولة سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط) وذلك عبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 إذ تعززت مؤشر الاقتصادي الكلي بشكل إيجابي خلال الفترة، ولكن نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم في هاته الفترة بالأخص سنتي 2008-2009 بلغت نسبته 4.86% و5.7% وذلك راجع إلى برنامج دعم النمو خلال هاته الفترة.

• تحليل تطور الكتلة النقدية (2001-2009): من خلال هذا سيتم التطرق إلى تحليل الكتلة النقدية للفترة من خلال العرض النقدي للاقتصاد الجزائري، والجدول الموالي يبين تطور الكتلة النقدية

الجدول رقم (5-2): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2001-2009)

(الوحدة مليار دج)

البيان	النقدود الائتمانية	الودائع تحت الطلب	عرض M ₁ النقود	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض M ₂ النقدي	ودائع (CNEP)	العرض M ₃ النقدي	نسبة العرض النقدي من PIB%
2001	577.2	661.4	1238.6	1235.0	2473.6	106.4	2580	66.88
2002	664.7	751.7	1416.4	1485.2	2901.6	109.4	3011	71.70
2003	781.3	862.1	1643.4	1656.0	3299.4	130.1	3429.5	70.91
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.3	158.3	3802.6	63.75
2005	921.0	1516.6	2437.6	1632.9	4070.5	276	4346.5	59.16
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6	335.8	5163.4	61.77
2007	1284.5	2949.1	4233.6	1761.0	5994.6	378.7	6373.3	66.98
2008	1540.0	2965.2	4505.2	1991.0	6496.2	459.8	6956	62.82
2009	1829.3	2541.9	4371.2	2228.9	6600.1	572.9	7173	72.28

المصدر:

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:5، ديسمبر 2017، ص:11-14

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:13، ماي 2011، ص:11-14

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M₁ وهذا راجع إلى زيادة أسعار الفائدة الموجبة وزيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها بالإضافة إلى أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001.

ولقد سجل العرض النقدي M₂، للنمو من جديد سنة 2002 وذلك بمعدل 22% مقابل 13.03% سنة 2000. وممر ذلك هو تحسن أسعار النفط، وفي السنوات الموالية قامت السلطة النقدية بإتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكيف والتوسع من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل مع معدل التضخم يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في مرحلة لاحقة، وفي ظل التوسع النقدي المتواضع جدا بل ووجود تقلص في السداسي الأول من سنة 2009 واستمرار التضخم الذي حقق سنة 2009 معدل 5.7%. أما العرض النقدي M₃ فهو في تزايد مستمر حيث انتقلت قيمته من 2580 مليار دج سنة 2001 إلى 7173 مليار دج سنة 2009.

والملاحظ أن ودائع الصندوق لم تكن في مستوى نمو M₂ وخاصة أشباه النقود إلا أن قيمة ودائع الصندوق خلال سنة 2004 لتحقق 158.3 مليار دج وتعود على الارتفاع خلال سنة الموالية لتحقق صندوق القيمة السابقة أي بقيمة 276 مليار دج سنة 2005 لتستمر في زيادة ونمو مرتفع. وعلى العموم يبقى المجمع النقدي M₂ هو الذي يعبر عن السيولة الحقيقية.

5- السياسة النقدية في الفترة 2010-2017: شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2017 تطورات هامة جدا، وذلك بعد وقوع الأزمة المالية العالمية 2008 مما أدى السلطات النقدية الجزائرية بقيام تعديلات خاصة بقانون النقد والقرض.

5-1- واقع السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2010-2017: عرفت هذه الفترة الممتدة من 2010-2017 حالة

ركود اقتصادي بعد وقوع الأزمة العالمية في الفترة السابقة (2008-2009) حيث لم تستطيع السياسة النقدية معالجة هاته الأزمة حيث كان جليا على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية التي تم دراستها، مما أدى إلى تغيير مسار السياسة النقدية لتحقيق أهدافها واعتبارها للتضخم الهدف المحدد للسياسة النقدية وذلك ابتداء من الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها الأمر (10-4) الصادر في 2010/08/26 والمعدل والمتمم للأمر رقم (11-03) المتعلق بالنقد والقرض، وهو بمثابة إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف نهائي ومرجع للسياسة النقدية، ومن خلال مختلف المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري خلال الفترات السابقة وذلك باللجوء إلى مشروع الصيرفة الإسلامية من أجل امتصاص كتلة كبيرة من الأموال التي تدور خارج المنظومة المصرفية، وذلك راجع إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي يرفض التعامل بالربا.

4-2- اتجاهات السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2010-2017: بعد ظهور الأزمة المالية في سنتي 2008-2009

عرفت السياسة النقدية العديد من التحولات بسبب هاته الأزمة التي كان لها انعكاسات تجارية ومالية ونقدية على الجزائر إلا أن أخطر الانعكاسات تمثلت في تدني إيرادات البلد من العملات المتأتية من انخفاض الطلب العالمي على المحروقات في ظل الأزمة النفطية الكبيرة في تلك الفترة، حيث كانت السياسة النقدية في السنوات الأخيرة تعاني من عدم التحكم في إرساء السيادة الوطنية وذلك راجع إلى إصلاح قانون النقد والقرض وانخفاض احتياطات العملة الصعبة، وظهور عجز في ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة حيث بلغت أعلى قيمة له 27.54 ولذلك حاولت الجزائر الاتجاه للصيرفة الإسلامية كأفق مستقبلي للخروج من هاته المشاكل الاقتصادية بالأخص مشكلة ارتفاع معدلات التضخم.

- تحليل تطور الكتلة النقدية (2010-2017): ويمكن توضيح هذا التطور من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (5-3): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2010-2017)

(الوحدة مليار دج)

البيان	النقود الائتمانية	الودائع تحسنت الطلب	عرض M ₁ النقود	الودائع لأجل (شبه النقد)	العرض M ₂ النقدي	ودائع (CNEP)	العرض M ₃ النقدي	نسبة العرض النقدي من PIB%
2010	2098.6	3539.9	5638.5	2524.3	8162.8	735.4	8898.2	79.56
2011	2571.5	4570.2	7141.7	2787.5	9929.2	1034	10963.2	82.64
2012	2952.3	4729.1	7681.4	3333.6	11015	1349	12364	68.0
2013	3204.0	5045.8	8249.8	3691.7	11941.5	1301.3	13242.8	71.7
2014	3658.9	5918.0	9576.9	4083.7	13660.6	1483.3	15143.9	79.3
2015	4108.1	5136.3	9244.4	4443.4	13687.8	1244.6	14932.4	81.9
2016	4497.2	4909.8	9407	4409.3	13816.3	1164.4	14980.7	79.4

-	15664.2	1090.4	14573.8	4653.7	9920.1	5097.5	4822.6	2017
---	---------	--------	---------	--------	--------	--------	--------	------

المصدر:

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:29، مارس 2014، ص:11-14
-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد:29، ديسمبر 2017، ص:11-14
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عرض النقود M_1 تواصل في الارتفاع خلال الفترة المدروسة حيث كان يبلغ 5638.5 سنة 2010 ليستمر في الارتفاع ليصل إلى 9920.1 سنة 2017 وذلك نتيجة لارتفاع الكبير لحجم ودائع تحت الطلب.

ونفس الشيء بالنسبة للعرض النقدي M_2 بالرغم من تراجع في قيمة الودائع لأجل أما العرض النقدي M_3 فهو أيضا في تزايد مستمر خلال هاته الفترة حيث انتقلت قيمته من 8898.2 مليار دج سنة 2010 إلى 15664.2 مليار دج سنة 2017، وذلك راجع إلى ارتفاع قيمة ودائع الصندوق.

6-آفاق السياسة النقدية في الجزائر (رؤية مستقبلية 2030): في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا وهذا من خلال تجسيد نموذج نمو اقتصادي جديد الذي تم الإعلان عنه مؤخرا ويكون على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نموب 5.6% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة (آفاق 2030).
*المرحلة الأولى (2016- 2019): تركز هذه الفترة على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعودا نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.

* المرحلة الثانية (2020- 2025): فمن أهداف تدارك الاقتصاد الوطني والتحاقه بركب الاقتصاد، وتلها المرحلة الثالثة (2026- 2030) والتي يكون فيها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن المستهدفة، حيث في مجال الإصلاحات المقترحة في إطار المؤسساتي (مناخ الأعمال)، فتضمنت تسريع الإصلاحات وتحويل المخصصات المالية للاقتصاد المنتج واعتماد مخطط استثمار متعدد السنوات والإسراع في تشريع قانون عضوي لقوانين الموازنة العامة للبلاد، وهذا من خلال تحسين عائدات جبائية عادية حتى يتسنى تغطية مجمل نفقات التسيير، وكذلك إسهام الصناعات التحويلية في القيمة المضافة للنتائج الداخلي الخام من 5 إلى 10% بحلول 2030 يرافقها تحديث في إصلاح القطاع الزراعي بما يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للبلاد مع زيادة التوجه نحو التصدير.

من خلال ما سبق عرضه من أهم المؤشرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي ومالها من أهمية كبيرة وتأثيرها على إجراءات السياسة النقدية والاقتصادية، سنقوم بإعطاء رؤية مستقبلية حول آفاق مؤشر التضخم في الجزائر لما له من أهمية كبيرة على الاقتصاد الجزائري كونه من أكثر المؤشرات التي تعاني منها الجزائر الأزل وفي الوقت الحالي، وتكون السياسة النقدية أكثر فعالية لما تأخذ العلاقة بين الأهداف والمعايير المستخدمة في تلك السياسة وتلعب الشفافية دور مهم في سوق الأسهم وفي سياسة البنك المركزي، إذ تكون هي المسؤولة عن كل النتائج المتوقعة من خلال أداء السياسة النقدية والمواضيع الإستراتيجية التي تعالجها وفي مقدمتها استهداف التضخم من جهة، فاستهداف التضخم يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في طريق نجاح السياسة النقدية بحيث الانتقال من المجاميع النقدية الكلية إلى مجاميع النقدية الحقيقية يمر عبر تحديد معدلات التضخم التي كلما كانت في انخفاض كلما نقصت الهوى

بين المجاميع الاسمية (النقدية) والمجاميع الحقيقية، وهذا ما يحمل البنك المركزي درجة مصداقية البنك والبنوك التجارية في تحقيق معدلات التضخم مقبولة.

من هذا المنطلق لابد من توضيح المعدلات الحالية والمعدلات التي يستهدفها البنك المركزي لتقييم أداء السياسة النقدية، فخلال السنوات 2000-2009 كان متوسط معدل التضخم يقدر ب 3.13% أما سنوات 2009-2019 فمتوسط التضخم يقدر ب 4.98%، ومن المتوقع أن يكون معدل التضخم المستهدف حتى سنة 2030 بمقدار 0.59-%

وفي الأخير نسلط الضوء على أهمية إتباع الجزائر لمنظور الصيرفة الإسلامية لما لها من تأثير إيجابي على المنظومة المصرفية الجزائرية وذلك راجع إلى الطبيعة الفكرية للشعب الجزائري ومعتقداته حول عمل البنوك التجارية، أما من أهم أهداف السياسة النقدية في ظل نظام الاقتصادي الإسلامي وفي غياب سعر الفائدة هو تحقيق ثبات نسبي للقيمة الحقيقية للنقود لأن عدم ثبات هذه القيمة وتقلبها بين الزيادة والنقصان يؤثر على الحالة الاقتصادية يتأثر بها، ولهذا اهتمت الدراسة الإسلامية بالنقود وثبات قيمتها حتى تؤدي وظائفها كوسيلة للتبادل ومقياس للقيم الحاضرة والأجلة ومستودع للقيمة على خير وجه، لكي لا يحدث تقلبات في الاقتصاد أو يحول القوة الشرائية لصالح طبقة على حساب أخرى حتى لا يحتل التكامل والتضامن الاجتماعي في جماعة المسلمين.

ثالثا: السياسة النقدية وأهم المؤشرات الاستقرار الداخلية والخارجية للاقتصاد الكلي في الجزائر

سنحاول إلى تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال المؤشرات الداخلية والخارجية للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

1. السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية في الجزائر: من خلال الدراسة النظرية للسياسة النقدية وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على تأثير السياسة النقدية على هذه المؤشرات الداخلية ودراسة تطوراتها خلال الفترة 1990-2017

1.1. أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر: لتوضيح تأثير السياسة النقدية على مؤشر التضخم نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، فقد ساهمت سياسة بنك الجزائر في تخفيض التضخم مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وخاصة مع تسجيل معدل قياسي للتضخم لم يبلغه من قبل 0.34% سنة 2000 وقد قام بنك الجزائر بشكل خاص بتعزيز الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية، كما تميزت سنوات القرن الحادي والعشرين بدورة توسع نقدي كان مصدره تنفيذ الموجودات الخارجية ولاسيما أن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت الكتلة النقدية بعنوان M_2 مؤكدا الاتجاه الهيكلي المميز للعشرية، كان تحت تأثير الصدمة الخارجية الناتجة من انخفاض أسعار المحروقات الأزمة المالية 2008-2009، وبارتفاع أقل حدة من المعدلات التي عرفها النمو النقدي الذي بلغ مثلا سنة 2007 حوالي 24.2%، والتي تعتبر ذروة العشرية، علما أن معدل التوسع في هذا المجال كان جد مرتفع 22.3% منذ بداية هذه العشرية، وهذا في تناغم مع بداية دورة توسع الأرصدة بعنوان نفقات ميزانية التجهيز.

كما تم اعتبار التضخم هدفا محددًا للسياسة النقدية، وهذا في نهاية هذه العشرية، وذلك ابتداء من الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها الأمر رقم (04-10) الصادر في 2010/08/26 والمعدل والمتمم للأمر رقم

(11-03) المتعلق بالنقد والقرض . وهو بمثابة إرساء قانوني لاستقرار الأسعار كهدف نهائي وصریح للسياسة النقدية، حيث قام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير، فضلا عن نموذج تحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي المستعمل لمحاكاة هدف سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومن ثم تخفيض كل فارق بين التنبؤ بالتضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض بتعديل الإدارة العملية للسياسة النقدية .

وبالإضافة إلى الوسائل المختلفة التي يقوم بها بنك الجزائر بامتصاص فائض السيولة، ودورها في إرساء أكثر للاستقرار النقدي والمالي، ساهمت العودة إلى الزيادة في الموارد المتراكمة واستمرار فائض الادخار عن الاستثمار كميزة هيكلية للاقتصاد الجزائري، في صندوق ضبط الإيرادات رغم الارتفاع القوي لنفقات الميزانية التجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات) ودورها في تخفيف التنفيذ.

ومنه فإن للسياسة النقدية التي يتبعها بنك الجزائر وتعزيزه للأدوات غير المباشرة في إدارته لها وكذلك الدور الذي تمارسه الخزينة العمومية من خلال الزيادة في الموارد المتراكمة في صندوق ضبط الإيرادات ودوره في تخفيف التنفيذ، كل ذلك ساهم في تخفيض معدل التضخم .

من خلال استعراضنا سابقا نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر تسعى إلى ترشيد الانفاق العام والتحكم في استقرار الأسعار لمحاربة الفجوة التضخمية .

والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر:

الجدول رقم (5-4): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
%معدل التضخم	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
%معدل التضخم	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	4.5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
%معدل التضخم	4.86	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.40
السنوات	2017								
%معدل التضخم	5.6								

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- الديوان الوطني للإحصائيات

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013-2015-2016

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا في كل من السنوات 1990-1996 ثم شهد انخفاض ملحوظا سنة 1997-1999 وتعتبر سنة 2000 هي التي برز الانخفاض لمعدل التضخم بها إلى أدنى حد له بنسبة حوالي 0.3% وهو المعدل القياسي الأدنى الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال ويعود إلى العديد من الأسباب :

- التحكم في السياسة النقدية؛

- التوازنات المالية الخارجية المحققة؛

- صيغة السلع المستوردة من الخارج؛

- انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجية.

أما خلال الفترة 2009-2001 لاحظ تدبدا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ سنة 2001 نسبة 4.2% وذلك راجع إلى الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لتنمية الكتلة النقدية (2004-2001) ثم عاود الارتفاع سنة 2005-2009 حيث بلغ نسبة 5.7% سنة 2009 وذلك راجع إلى برنامج دعم النمو، أما خلال الفترة 2010-2017 لاحظ ارتفاعا سنة 2012 ليبلغ حدود 9.89% وهو أعلى معدل خلال العشرية الأخيرة وذلك نظرا للارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة.

2.1. أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر لتوضيح تأثير السياسة النقدية على معدلات البطالة نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، ولتحليل مشكلة البطالة والتشغيل خلال هذه العشرية، نجد أن معدل البطالة عرف انخفاضا محسوسا

(بحسب الإحصاءات الرسمية للديوان الوطني للإحصاءات) سنة 2000 و2010 على التوالي 29.5% و10% ولعل من أهم الإجراءات المتبعة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة، تلك التي تتعلق بالمخطط الوطني لمكافحة البطالة، إضافة إلى المراهنة على القطاع الخاص لتحقيق ذلك، وهو ما جسده فعلا من خلال الصيغ المختلفة التالية:

- برامج الشبكة الاجتماعية؛

- الأنشطة ذات المنفعة العامة؛

- المنحة الجزائرية للتضامن؛

- برامج عقود ما قبل التشغيل، وجهاز الإدماج المهني؛

- أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة؛

- برنامج الإنعاش الاقتصادي، والمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة .

إلا أن المعدلات والأرقام الخاصة بالبطالة في الجزائر، والتي تختلف من مصدر إلى آخر تجعل من الصعوبة بمكان على الباحث الحكم على مدى الانخفاض الفعلي بمعدل البطالة، في ظل عدم التأكد من دقتها ومصداقيتها، إلا أنه يمكن القول أن مشكلة البطالة تظل المشكلة الرقم واحد في الجزائر بسبب مخزون الوافدين الجدد إلى سوق العمل سنويا، والمقدرين بحوالي 250000، 300000 طلب عمل جديد من الشباب، كما أن صيغ التشغيل المذكورة لم تكن في مستوى التوظيفات المالية الكلية التي تزيد على 140 مليار دينار بسبب طبيعة مناصب العمل المستحدثة، والتي هي في الغالب مناصب مؤقتة ذات طابع اجتماعي لا تساند النمو ولا تساعد في خلق نشاطات حقيقية ودائمة، كما أن مشكلة البطالة ترجع إلى عدم توفر البيئة المناسبة والجذابة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا عدم تشجيع القطاع الخاص الحقيقي، بالإضافة إلى عدم مقدرة الاقتصاد الجزائري على النمو بأكثر من 5% بشكل متنسق حتى يمكن تسريع وتأثر التشغيل لكي ينجم عنه تخفيض معتبر ومتواصل للبطالة.

لذا يمكن القول في الأخير إن السياسة النقدية لم تتمكن كذلك من تحقيق هدف التشغيل في الفترة محل الدراسة، رغم الانخفاض المهم في معدل البطالة من 29.5 % سنة 2000 إلى 11.7 % سنة 2017، وهي الفترة التي تزامنت مع تطبيق السلطات لبرنامجين تنمويين من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وكذا برنامج دعم النمو (2005-2009) وهي تعتمد في مرجعيتها على النظرية الكينزية في حل مشكلة البطالة، وهذا عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال والقيام بتنشيط الاستثمار، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة للاقترب من حالة العمالة الكاملة.

نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر سعت للرفع من حجم الانفاق خلال فترة الدراسة وذلك بهدف الرفع من مستويات الاستثمارات من خلال البرامج التنموية بهدف توفير فرص العمل وتقليص معدل البطالة .
والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر:

الجدول رقم (5-5): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
%معدل البطالة	19.70	21.20	23.80	23.15	24.36	28.10	27.99	26.41	28.02
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
%معدل البطالة	29.29	29.80	27.30	25.70	23.72	17.65	15.30	12.30	11
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
%معدل البطالة	11.30	10.20	10.00	10.00	9.7	9.3	9.0	10.6	11.6
السنوات	2017								
%معدل البطالة	11.7								

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- موقع بنك الجزائر www.banc-of-algeria.com

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة للجزائر عرفت تزايدا خلال الفترة 1990-2000 حيث بلغ في سنة 1990 نسبة 19.70% ليرتفع سنة 1994 إلى نسبة 24.36% وواصلت ارتفاعها إلى أن وصلت إلى نسبة 29.80% سنة 2000، تبقى المعدلات مرتفعة بالرغم أنه في سنة 1995 إلى تخفيض معدلات إعادة الخصم من أجل زيادة الإقراض قصد تحفيز الاستثمار إلا أن هذه الإجراءات باءت بالفشل وذلك لعدم وجود استثمارات جديدة من جانب المؤسسات العامة والخاصة.

أما ابتداء من سنة 2001 فقد عرفت البطالة تراجعاً محسوساً حيث بلغت النسبة 27.30% ثم انخفضت بعد ذلك سنة تلوى الأخرى لتصل في نهاية 2009 إلى 10.20% و 2010-2011 إلى 10.00% وهذا راجع إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما في سنوات الأخيرة 2012-2017 نلاحظ انخفاض معدل البطالة في سنة 2012 لتبلغ نسبتها 9.7% 2013 على 9.3% و 2014 إلى 9.0% وهذا راجع إلى الوضعية الحرجة التي عرفتتها أغلب معدلات التوازن الاقتصادي والمالي نتيجة على ارتباط الاقتصاد هيكلياً بأسعار النفط وهو المورد الأساسي لتمويل المشاريع الاقتصادية.

ثم عاودت الارتفاع في السنوات الأخيرة إلى أن بلغت سنة 2017 نسبة 11.7%.

3-1- السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر: يمكن أن يوصف النمو الاقتصادي بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي قد يكون متأنيا من التوسع الأفقي، وتوسيع الطاقة الإنتاجية عبر التراكم في القطاعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة، أو ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، كما قد يكون ناجما عن التوسع العمودي من خلال رفع الإنتاجية الكلية لرأس المال، ويختلف معدل نمو الناتج المحلي الخام المستخدم كمعيار لمقياس النمو الاقتصادي من بلد إلى آخر، وما بين البلدان المصنعة والبلدان النامية. ويعود هذا الاختلاف إلى التباين في مستوى وكيفية استخدام العناصر التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، وهي: عنصر العمل، وعنصر رأس المال، والتقدم التقني .

ولتحليل تطور معدلات النمو في الجزائر خلال العشرية ، فإننا نلاحظ أنه يتميز بنوع من الاستقرار، بالغا أقصاه سنة 2003، أي 6.9%، وفي المتوسط يساوي 3.6%، وعلى الرغم من هذا، فإن ذلك لا يبرر أن يكون النمو هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، بل إنه يتحدد بصفة أساسية بتقلبات أسعار البترول في السوق الدولية. والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بالعملة الأجنبية الأخرى، ويظل قطاع المحروقات مهيمنة على النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث يمثل في المتوسط 30% من الناتج الداخلي الخام 34.7% مقابل 39.2% وتمثل إيرادات المحروقات أكثر من 66% من إجمالي إيرادات الميزانية سنة 2010 مثلا، كما أن نصيب قطاع المحروقات في القيمة المضافة ارتفع مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ 40% أما قطاع الصناعة خارج المحروقات، فإنه غير منافس وغير متنوع، ويمتاز بمعدل نمو سالب في المتوسط، حيث يقدر بحوالي 0.9% سنويا وقد انخفضت حصتها في الناتج الداخلي الخام من 10.6% إلى 7.3% ثم 6.6% واستمر الانخفاض سنة بعد أخرى حتى بلغت 4.7% سنة 2008 لترتفع قليلا بين 5.0% و 5.7% كما أن النمو في القطاع الزراعي يتوقف على مدى ملائمة الظروف المناخية، وهو ما حصل وذلك بتحقيق نمو يساوي 20% من حيث الحجم، وهو الأعلى في العشرية، وكذا قطاع خدمات الإدارة العمومية وقطاع البناء والأشغال العمومية، وهذه كلها عوامل تؤثر في وتيرة النمو الحقيقي في الجزائر .

ونشير هنا إلى أهمية الاستثمار العمومي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر حيث يمثل المتوسط 13% من إجمالي الناتج الداخلي 8.3% و 15.2% وهو يعتبر أعلى معدل بين البلدان النامية. وإضافة إلى تزويد البلد بالبنية التحتية الضرورية لتنمية النشاطات الاقتصادية السوقية، فإنه يعمل على تحفيز الأنشطة والنمو في قطاعات البناء والأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها، مثل مواد البناء والمقالم والمناجم، وقطاع المياه والطاقة.

من خلال ما استعرضنا سابقا نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر تسعى إلى رفع معدل النمو من خلال البرامج التنموية لتحقيق عوائد تغطي حجم الانفاق .

إذا كان معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية فإنه عرف تذبذبات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-6): تطور معدل النمو الاقتصادي 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
% معدل النمو	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
% معدل النمو	3.2	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل النمو %	2.4	2.1	3	2.4	2.6	2.7	4.5	3.8	3.3
السنوات	2017								
معدل النمو %	2.8								

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- موقع بنك الجزائر www.banc-of-algeria.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات النمو عرفت تذبذبا في السنوات الأولى 1990-1994 حيث أنها عرفت نمو موجبا سنة 1992 فقط بنسبة 1.8% وفي السنوات السالبة الأخرى كان السبب راجع إلى بلوغ معدل التضخم أعلى مستويات له خلال السنوات الأخيرة.

في حين أن معدل النمو سنة 1995 إلى 2010 عرف النمو ارتفاعا حيث بلغ متوسطه 3.325% إثراء برنامج التعديل الهيكلي وبالتالي هذا البرنامج قد صحح المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي.

أما خلال السنوات الأخيرة 2015-2017 عرف تذبذبا لارتباطه الكبير بأوضاع السوق البترولية.

4-1- أثر السياسة النقدية على عجز الموازنة العامة في الجزائر: لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز الموازنة تأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، وتؤثر هي بدورها على عجز الموازنة، بالرغم أن أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيرا إذا أخذ على حدي، إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيرا، حيث أن معظم هذه المتغيرات (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة إذا ما تم إتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر الفائدة. لذلك فإن الغير في الوضع المالي ككل (الدين العام، عجز الموازنة) يتعقد نتيجة السياسة النقدية الانكماشية وبالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وأن يأخذ في الاعتبار التأثيرات المتضمنة على الموازنة بسبب السياسة النقدية الانكماشية.

من خلال ما استعرضنا سابقا نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر تعاني من عجز متواصل، ويعزي هذا العجز إلى الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة والصندوق النقد الدولي .

ونوضح تطور وضعية الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 1990-2016 كالآتي:

كان رصيد الموازنة في سنة 1990 في حالة عجز وقد تم تخفيض قيمة العجز من 70.4 مليار دينار سنة 1993 إلى فائض 81.47 مليار دينار سنة 1997، عرفت هذه الفترة سياسة حذرة في إدارة المالية العامة، وخلال سنة 1998 ظهر عجز في الموازنة بقيمة 100 مليار دينار وهذا العجز راجع إلى الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة والصندوق النقدي الدولي، وفي سنة 1999 لوحظ وجود فائض في رصيد الموازنة لا يتجاوز 1000 مليار دج إلا في سنة 2006 تعداها

بنسبة قليلة وفي سنتي 2009-2010 ظهر عجز في رصيد الموازنة حيث بلغ سنة 2009 عجز بـ 500 مليار دج وسنة 2010 بلغ 0.95% من إجمالي الناتج الداخلي.

أما باقي السنوات سنتناولها بإسهاب في الشكل الموالي:

الشكل رقم (5-3): مؤشرات المالية العامة 2012-2016



المصدر: التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

نلاحظ من خلال الشكل الذي يبين المؤشرات المالية العامة من 2012 إلى 2016، حيث نلاحظ خلال سنة 2012 أن النفقات أكبر من الإيرادات الذي يدل على وجود عجز مالي الذي بدوره ظهر جليا وبصورة واضحة على كل من رصيد الميزانية والرصيد الإجمالي للخزينة.

أما في سنة 2013 فنلاحظ وجود أو بروز وضع توازني بين النفقات والإيرادات وفي نفس الكفة، ونلاحظ أن الرصيد الإجمالي ورصيد الميزانية قريب من نقطة الصفر (النقطة التوازنية)، وفي سنة 2014 نرى أن قيمة النفقات فاقت 6000 مليار دينار وقيمة الإيرادات أقل من 6000 مليار دينار مما أدخل بالوضع التوازني في سنة 2015.

أما خلال سنة 2015 فبلغت قيمة النفقات 7656.3 مليار دينار وقيمة الإيرادات بلغت 5103.1 مليار دينار حيث حققت عجز بقيمة 60.92 مليار دينار، وكذلك نلاحظ أن قيمة الرصيد الإجمالي للخزينة ورصيد الميزانية خلال سنة 2015 هي السنة التي لاحظت أكبر قيمة حققها العجز النقدي لرصيد الموازنة.

أما في سنة 2016 نلاحظ بقاء الوضع على حاله أي عجز في الموازنة ولكن بنقصان طفيف في قيمة العجز الذي حققته خلال سنة 2015 حيث بلغت قيمة الإيرادات 5042.2 مليار دينار والنفقات 7383.6 مليار دينار.

وفي الأخير نرى أن الميزانية أو الموازنة العامة في حالة عجز مالي في آخر السنوات وهذا يؤثر بالسلب على الاقتصاد الوطني.

2- أثر السياسة النقدية على المؤشرات الخارجية في الجزائر: سنحاول تسليط الضوء على تأثير السياسة النقدية

على هذه المؤشرات الخارجية ودراسة تطوراتها خلال الفترة 1990-2017

1-2- أثر السياسة النقدية على سعر الصرف في الجزائر: يؤثر التغيير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من

خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وميزان التجاري في ميزان المدفوعات، ومن خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، ولذلك فإن عددا كبيرا من الدول تولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتها النقدية. وتستخدم هذه الآلية في الدول النامية والمتقدمة وضمن برامجها الإصلاحية لتنشيط صادراتها، إلى جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي، فمثلا تعمل قناة

سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيرة في الخارج مما يستقطب رأس مال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية. ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر على الصادرات ووضوح الحساب التجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي. من خلال ما استعرضنا سابقا نستنتج أن السياسة النقدية في الجزائر تسعى إلى الرفع من سعر الفائدة الحقيقي من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الرفع من الطلب على العملة المحلية .

الجدول رقم (5-7): تطور معدل سعر الصرف في الجزائر 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل سعر الصرف	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.70	58.73
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل سعر الصرف	66.57	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل سعر الصرف	64.58	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	110.90
السنوات	2017								
معدل سعر الصرف	110.97								

المصدر:

-التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2008-2010-2013

- النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 37، مارس 2017

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من سنة 1994 إلى غاية 1996 وهذا نتيجة تغير سياسة الصرف الثابت إلى صرف الموجه، ثم جاءت من 2001 و 2003 الذي عرفت فيها قيمة الدينار انخفاضا جارفا ثم عاد إلى مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004 السنة التي بدأ فيها تحسن للوضعية المالية الصافية والذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية لسنة 2009 لتفاقم الأزمة المالية العالمية، وبدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012 حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغ سنة 2014 قيمة صرف الدينار 80.56 مقابل الدولار الأمريكي.

ونلاحظ أن سعر الصرف في السنوات الأخيرة 2015-2017 في تزايد وذلك راجع إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر كانخفاض أسعار البترول.

2-2- أثر السياسة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر: لتوضيح أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، ولتحليل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة فإننا نسجل وبعد عشر سنوات من نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي وإعادة الجدولة مع المؤسسات المالية الدولية، واستعادة سلامة ميزان المدفوعات منذ ، حيث سجل الرصيد الخارجي الجاري رصييدا موجبا قدره 9.14 مليار وقد واصل في التحسن، حيث بلغ 34.45 مليار دولار وهو ما يمثل 20.2% من إجمالي الناتج الداخلي، ويساوي بذلك ضعف الفائض المسجل والبالغ 17.73 مليار دولار وقد تدعم كل ذلك بواسطة المحيط الدولي المؤاتي في مجال تطور أسعار المحروقات، حيث فاق سعر البرميل من البترول عتبة

145 دولار للبرميل خلال ، وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الوطني لصادرات المحروقات لأن سقوط أسعار هذه المنتجات يؤثر عمليا في قدرته الادخارية، بينما لا تزال مساهمة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة في تلك السنة. كما سجلت عنصرا جديدا من عناصر الهشاشة تمثلت بالقفزة المسجلة في مستوى واردات السلع والخدمات بعد الارتفاع الكبير في هذا المجال المسجل، وخاصة واردات سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة وهذا بسبب الطلب القوي للأعوان الاقتصاديين، وذلك نتيجة لارتفاع وتيرة إنجاز برنامج الاستثمارات العمومية. وقد استرجع الميزان التجاري وتيرته التصاعدية بمبلغ يقدر بـ 18.20 مليار دولار فقط، وهو يعكس حدة الصدمة الخارجية التي حصلت، وهذا كله بفضل تحسن سعر البترول، بالغا ذروة متوسطة قدرها 92.82 دولار للبرميل مقابل 62.26 دولار للبرميل وقد انتقلت صادرات المحروقات إلى 56.12 مليار دولار، والتي تجرها المنتجات نصف المصنعة، مختمة بمبلغ 0.97 مليار دولار مقابل 0.77 مليار دولار، كما تزايدت واردات السلع من جانبها بشكل طفيف، تحت تأثير الإجراءات الحذرة المتخذة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد تقليص المديونية الخارجية الذي اكتمل قبل مجيء الأزمة المالية الدولية أصبح رصيد المدفوعات الجاري هو العنصر المحوري لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية، كما يتواجد حساب رأس المال من جهته في فائض، مع اقتضاره على بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عكس السنوات السابقة .

إذن وكمحصلة، فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري طيلة العشرية فوائض معتبرة، وإن سجل انخفاضا في تلك الفوائض أو حتى تم تسجيل عجوزات، والسبب ناتج أساسا من الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية، وكذا إلى تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية.
لذا يمكن القول إن السياسة النقدية في الجزائر لم تستطع المحافظة على الاستقرار في ميزان المدفوعات الذي يخضع بالأساس إلى تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

نستنتج من خلال ما استعرضنا سابقا أن السياسة النقدية في الجزائر سعت إلى تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلالات المالية، إضافة إلى انخفاض أسعار البترول وهو المكون الأساسي لصادراتها.

الجدول رقم (5-8): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2017

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الحساب الجاري	ميزان رأس المال	ميزان المدفوعات
1990	3.11	12.88	-9.77	1.35	-1.75	-0.22
1991	4.67	12.44	-7.77	2.4	-1.89	0.50
1992	3.21	11.51	-8.30	1.30	-1.07	0.23
1993	2.42	10.41	-7.99	0.80	-0.81	-0.1
1994	-0.26	8.89	-9.15	-1.84	-2.54	-4.38
1995	-0.16	10.26	10.10	-2.24	-4.09	-6.32
1996	4.13	13.22	-9.09	1.25	-3.34	-2.09
1997	5.69	13.82	-8.13	3.45	-2.29	1.16
1998	1.51	10.14	-8.63	-0.92	-0.83	-1.74
1999	3.36	12.32	-8.96	0.02	-2.40	-2.38
2000	12.30	21.65	9.35	8.93	-1.36	7.57
2001	9.61	19.09	9.48	7.06	-0.87	6.19
2002	6.7	18.71	12.01	4.37	-0.71	3.66
2003	11.14	24.47	13.32	8.84	-1.37	7.47
2004	14.27	32.22	17.95	11.12	-1.87	9.25
2005	26.81	46.38	19.57	21.72	-4.78	16.84
2006	34.06	54.74	20.68	28.95	-11.22	17.73
2007	34.24	60.59	26.35	30.54	-0.99	29.55
2008	40.66	78.59	37.99	34.45	2.54	36.99
2009	7.79	45.19	37.40	0.40	3.46	3.86
2010	18.21	57.09	38.88	12.16	3.17	15.32
2011	25.96	72.89	46.93	17.76	2.37	20.14
2012	20.17	71.74	51.57	12.42	-0.36	12.05
2013	9.39	64.71	54.98	0.83	-0.86	0.13
2014	0.32	59.99	59.67	-9.43	3.55	-5.88
2015	-18.08	34.56	-52.65	-27.29	-0.25	-27.54
2016	-20.13	29.31	-49.44	-26.22	0.19	-26.03
*2017	-11.15	24.75	-35.9	-16.92	0.55	-16.37

Source: élaboré selon les informations

-Bulletin statistique de la banque d'Algérie statistiques de la balance des paiements 1990-2005 hors série. Juin 2006.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 13، ماي 2011، ص: 14/11بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية على الموقع: www.bank-of-algeria.dz، العدد: 40، ديسمبر 2017، ص: 14/11

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري قد سجل عجزا خلال الفترة 1990-1999 ما عدا السنتين 1991-1992 حيث بلغ قيمته 0.50 مليار دولار في سنة 1990 و 0.23 مليار دولار في سنة 1992. أين اقترب من حالة التوازن وقد حقق فائض في سنة 1997 بقيمة 1.16 مليار دولار.

أما خلال الفترة 1990-2013 حقق ميزان المدفوعات فائضا حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 بما يعادل 36.99 مليار دولار، ثم تحول ميزان المدفوعات من حالة فائض إلى حالة عجز في كل من السنوات 2014-2015-2016 حيث بلغت قيمتهم على التوالي 5.88، 27.54، 26.03 مليار دولار.

أسئلة للمناقشة

أجب على الآتي :

1- مباشرة بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26/09/1963 حيث قدرة أنذاك حصتها ب 623.1 مليون وحدة سحب خاصة لترتفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون وحدة سحب خاصة و قدر صوتها في ذلك الوقت ب 9393 صوت ، و يمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر و ذلك في مجلس المحافظين الذي يعقد سنويا

لقد اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من أجل فك الخناق على الديون الخارجية و ذلك بإعادة جدولتها و محاربة الركود الاقتصادي، و قد تم التوقيع على مرحلتين:

❖ الأولى تمثلت في اتفاقية الاستقرار الاقتصادي في أبريل 1994 و امتدت إلى مارس 1995،

❖ و الثانية: اتفاقية التسهيل التمويلي الموسع في أبريل 1995 و امتدت إلى مارس 1998.

هذا الاتفاق له نتائج على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ، حل وقيم كل مرحلة على حدى من خلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التالية :

☞ بالنسبة للنمو الاقتصادي

☞ بالنسبة لعجز الميزانية العامة

☞ بالنسبة لمعدلات التضخم

☞ بالنسبة لعجز موازين المدفوعات.

☞ بالنسبة للاحتياطات الدولية

2. هناك إجماع على أن القانون 10/90 شكل منعطفاً حاسماً في الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تطبيقها تكريس إقتصاد السوق، وقد تأكد هذا الإجماع بعد تطبيق سياسة الإستقرار والتعديل الهيكلي للإقتصاد (1994-1998)، حيث تم إدراج سياسة نقدية بأتم معنى الكلمة، أي سياسة لها أهدافها وأدواتها، رغم أن هذه السياسة أدرجت ضمن حزمة من السياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة المالية وسياسة الصرف وغيرها من السياسات الأخرى، وكما هو معمول به في دول العالم فإن السياسة النقدية يتم إشراكها لتحقيق أكثر من هدف واحد كاستقرار الأسعار وتحقيق النمو الإقتصادي كما هو الحال بالنسبة للبنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، أو إستقرار الأسعار مع تحقيق أهداف أخرى مثل النمو الإقتصادي والتشغيل الكامل كما هو الحال بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي، أما في الجزائر فتعتمد على مبدأ إستقرار التحكم في التضخم في سياق الإستعمال الكلي لعوامل الإنتاج تماشياً مع نمو الإقتصاد كأهداف أساسية للسياسة النقدية.

☞ وبصدور قانون النقد والقرض أصبح بنك الجزائر* ، السلطة المطلقة في تحديد السياسة النقدية وفق

مبدأ العرض والطلب والتنافسية وهذا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 بتاريخ 14 أبريل 1990،

☞ سعى هذا القانون إلى تحقيق هدفين أساسيين، أذكرهما ؟.

* التسمية التي أخذها البنك المركزي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض 10-90.



خاتمة



خاتمة :

شغلت السياسة النقدية جزءا كبيرا من اهتمامات الباحثين وراسمي ومقرري السياسات الاقتصادية، ومثلت مجالا خصبا في مناقشة وتحليل أبعاد وآثار الفعل الاقتصادي للمتغيرات المرتبطة بالنقد، حيث تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الدولة لتحقيق مجموعة من الأهداف الأولية والوسيطية والنهائية وبالنسبة للجزائر فإن مسار السياسة النقدية يعكس طبيعة الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة منذ مطلع الاستقلال، أين تم تغييب لأي دور فعال للسياسة النقدية بالإضافة إلى تهميش دور البنك المركزي لصالح الخزينة العمومية.

أما فعالية السياسة النقدية في ظل النظام الاشتراكي من 1970 الى سنة 1989، فهي تعتمد على الخطة المادية والمالية ورقابة بنك الدولة، بما أن الموارد مخططة والتوزيع مخطط مركزيا، فإن أدوات السياسة النقدية ليس لها دورا على الإئتمان لأن هذا الأخير أيضا يخضع للتخطيط ومعدل الفائدة محدد إداريا.

وتؤثر الخصائص المالية والمصرفية للبلدان النامية في فعالية السياسة النقدية، حيث تتميز هذه الدول بضعف انتشار شبكات المصرفية، ضعف درجة نقدية الاقتصاد، نقص تغلغل الوعي المصرفي في المجتمع وضيق السوق النقدية والمالية التي تعود إلى عدم توافر عوامل أخرى، انخفاض مستوى الادخار الذي يرجع انخفاض مستوى الدخل، وارتفاع نسبة الأمية في هذه المجتمعات، وقلة الأيدي المؤهلة في العمل المصرفي، وبالتالي انخفاض مستوى الخدمات المصرفية.

ويكون دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية في الدول النامية في جذب الادخارات عن طريق تشجيع الإدخارات الوطنية واستخدامها الاستخدام الأمثل، وعملها سينصب أكثر على خلق حوافز مغرية لجذب المدخرات من مختلف القطاعات الاقتصادية لتعبئتها في التنمية.

ومن سنة 1990 ظهرت معالم السياسة النقدية فيما يتعلق بأدوات والأهداف التي لا تختلف كثيرا عن ما هو معمول به في باقي دول العالم، فقد شهد ذلك استعمال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية مع بداية التوجه نحو استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية، فاستخدم معدل إعادة الخصم للتقييد وتوسيع منح القروض، أما الاحتياطي القانوني فرغم أحداث هذه الأداة في سنة 1994 إلا أنها لم تطبق فعلا إلا منذ سنة 2001، في حين عملية السوق المفتوحة لم تطبق إلا مرة واحدة وبصفة تجريبية سنة 1996، حيث تعتبر السوق النقدية فضاء تدخل بنك الجزائر بأدواته لتمكنه من ضبط العرض النقدي بما يخدم أهداف السياسة النقدية.

إن تقييم فعالية السياسة النقدية في الفترة التي أعقبت الإصلاحات الاقتصادية بوضع تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية خصوصا المؤشرات الداخلية والخارجية حيث ساعد ذلك في تحسين الوضع الاقتصادي الجزائري.



قائمة المراجع المعتمدة

باللغة العربية

1. وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
2. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ط. 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
3. عبد الله الصعيدي، النقود والبنوك، وبعض المتغيرات الاقتصادية في التحليل الكلي، دار النهضة العربية، القاهرة 2005.
4. مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990-2004"، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005/2006).
5. موسى إبراهيم، السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 1998.
6. علي نبغ ضايل الصبيحي، أحمد وهيب حسين، السياسات الاقتصادية الكلية في العراق خلال الفترة 1990-2010 والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 07، المجلد: 2011 العراق.
7. عبدالله بلوناس، "الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004)، ص: 204.
8. التقرير السنوي 2012، الصندوق النقد الدولي، معا لدعم التعافي العالمي (نظرة عامة)، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
9. مريم بدر الدين، تقرير المعهد العربي لتخطيط، ضرورة تطوير السياسات الصناعية في الدول العربية، مارس 2012، الكويت.
10. بوعافية رشيد، "السياسات الاقتصادية الكلية وفعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية وتقويمية لحالة الجزائر 2000-2010"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، فرع: النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2010/2011).
11. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص: 58.
12. صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1990-2000"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2002/2003).
13. سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
14. بلعزوز بن علي، "أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004).
15. أكرم محمود الحوراني، انعكاسات تحريك أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، دراسة غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2004.
16. عبد الله منصور، "السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة إقتصاد صغير مفتوح"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006)، ص: 05.
17. غريال سرور، السياسة النقدية واستهداف التضخم، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005.
18. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط. 1، دار زهران، عمان، 1999.
19. عبد المنعم علي السيد، اقتصاديات النقود والمصارف، ط. 11، الأكاديمية للنشر، الأردن، 1999.

20. قويدر معيزي، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2006"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007).
21. الفولي أسامة محمد، شهاب مجدي محمود، مبادئ النقود والبنوك، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1997.
22. بن طالبي فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم وعلوم التسيير، 2002.
23. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، 1990، 2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه غير منشور، جامعة الجزائر، 2006، ص 172.
24. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ن 2006.
25. بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، الكويت، 2003.
26. طارق بلهاشي، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، جانفي 2005.
27. الأمر رقم 71 - 47 المؤرخ في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض. الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة في عام 1997.
28. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
29. سامية نزالي، "التأهيل المصرفي للخصوصية، دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005.
30. قانون رقم 88 - 06 في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86 - 12 المتعلق بالبنك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في عام 1988.
31. فائزة لعراقي، "مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العمولة"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2013.
32. - محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
33. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016.
34. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017.
35. بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006، بحوث إقتصادية عربية، العدد: 41، شتاء 2008، الكويت.
36. عميروش شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مجلة الجرائد البشرية، جامعة جيجل، الجزائر، العدد: 1، مارس 2017.
37. أحمد نصير، يونس زين، مداخلة بعنوان: تحديات وأفاق النظام المصرفي الجزائري نحو التوجه إلى البنوك الإسلامية في ظل مقترحات النموذج الاقتصادي الجديد رؤية 2030، مقدمة للملتقى الدولي حول: مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، المنعقد يومي 16-18 أفريل 2018، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
38. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.
39. ناصر دادى عدون وآخرون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
40. علي ذهب، آليات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، مجلة البحوث والدراسات، العدد: 24، جامعة الوادي، صيف 2017.
41. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

1. Jaque Muller, économie manuel d application, Duond, paris, 2002
2. Michel Jura, technique financières internationale, DUNOD, Paris, France, 2003.
3. Alexis Jacquemin et Autres, fondements d économie politique, De Boeck universite, Bruxelles, 2001.
4. Carle Walsh, Manetary and policy, 3rd edition, Massachusetts Institute of technology.
5. Gérard Duthil, William Marios, politiques économiques, Ellipeses, Paris, 2000.
6. Edwin Mansfield, economics, Norton Company, New York, 1989.
7. Robert, Guell, Issus in Economics Today, 3rd, Mc Graw-Hill/Irwin New York, USA.
8. P, Samuelson, and W, Nordhaus, Economics, 19th, ed, Richard D, Irwin Inc, 2009.
9. W, Wessels, Economics, Barrons Educatioal Series Hauppauge, New York, 2006.
10. Bernard Bernier Yves, Initiation à la macroéconomie (7^{me} édition ; paris :DUNOD, 1998).
- 11., Hocine Benissaad, la refonte de la loi sur le monnie et le crédit.
12. Célia HIMELFARB , " Libéralisme et Hyperinflation " Revue tiers-monde , N°129 , 1992 , p102 .¹

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

